نهایه الحکمه از ابتدا تا المرحله السابعه

نهایه الحکمه

نهایه الحکمه

از ابتدای کتاب تا پایان المرحله السابعه

کلام بمنزله المدخل لهذه الصناعه

کلام بمنزله المدخل لهذه الصناعه

بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لله رب العالمین والصلاه والسلام علی سیدنا محمد وآله الطاهرین.

إنا معاشر الناس أشیاء موجوده جدا ومعنا أشیاء أخر موجوده ربما فعلت فینا أو انفعلت منا کما أنا نفعل فیها أو ننفعل منها. هناک هواء نستنشقه وغذاء نتغذی به ومساکن نسکنها وأرض نتقلب علیها وشمس نستضی ء بضیائها وکواکب نهتدی بها وحیوان ونبات وغیرهما. وهناک أمور نبصرها وأخری نسمعها وأخری نشمها وأخری نذوقها وأخری وأخری. وهناک أمور نقصدها أو نهرب منها وأشیاء نحبها أو نبغضها وأشیاء نرجوها أو نخافها وأشیاء تشتهیها طباعنا أو تتنفر منها وأشیاء نریدها لغرض الاستقرار فی مکان أو الانتقال من مکان أو إلی مکان أو الحصول علی لذه أو الاتقاء من ألم أو التخلص من مکروه أو لمآرب أخری.

ص ۴

وجمیع هذه الأمور التی نشعر بها ولعل معها ما لا نشعر بها لیست بسدی لما أنها موجوده جدا وثابته واقعا فلا یقصد شی ء شیئا إلا لأنه عین خارجیه وموجود واقعی أو منته إلیه

ليس وهما سرابيا فلا يسعنا أن نرتاب فى أن هناك وجودا ولا أن ننكر الواقعيه مطلقا إلا أن نكابر الحق فننكره أو نبدى الشك فيه وإن يكن شى ء من ذلك فإنما هو فى اللفظ فحسب. فلا يزال الواحد منا وكذلك كل موجود يعيش بالعلم والشعور يرى نفسه موجودا واقعيا ذا آثار واقعيه ولا يمس شيئا آخر غيره إلا بما أن له نصيبا من الواقعيه. غير أنا كما لا نشك فى ذلك لا نرتاب أيضا نخطى ء فنحسب ما ليس بموجود موجودا أو بالعكس كما أن الإنسان الأولى كان يثبت أشياء ويرى آراء ننكرها نحن اليوم ونرى ما يناقضها وأحد النظرين خطأ لا محاله وهناك أغلاط نبتلى بها كل يوم فنثبت الوجود لما ليس بموجود وننفيه عما هو موجود حقا ثم ينكشف لنا أنا أخطأنا فى ما قضينا به فمست الحاجه إلى البحث عن الأشياء الموجوده وتمييزها بخواص الموجوديه المحصله مما ليس بموجود بحثا نافيا للشك منتجا لليقين فإن هذا النوع من البحث هو الذى يهدينا إلى نفس الأشياء الواقعيه بما هى واقعيه.

وبتعبير آخر بحثا نقتصر فيه على استعمال البرهان فإن القياس البرهانى هو المنتج للنتيجه اليقينيه من بين الأقيسه كما أن اليقين هو الاعتقاد الكاشف عن وجه الواقع من بين الاعتقادات. فإذا بحثنا هذا النوع من البحث أمكننا أن نستنتج به أن كذا موجود وكذا ليس بموجود ولكن البحث عن الجزئيات خارج من وسعنا على أن البرهان لا يجرى فى الجزئى بما هو متغير زائل ولذلك بعينه ننعطف فى هذا النوع من البحث إلى البحث عن حال الموجود على وجه كلى فنستعلم به أحوال الموجود المطلق بما أنه كلى ولما كان من المستحيل أن يتصف

الموجود بأحوال غير موجوده انحصرت الأحوال المذكوره فى أحكام تساوى الموجود من حيث هو موجود كالخارجيه المطلقه والوحده العامه والفعليه الكليه المساويه للموجود

المطلق أو تكون أحوالا هى أخص من الموجود المطلق لكنها وما يقابلها جميعا تساوى الموجود المطلق كقولنا الموجود إما خارجى أو ذهنى والموجود إما واحد أو كثير والموجود إما بالفعل أو بالقوه والجميع كما ترى أمور غير خارجه من الموجوديه المطلقه والمجموع من هذه الأبحاث هو الذى نسميه الفلسفه. وقد تبين بما تقدم أولا أن الفلسفه أعم العلوم جميعا لأن موضوعها أعم الموضوعات وهو الموجود الشامل لكل شى ء فالعلوم جميعا تتوقف عليها فى ثبوت موضوعاتها وأما الفلسفه فلا تتوقف فى ثبوت موضوعها على شى ء من العلوم فإن موضوعها الموجود العام الذى نتصوره تصورا أوليا ونصدق بوجوده كذلك لأن الموجوديه نفسه.

وثانيا أن موضوعها لما كان أعم الأشياء ولا ثبوت لأمر خارج منه كانت المحمولات المثبته فيها إما نفس الموضوع كقولنا إن كل موجود فإنه من حيث هو موجود واحد أو بالفعل فإن الواحد وإن غاير الموجود مفهوما لكنه عينه مصداقا ولو كان غيره كان باطل الذات غير ثابت للموجود وكذلك ما بالفعل وإما ليست نفس الموضوع بل هى أخص منه لكنها ليست غيره كقولنا إن العله موجوده فإن العله وإن كانت أخص من الموجود لكن العليه ليست حيثيه خارجه من الموجوديه العامه وإلا لبطلت. وأمثال هذه المسائل مع ما يقابلها تعود إلى قضايا مردده المحمول تساوى أطراف الترديد فيها الموجوديه العامه كقولنا كل موجود إما بالفعل أو بالقوه فأكثر المسائل فى الفلسفه جاريه على التقسيم كتقسيم الموجود إلى واجب وممكن وتقسيم الممكن إلى جوهر وعرض وتقسيم الجوهر إلى مجرد

ومادى وتقسيم المجرد إلى عقل ونفس وعلى هذا القياس.

وثالثا أن المسائل فيها مسوقه على طريق عكس الحمل فقولنا الواجب موجود والممكن موجود فى معنى الوجود يكون واجبا ويكون ممكنا وقولنا الوجوب إما بالذات وإما بالغير معناه أن الموجود الواجب ينقسم إلى واجب لذاته وواجب لغيره.

ورابعا أن هذا الفن لما كان أعم الفنون موضوعا ولا يشذ عن موضوعه ومحمولاته الراجعه إليه شى ء من الأشياء لم يتصور هناك غايه خارجه منه يقصد الفن لأجلها فالمعرفه بالفلسفه مقصوده لذاتها من غير أن تقصد لأجل غيرها وتكون آله للتوصل بها إلى أمر آخر كالفنون الآليه نعم هناك فوائد تترتب عليها.

وخامسا أن كون موضوعها أعم الأشياء يوجب أن لا يكون معلولا لشى ء خارج منه إذ لا خارج هناك فلا عله له فالبراهين المستعمله فيها ليست ببراهين لميه وأما برهان الإن فقد تحقق فى كتاب البرهان من المنطق أن السلوك من المعلول إلى العله لا يفيد يقينا فلا يبقى للبحث الفلسفى إلا برهان الإن الذى يعتمد فيه على الملازمات العامه فيسلك فيه من أحد المتلازمين العامين إلى الآخر

ص ٧

المرحله الأولى فى أحكام الوجود الكليه وفيها خمسه ف

اشاره

المرحله الأولى فى أحكام الوجود الكليه وفيها خمسه فصول

الفصل الأول فى أن الوجود مشترک معنوى

الوجود بمفهومه مشترک معنوى يحمل على ما يحمل عليه بمعنى واحد وهو ظاهر بالرجوع إلى الذهن حينما نحمله على أشياء أو ننفيه عن أشياء كقولنا الإنسان موجود

والنبات موجود والشمس موجوده واجتماع النقيضين ليس بموجود واجتماع الضدين ليس بموجود وقد أجاد صدر المتألهين قدس سره حيث قال إن كون مفهوم الوجود مشتركا بين الماهيات قريب من الأوليات. فمن سخيف القول ما قال بعضهم إن الوجود مشترك لفظى وهو فى كل ماهيه يحمل عليها بمعنى تلك الماهيه. ويرده لزوم سقوط الفائده فى الهليات البسيطه مطلقا كقولنا الواجب موجود والممكن موجود والجوهر موجود والعرض موجود. على أن من الجائز أن يتردد بين وجود الشى ء وعدمه مع العلم بماهيته ومعناه كقولنا هل الاتفاق موجود أو لا. وكذا التردد فى ماهيه الشى ء مع الجزم بوجوده كقولنا هل النفس الإنسانيه الموجوده جوهر أو عرض والتردد فى أحد الشيئين مع الجزم بالآخر يقضى بمغايرتهما. ونظيره فى السخافه ما نسب إلى بعضهم أن مفهوم الوجود مشترك

ص ٩

لفظى بين الواجب والممكن. ورد بأنا إما أن نقصد بالوجود الذى نحمله على الواجب معنى أو لا والثانى يوجب التعطيل وعلى الأول إما أن نعنى به معنى الذى نعنيه إذا حملناه على الممكنات وإما أن نعنى به نقيضه وعلى الثانى يلزم نفى الوجود عنه عند إثبات الوجود له تعالى عن ذلك وعلى الأول يثبت المطلوب وهو كون مفهوم الوجود مشتركا معنويا. والحق كما ذكره بعض المحققين أن القول بالاشتراك اللفظى من الخلط بين المفهوم والمصداق فحكم المغايره إنما هو للمصداق دون المفهوم.

الفصل الثانى فى أصاله الوجود واعتباريه الماهيه

الفصل الثانى فى أصاله الوجود واعتباريه الماهيه

الوجود هو الأصيل دون الماهيه أى أنه هو الحقيقه العينيه التى نثبتها بالضروره إنا بعد حسم أصل الشك والسفسطه وإثبات الأصيل الذى هو واقعيه الأشياء أول ما نرجع إلى الأشياء نجدها مختلفه متمايزه مسلوبا بعضها عن بعض فى عين أنها جميعا متحده فى دفع ما كان

يحتمله السوفسطى من بطلان الواقعيه فنجد فيها مثلا إنسانا موجودا وفرسا موجودا وشجرا موجودا وعنصرا موجودا وشمسا موجوده وهكذا. فلها ماهيات محموله عليها بها يباين بعضها بعضا والوجود محمول عليها مشترك المعنى بينها والماهيه غير الوجود لأن المختص غير المشترك وأيضا الماهيه لا تأبى فى ذاتها أن يحمل عليها الوجود وأن يسلب عنها ولو كانت عين الوجود لم يجز أن تسلب عن نفسها لاستحاله سلب الشى ء عن نفسه فما نجده فى الأشياء من حيثيه الماهيه غير ما نجده فيها من حيثيه الوجود.

ص ١٠

وإذ ليس لكل واحد من هذه الأشياء إلا واقعيه واحده كانت إحدى هاتين الحيثيتين أعنى الماهيه والوجود بحذاء ما له من الواقعيه والحقيقه وهو المراد بالأصاله والحيثيه الأخرى اعتباريه منتزعه من الحيثيه الأصيله تنسب إليها الواقعيه بالعرض. وإذ كان كل شى ء إنما ينال الواقعيه إذا حمل عليه الوجود واتصف به فالوجود هو الذى يحاذى واقعيه الأشياء وأما الماهيه فإذ كانت مع الاتصاف بالوجود ذات واقعيه ومع سلبه باطله الذات فهى فى ذاتها غير أصيله وإنما تتأصل بعرض الوجود. فقد تحصل أن الوجود أصيل والماهيه اعتباريه كما قال به المشاءون أى أن الوجود موجود بذاته والماهيه موجوده به. وبذلك يندفع ما أورد على أصاله الوجود من أن الوجود لو كان حاصلا فى الأعيان كان موجودا لأن الحصول هو الوجود فللوجود وجود وننقل الكلام إليه وهلم جرا فيتسلسل. وجه الاندفاع أن الوجود موجود لكن بذاته لا بوجود زائد أى أن الوجود عين الموجوديه بخلاف الماهيه التى حيثيه ذاتها غير حيثيه وجودها. وأما دعوى أن الموجود فى عرف اللغه إنما يطلق على ما له ذات معروضه للوجود ولازمه أن الوجود غير موجود فهى على تقدير صحتها أمر راجع إلى الوضع اللغوى أو غلبه الاستعمال والحقائق لا تتبع استعمال الألفاظ وللوجود كما تقدم حقيقه عينيه نفسها ثابته لنفسها.

قال بهمنيار فى التحصيل وبالجمله فالوجود حقيقته أنه فى الأعيان لا غير وكيف لا يكون فى الأعيان ما هذه حقيقته انتهى ص ٢٨١ . ويندفع أيضا ما أشكل عليه بأن كون الوجود موجودا بذاته يستتبع كون الوجودات الإمكانيه واجبه بالذات لأن كون الوجود موجودا بذاته يستلزم امتناع سلبه عن ذاته إذ الشى ء لا يسلب عن نفسه ولا نعنى بالواجب

ص ١١

بالذات إلا ما يمتنع عدمه لذاته. وجه الاندفاع أن الملاك فى كون الشى ء واجبا بالذات ليس هو كون وجوده نفس ذاته بل كون وجوده مقتضى ذاته من غير أن يفتقر إلى غيره وكل وجود إمكانى فهو فى عين أنه موجود فى ذاته مفتقر إلى غيره مفاض منه كالمعنى الحرفى الذى نفسه نفسه وهو مع ذلك لا يتم مفهوما إلا بالقيام بغيره وسيجى ء مزيد توضيح له فى الأبحاث الآتيه. قال صدر المتألهين فى الأسفار معنى وجود الواجب بنفسه أنه مقتضى ذاته من غير احتياج إلى فاعل وقابل ومعنى تحقق الوجود بنفسه أنه إذا حصل إما بذاته كما فى الواجب أو بفاعل لم يفتقر تحققه إلى وجود آخر يقوم به بخلاف غير الوجود انتهى ج ١ ص ۴٠.

ويندفع عنه أيضا ما أورد عليه أنه لو كان الوجود موجودا بذاته والماهيه موجوده بغيرها الذى هو الوجود كان مفهوم الوجود مشتركا بين ما بنفسه وما بغيره فلم يتم مفروض الحجه من أن الوجود مشترك معنوى بين الموجودات لا لفظى. وجه الاندفاع أن فيه خلطا بين المفهوم والمصداق والاختلاف المذكور مصداقى لا مفهومى. فتبين بما تقدم فساد القول بأصاله الماهيه كما نسب إلى الإشراقيين فهى عندهم أصيله إذا كانت بحيث ينتزع عنها الوجود وإن كانت فى حد ذاتها اعتباريه والوجود المنتزع عنها اعتباريا. ويرده أن صيروره الماهيه الاعتباريه بانتزاع مفهوم الوجود الاعتبارى أصيله ذات حقيقه عينيه انقلاب ضرورى الاستحاله. وتبين أيضا فساد القول بأصاله الوجود فى الواجب وأصاله الماهيه فى الممكن

كما قال به الدوانى وقرره بأن الوجود على ما يقتضيه ذوق المتألهين حقيقه عينيه شخصيه هى الواجب تعالى وتتأصل الماهيات الممكنه بنوع من

ص ١٢

الانتساب إليه فإطلاق الموجود عليه تعالى بمعنى أنه عين الوجود وعلى الماهيات الممكنه بمعنى أنها منتسبه إلى الوجود الذى هو الواجب. ويرده أن الانتساب المذكور إن استوجب عروض حقيقه عينيه على الماهيات كانت هى الوجود إذ ليس للماهيه المتأصله إلا حيثيتا الماهيه والوجود وإذا لم تضف الأصاله إلى الماهيه فهى للوجود وإن لم يستوجب شيئا وكانت حال الماهيه قبل الانتساب وبعده سواء كان تأصلها بالانتساب انقلابا وهو محال. يتفرع على أصاله الوجود واعتباريه الماهيه أولا أن كل ما يحمل على حيثيه الماهيه فإنما هو بالوجود وأن الوجود حيثيه تقييديه فى كل حمل ماهوى لما أن الماهيه فى نفسها باطله هالكه لا تملك شيئا فثبوت ذاتها وذاتياتها لذاتها بواسطه الوجود فالماهيه وإن كانت إذا اعتبرها العقل من حيث هى لم تكن إلا هى لا موجوده ولا معدومه لكن ارتفاع الوجود عنها بحسب هذا الاعتبار ومعناه أن الوجود غير مأخوذ فى حدها لا ينافى حمله عليها خارجا عن حدها عارضا لها فلها ثبوت ما كيفما فرضت. وكذا لوازم ذاتها التى هى لوازم الماهيه كمفهوم الماهيه العارضه لكل ماهيه والزوجيه العارضه لماهيه الأربعه تثبت لها بالوجود لا لذاتها وبذلك يظهر أن لازم الماهيه بحسب الحقيقه لازم الوجودين الخارجى والذهنى كما ذهب إليه الدوانى. وكذا لازم الوجود الذهنى كالنوعيه للإنسان ولازم الوجود الخارجى كالبروده للثلج والمحمولات غير اللازمه كالكتابه للإنسان كل ذلك بالوجود وبذلك يظهر أن الوجود من لوازم الماهيه الخارجه عن ذاتها. وثانيا أن الوجود لا يتصف بشى ء من أحكام الماهيه كالكليه والجزئيه وكالجنسيه والنوعيه والفصليه والعرضيه الخاصه والعامه و

كالجوهريه والكميه والكيفيه وسائر المقولات العرضيه فإن هذه جميعا أحكام طارئه على الماهيه من جهه صدقها وانطباقها على شى ء كصدق الإنسان وانطباقه على زيد وعمرو وسائر الأفراد أو من جهه اندراج شى ء تحتها كاندارج الأفراد تحت الأنواع والأنواع تحت الأجناس والوجود الذى هو بذاته الحقيقه العينيه لا يقبل انطباقا على شى ء ولا اندراجا تحت شى ء ولا صدقا ولا حملا ولا ما يشابه هذه المعانى نعم مفهوم الوجود يقبل الصدق والاشتراك كسائر المفاهيم. ومن هنا يظهر أن الوجود يساوق الشخصيه. ومن هنا يظهر أيضا أن الوجود لا مثل له لأن مثل الشى ء ما يشاركه فى الماهيه النوعيه ولا ماهيه نوعيه للوجود. ويظهر أيضا أن الوجود لا ضد له لأن الضدين كما سيأتى أمران وجوديان متعاقبان على موضوع واحد داخلان تحت جنس قريب بينهما غايه الخلاف والوجود لا موضوع له ولا جنس له ولا له خلاف مع شى ء.

وثالثا أن الوجود لا يكون جزءا لشى ء لأن الجزء الآخر والكل المركب منهما إن كانا هما الوجود بعينه فلا معنى لكون الشى ء جزءا لنفسه وإن كان أحدهما أو كلاهما غير الوجود كان باطل الذات إذ لا أصيل غير الوجود فلا تركيب. وبهذا البيان يثبت أن الوجود لا جزء له ويتبين أيضا أن الوجود بسيط فى ذاته.

ورابعا أن ما يلحق الوجود حقيقه من الصفات والمحمولات أمور غير خارجه عن ذاته إذ لو كانت خارجه كانت باطله.

وخامسا أن للموجود من حيث اتصافه بالوجود نحو انقسام إلى ما بالذات وما بالعرض فالوجود موجود بالذات بمعنى أنه عين نفسه والماهيه موجوده بالعرض أى أنها ليست بالوجود بالنظر إلى نفس ذاتها وإن كانت

موجوده بالوجود حقيقه قبال ما ليس بموجود بالوجود وسادسا أن الوجود عارض للماهيه بمعنى أن للعقل أن يجرد الماهيه عن الوجود فيعقلها وحدها من غير نظر إلى وجودها فليس الوجود عينها ولا جزءا لها ومن الدليل على ذلك جواز سلب الوجود عن الماهيه واحتياج اتصافها به إلى الدليل وكونها متساويه النسبه فى نفسها إلى الوجود والعدم ولو كان الوجود عينها أو جزءا لها لما صح شى ء من ذلك. والمغايره كما عرفت عقليه فلا تنافى اتحاد الماهيه والوجود خارجا وذهنا فليس هناك إلا حقيقه واحده هى الوجود لمكان أصالته واعتباريتها فالماهيات المختلفه يختلف بها الوجود نحوا من الاختلاف من غير أن يزيد على الوجود شى ء وهذا معنى قولهم إن الماهيات أنحاء الوجود وإلى هذا الاختلاف يئول ما بين الماهيات الموجوده من التميز والبينونه واختلاف الآثار هو معنى قولهم إن الماهيات حدود الوجود فذات كل ماهيه موجوده حد لا يتعداه وجودها ويلزمه سلوب بعدد الماهيات الموجوده الخارجه عنها فماهيه الإنسان الموجوده مثلا حد لوجوده لا يتعداه وجوده إلى غيره فهو ليس بفرس وليس ببقر وليس بشجر وليس بحجر إلى آخر الماهيات الموجوده المباينه للإنسان.

وسابعا أن ثبوت كل شى ء أى نحو من الثبوت فرض إنما هو لوجود هناك خارجى يطرد العدم لذاته فللتصديقات النفس الأمريه التى لا مطابق لها فى خارج ولا فى ذهن مطابق ثابت نحوا من الثبوت التبعى بتبع الموجودات الحقيقيه. توضيح ذلك أن من التصديقات الحقه ما له مطابق فى الخارج نحو الإنسان موجود والإنسان كاتب ومنها ما له مطابق فى الذهن نحو الإنسان نوع والحيوان جنس ومنها ما له مطابق يطابقه لكنه غير موجود فى الخارج ولا فى الذهن كما فى قولنا عدم العله عله لعدم المعلول والعدم باطل

الذات إذ العدم لا تحقق له فى خارج ولا فى ذهن ولا لأحكامه وآثاره وهذا النوع من القضايا تعتبر مطابقه لنفس الأمر فإن العقل إذا صدق كون وجود العله عله لوجود المعلول اضطر إلى تصديق أنه ينتفى إذا انتفت علته وهو كون عدمها عله لعدمه ولا مصداق محقق للعدم فى خارج ولا فى ذهن إذ كل ما حل فى واحد منهما فله وجود. والذى ينبغى أن يقال بالنظر إلى الأبحاث السابقه إن الأصيل هو الوجود الحقيقى وهو الوجود وله كل حكم حقيقى ثم لما كانت الماهيات ظهورات الوجود للأذهان توسع العقل توسعا اضطراريا باعتبار الوجود لها وحمله عليها وصار مفهوم الوجود والثبوت يحمل على الوجود والماهيه وأحكامهما جميعا ثم توسع العقل توسعا اضطراريا ثانيا بحمل مطلق الثبوت والتحقق على كل مفهوم يضطر إلى اعتباره بتبع الوجود أو الماهيه كمفهوم العدم والماهيه والقوه والفعل ثم التصديق بأحكامها فالظرف الذى يفرضه العقل لمطلق الثبوت والتحقق بهذا المعنى الأخير هو الذى نسميه نفس الأمر ويسع الصوادق من القضايا الذهنيه والخارجيه وما يصدقه العقل ولا مطابق له فى ذهن أو خارج غير أن الأمور النفس الأمريه لوازم عقليه للماهيات متقرره بتقررها وللكلام تتمه ستمر بك إن شاء الله تعالى. وقيل المراد بالأمر فى نفس الأمر عالم الأمر وهو عقل كلى فيه صور المعقولات جميعا والمراد بمطابقه القضيه لنفس الأمر مطابقتها لما عنده من الصوره المعقوله. وفيه أن الكلام منقول إلى ما عنده من الصوره المعقوله وهى صوره معقوله تقتضى مطابقا فيما وراءها تطابقه. وقيل المراد بنفس الأمر نفس الشى ء فهو من وضع الظاهر موضع الضمير فكون العدم مثلا باطل الذات فى نفس الأمر كونه فى نفسه كذلك.

ص ١٦

وفيه أن ما لا مطابق له فى خارج ولا فى ذهن لا نفسيه له حتى يطابقه هو وأحكامه.

وثامنا أن الشيئيه مساوقه للوجود فما لا وجود له لا شيئيه له فالمعدوم من حيث هو معدوم ليس بشى ء. ونسب إلى المعتزله أن للماهيات الممكنه المعدومه شيئيه فى العدم وأن بين الوجود والعدم واسطه يسمونها الحال وعرفوها بصفه الموجود التى ليست موجوده ولا معدومه كالضاحكيه والكاتبيه للإنسان لكنهم ينفون الواسطه بين النفى والإثبات فالمنفى هو المحال والثابت هو الواجب والممكن الموجود والممكن المعدوم والحال التى ليست بموجوده ولا معدومه. وهذه دعاو يدفعها صريح العقل وهى بالاصطلاح أشبه منها بالنظرات العلميه فالصفح عن البحث فيها أولى.

وتاسعا أن حقيقه الوجود بما هى حقيقه الوجود لا سبب لها وراءها أى أن هويته العينيه التى هى لذاتها أصيله موجوده طارده للعدم لا تتوقف فى تحققها على شى ء خارج من هذه الحقيقه سواء كان سببا تاما أو ناقصا وذلك لمكان أصالتها وبطلان ما وراءها نعم لا بأس بتوقف بعض مراتب هذه الحقيقه على بعض كتوقف الوجود الإمكانى على الوجود الواجبى وتوقف بعض الممكنات على بعض. ومن هنا يظهر أن لا مجرى لبرهان اللم فى الفلسفه الإلهيه الباحثه عن أحكام الموجود من حيث هو موجود.

وعاشرا أن حقيقه الوجود حيث كانت عين حيثيه ترتب الآثار كانت عين الخارجيه فيمتنع أن تحل الذهن فتتبدل ذهنيه لا تترتب عليها الآثار لاستلزامه الانقلاب المحال وأما الوجود الذهنى الذى سيأتى إثباته إن شاء الله فهو من حيث كونه يطرد عن نفسه العدم وجود خارجى مترتب عليه الآثار وإنما يعد ذهنيا لا تترتب عليه الآثار بقياسه إلى المصداق الخارجى

ص ١٧

الذى بحذائه. فقد بان أن حقيقه الوجود لا صوره عقليه لها كالماهيات الموجوده فى الخارج التى لها صوره عقليه وبان أيضا أن نسبه مفهوم الوجود إلى الوجودات الخارجيه

ليست نسبه الماهيه الكليه إلى أفرادها الخارجيه. وتبين بما تقدم أيضا أن المفهوم إنما تكون ماهيه إذا كان لها فرد خارجى تقومه وتترتب عليه آثارها.

الفصل الثالث فى أن الوجود حقيقه مشككه

الفصل الثالث فى أن الوجود حقيقه مشككه

لا ريب أن الهويات العينيه الخارجيه تتصف بالكثره تاره من جهه أن هذا إنسان وذاك فرس وذلك شجر ونحو ذلك وتاره بأن هذا بالفعل وذاك بالقوه وهذا واحد وذاك كثير وهذا حادث وذاك قديم وهذا ممكن وذاك واجب وهكذا. وقد ثبت بما قد أوردناه فى الفصل السابق أن الكثره من الجهه الأولى وهى الكثره الماهويه موجوده فى الخارج بعرض الوجود وأن الوجود متصف بها بعرض الماهيه لمكان أصاله الوجود واعتباريه الماهيه. وأما الكثره من الجهه الثانيه فهى التى تعرض الوجود من جهه الانقسامات الطارئه عليه نفسه كانقسامه إلى الواجب والممكن وإلى الواحد والكثير وإلى ما بالفعل وما بالقوه ونحو ذلك وقد تقدم فى الفصل السابق أن الوجود بسيط وأنه لا غير له ويستنتج من ذلك أن هذه الكثره مقومه للوجود بمعنى أنها فيه غير خارجه منه وإلا كانت جزءا منه ولا جزء للوجود أو حقيقه خارجه منه ولا خارج من الوجود.

ص ١٨

فللوجود كثره فى نفسه فهل هناك جهه وحده ترجع إليها هذه الكثره من غير أن تبطل بالرجوع فتكون حقيقه الوجود كثيره فى عين أنها واحده وواحده فى عين أنها كثيره وبتعبير آخر حقيقه مشككه ذات مراتب مختلفه يعود ما به الامتياز فى كل مرتبه إلى ما به الاشتراك كما نسب إلى الفهلويين أو لا جهه وحده فيها فيعود الوجود حقائق متباينه بتمام الذات يتميز كل منها من غيره بتمام ذاته البسيطه لا بالجزء ولا بأمر خارجى كما نسب إلى المشائين. الحق أنها حقيقه واحده فى عين أنها كثيره لأنا ننتزع من جميع مراتبها ومصاديقها

مفهوم الوجود العام الواحد البديهى ومن الممتنع انتزاع مفهوم واحد من مصاديق كثيره بما هى كثيره غير راجعه إلى وحده ما. ويتبين به أن الوجود حقيقه مشككه ذات مراتب مختلفه كما مثلوا له بحقيقه النور على ما يتلقاه الفهم الساذج أنه حقيقه واحده ذات مراتب مختلفه فى الشده والضعف فهناك نور قوى ومتوسط وضعيف مثلا وليست المرتبه القويه نورا وشيئا زائدا على النوريه ولا المرتبه الضعيفه تفقد من حقيقه النور شيئا أو تختلط بالظلمه التى هى عدم النور بل لا تزيد كل واحده من مراتبه المختلفه على حقيقه النور المشتركه شيئا ولا تفقد منها شيئا وإنما هى النور فى مرتبه خاصه بسيطه لم تتألف من أجزاء ولم ينضم إليها ضميمه وتمتاز من غيرها بنفس ذاتها التى هى النوريه المشتركه. فالنور حقيقه واحده بسيطه متكثره فى عين وحدتها ومتوحده فى عين كثرتها كذلك الوجود حقيقه واحده ذات مراتب مختلفه بالشده والضعف والتقدم والتأخر والعلو والدنو وغيرها. ويتفرع على ما تقدم أمور الأمر الأول أن التمايز بين مرتبه من مراتب الوجود ومرتبه أخرى إنما هو بنفس ذاتها البسيطه التى ما به الاشتراك فيها عين ما به الامتياز ولا ينافيه مع

ص ١٩

ذلك أن ينسب العقل التمايز الوجودى إلى جهه الكثره فى الوجود دون جهه الوحده ولا أن ينسب الاشتراك والسنخيه إلى جهه الوحده. الأمر الثانى أن بين مراتب الوجود إطلاقا وتقييدا بقياس بعضها إلى بعض لمكان ما فيها من الاختلاف بالشده والضعف ونحو ذلك وذلك أنا إذا فرضنا مرتبتين من الوجود ضعيفه وشديده وقع بينهما قياس وإضافه بالضروره وكان من شأن المرتبه الضعيفه أنها لا تشتمل على بعض ما للمرتبه الشديده من الكمال لكن ليس شى ء من الكمال الذى فى المرتبه الضعيفه إلا والمرتبه الشديده واجده له. فالمرتبه الضعيفه كالمؤلفه من وجدان وفقدان فذاتها مقيده بعدم بعض ما فى المرتبه الشديده من الكمال وإن شئت فقل محدوده وأما المرتبه الشديده فذاتها مطلقه غير محدوده بالنسبه إلى المرتبه الضعيفه. وإذا فرضنا مرتبه أخرى فوق الشديده كانت نسبه

الشديده إلى هذه التى فرضنا فوقها كنسبه التى دونها إليها وصارت الشديده محدوده بالنسبه إلى ما فوقها كما كانت مطلقه بالنسبه إلى ما دونها وعلى هذا القياس فى المراتب الذاهبه إلى فوق حتى تقف فى مرتبه ليست فوقها مرتبه فهى المطلقه من غير أن تكون محدوده إلا بأنها لا حد لها. والأمر بالعكس مما ذكر إذا أخذنا مرتبه ضعيفه واعتبرناها مقيسه إلى ما هى أضعف منها وهكذا حتى ننتهى إلى مرتبه من الكمال والفعليه ليس لها من الفعليه إلا فعليه أن لا فعليه لها الأمر الثالث تبين من جميع ما مر أن للمراتب المترتبه من الوجود حدودا غير أعلى المراتب فإنها محدوده بأنها لا حد لها وظاهر أن هذه الحدود الملازمه

ص ٢٠

للسلوب والأعدام والفقدانات التى نثبتها فى مراتب الوجود وهى أصيله وبسيطه إنما هى من ضيق التعبير وإلا فالعدم نقيض الوجود ومن المستحيل أن يتخلل فى مراتب نقيضه. وهذا المعنى أعنى دخول الأعدام فى مراتب الوجود المحدوده وعدم دخولها المؤدى إلى الصرافه نوع من البساطه والتركيب فى الوجود غير البساطه والتركيب المصطلح عليها فى موارد أخرى وهو البساطه والتركيب من جهه الأجزاء الخارجيه أو العقليه أو الوهميه. الأمر الرابع أن المرتبه كلما تنزلت زادت حدودها وضاق وجودها وكلما عرجت وزادت قربا من أعلى المراتب قلت حدودها واتسع وجودها حتى يبلغ أعلى المراتب فهى مشتمله على كل كمال وجودى من غير تحديد ومطلقه من غير نهايه. الأمر الخامس أن للوجود حاشيتين من حيث الشده والضعف وهذا ما يقضى به القول بكون الوجود حقيقه مشككه. الأمر السادس أن للوجود بما لحقيقته من السعه والانبساط تخصصا بحقيقته العينيه البسيطه وتخصصا بمرتبه من مراتبه المختلفه البسيطه التى يرجع ما به الامتياز فيها إلى ما به الاشتراك وتخصصا بالماهيات المنبعثه عنه المحدده له ومن المعلوم أن التخصص بأحد الوجهين الأولين مما يلحقه بالذات وبالوجه الثالث أمر يعرضه بعرض الماهيات.

ص ٢١

الفصل الرابع فی شطر من أحكام العدم

الفصل الرابع فی شطر من أحكام العدم

قد تقدم أن العدم لا شيئيه له فهو محض الهلاك والبطلان. ومما يتفرع عليه أن لا تمايز فی العدم إذ التمايز بين شيئين إما بتمام الذات كالنوعين تحت مقولتين أو ببعض الذات كالنوعين تحت مقوله واحده أو بما يعرض الذات كالفردين من نوع ولا ذات للعدم. نعم ربما يضاف العدم إلى الوجود فيحصل له حظ من الوجود ويتبعه نوع من التمايز كعدم البصر الذى هو العمى والمتميز من عدم السمع الذى هو الصمم وكعدم زيد وعدم عمرو المتميز أحدهما من الآخر. وبهذا الطريق ينسب العقل إلى العدم العليه والمعلوليه حذاء ما للوجود من ذلك فيقال عدم العله عله لعدم المعلول حيث يضيف العدم إلى العله والمعلول فيتميز العدمان ثم يبنى عدم المعلول على عدم العله كما كان يتوقف وجود المعلول على وجود العله وذلك نوع من التجوز حقيقته الإشاره إلى ما بين الوجودين من التوقف. ونظير العدم المضاف العدم المقيد بأى قيد يقيده كالعدم الذاتى والعدم الزمانى والعدم الأزلى ففى جميع ذلك يتصور مفهوم العدم ويفرض له مصداق على حد سائر المفاهيم ثم يقيد المفهوم فيتميز المصداق ثم يحكم على المصداق على ما له من الثبوت المفروض بما يقتضيه من الحكم كاعتبار عدم العدم قبال العدم نظير اعتبار العدم المقابل للوجود قبال الوجود. وبذلك يندفع الإشكال فی اعتبار عدم العدم بأن العدم المضاف إلى العدم نوع من العدم وهو بما أنه رافع للعدم المضاف إليه يقابله تقابل

ص ٢٢

التناقض والنوعيه والتقابل لا يجتمعان البته. وجه الاندفاع كما أفاده صدر المتألهين ره أن الجهه مختلف فعدم العدم بما أنه مفهوم أخص من مطلق العدم مأخوذ فيه العدم نوع من

العدم وبما أن للعدم المضاف إليه ثبوتا مفروضا يرفعه العدم المضاف رفع النقيض للنقيض يقابله العدم المضاف. وبمثل ذلك يندفع ما أورد على قولهم المعدوم المطلق لا يخبر عنه بأن القضيه تناقض نفسها فإنها تدل على عدم الإخبار عن المعدوم المطلق وهذا بعينه خبر عنه ويندفع بأن المعدوم المطلق بما أنه بطلان محض فى الواقع لا خبر عنه وبما أن لمفهومه ثبوتا ما ذهنيا يخبر عنه بأنه لا يخبر عنه فالجهتان مختلفتان وبتعبير آخر المعدوم المطلق بالحمل الشائع لا يخبر عنه وبالحمل الأولى يخبر عنه بأنه لا يخبر عنه. وبمثل ما تقدم أيضا يندفع الشبهه عن عده من القضايا توهم التناقض كقولنا الجزئى جزئى وهو بعينه كلى يصدق على كثيرين وقولنا اجتماع النقيضين ممتنع وهو بعينه ممكن موجود فى الذهن وقولنا الشى ء إما ثابت فى الذهن أو لا ثابت فيه واللاثابت فى الذهن ثابت فيه لأنه معقول موجود بوجود ذهنى. فالجزئى جزئى بالحمل الأولى كلى صادق على كثيرين بالحمل الشائع واجتماع النقيضين ممكن بالحمل الأولى ممتنع بالحمل الشائع واللاثابت فى الذهن لا ثابت فيه بالحمل الأولى ثابت فيه بالحمل الشائع.

الفصل الخامس فى أنه لا تكرر فى الوجود

الفصل الخامس فى أنه لا تكرر فى الوجود

كل موجود فى الأعيان فإن هويته العينيه وجوده على ما تقدم من أصاله

ص ٢٣

الوجود والهويه العينيه تأبى بذاته الصدق على كثيرين وهو التشخص فالشخصيه للوجود بذاته فلو فرض لموجود وجودان كانت هويته العينيه الواحده كثيره وهى واحده هذا محال. وبمثل البيان يتبين استحاله وجود مثلين من جميع الجهات لأن لازم فرض مثلين اثنين التمايز بينهما بالضروره ولازم فرض التماثل من كل جهه عدم التمايز بينهما وفى ذلك اجتماع النقيضين هذا محال. وبالجمله من الممتنع أن يوجد موجود واحد بأكثر من وجود

واحد سواء كان الوجودان مثلا واقعين فى زمان واحد من غير تخلل العدم بينهما أو منفصلين يتخلل العدم بينهما فالمحذور وهو لزوم العينيه مع فرض الاثنينيه فى الصورتين سواء. والقول بأن الوجود الثانى متميز من الأول بأنه مسبوق بالعدم بعد الوجود بخلاف الأول وهذا كاف فى تصحيح الاثنينيه وغير مضر بالعينيه لأنه تميز بعدم. مردود بأن العدم بطلان محض لا كثره فيه ولا تميز وليس فيه ذات متصفه بالعدم يلحقها وجود بعد ارتفاع وصفه فقد تقدم أن ذلك كله اعتبار عقلى بمعونه الوهم الذى يضيف العدم إلى الملكه فيتعدد العدم ويتكثر بتكثر الملكات وحقيقه كون الشى ء مسبوق الوجود بعدم وملحوق الوجود به. وبالجمله إحاطه العدم به من قبل ومن بعد اختصاص وجوده بظرف من ظروف الواقع وقصوره عن الانبساط على سائر الظروف من الأعيان لا أن للشى ء وجودا واقعيا فى ظرف من ظروف الواقع وللعدم تقرر واقع منبسط على سائر الظروف ربما ورد على الوجود فدفعه عن مستقره واستقر هو فيه فإن فيه إعطاء الأصاله للعدم واجتماع النقيضين. والحاصل أن تميز الوجود الثانى تميز وهمى لا يوجب تميزا حقيقيا ولو أوجب ذلك أوجب البينونه بين الوجودين وبطلت العينيه.

ص ٢۴

والقول بأنه لم لا يجوز أن يوجد الموجد شيئا ثم يعدم وله بشخصه صوره علميه عنده أو عند بعض المبادى العاليه ثم يوجد ثانيا على ما علم فيستحفظ الوحده والعينيه بين الوجودين بالصوره العلميه. يدفعه أن الوجود الثانى كيفما فرض وجود بعد وجود وغيريته وبينونته للوجود الأول بما أنه بعده ضرورى ولا تجتمع العينيه والغيريه البته. وهذا الذى تقرر من استحاله تكرر الوجود لشى ء مع تخلل العدم هو المراد بقولهم إن إعاده المعدوم بعينه ممتنع وقد عد الشيخ امتناع إعاده المعدوم بعينه ضروريا. وقد أقاموا على ذلك حججا هى تنبيهات بناء على ضروريه المسأله منها أنه لو جاز للموجود فى زمان أن ينعدم زمانا ثم يوجد بعينه فى زمان آخر لزم تخلل العدم بين الشى ء ونفسه وهو محال لاستلزامه وجود

الشى ء فى زمانين بينهما عدم متخلل. ومنها أنه لو جاز إعاده الشى ء بعينه بعد انعدامه جاز إيجاد ما يماثله من جميع الوجوه ابتداء وهو محال أما الملازمه فلأن الشى ء المعاد بعينه وما يماثله من جميع الوجوه مثلان وحكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد فلو جاز إيجاده بعينه ثانيا بنحو الإعاده جاز إيجاد مثله ابتداء وأما استحاله اللازم فلاستلزام اجتماع المثلين فى الوجود عدم التميز بينهما وهما اثنان متمايزان. ومنها أن إعاده المعدوم بعينه توجب كون المعاد هو المبتدأ لأن فرض العينيه يوجب كون المعاد هو المبتدأ ذاتا وفى جميع الخصوصيات المشخصه حتى الزمان فيعود المعاد مبتدأ وحيثيه الإعاده عين حيثيه الابتداء. ومنها أنه لو جازت الإعاده لم يكن عدد العود بالغا حدا معينا يقف عليه إذ لا فرق بين العوده الأولى والثانيه والثالثه وهكذا إلى ما لا نهايه له كما لم يكن فرق بين المعاد والمبتدإ وتعين العدد من لوازم وجود الشى ء المتشخص.

ص ٢٥

وذهب جمع من المتكلمين نظرا إلى أن المعاد الذى نطقت به الشرائع الحقه إعاده للمعدوم إلى جواز الإعاده واستدلوا عليه بأنه لو امتنعت إعاده المعدوم بعينه لكان ذلك إما لماهيته أو لأمر لازم لماهيته ولو كان كذلك لم يوجد ابتداء أو لأمر مفارق فيزول الامتناع بزواله. ورد بأن الامتناع لأمر لازم لوجوده لا لماهيته وأما ما نطقت به الشرائع الحقه فالحشر والمعاد انتقال من نشأه إلى نشأه أخرى وليس إيجاد بعد الإعدام.

ص ٢٧

المرحله الثانيه فى الوجود المستقل والرابط وفيها ثل

اشاره

المرحله الثانيه فى الوجود المستقل والرابط وفيها ثلاثه فصول

الفصل الأول فى انقسام الوجود إلى المستقل والرابط

ينقسم الموجود إلى ما وجوده فى نفسه ونسميه الوجود المستقل والمحمولى أو النفسى وما وجوده فى غيره ونسميه الوجود الرابط وذلك أن هناك قضايا خارجيه تنطبق بموضوعاتها ومحمولاتها على الخارج كقولنا زيد قائم والإنسان ضاحك مثلا وأيضا مركبات تقييديه مأخوذه من هذه القضايا كقيام زيد وضحك الإنسان نجد فيها بين أطرافها من الأمر الذى نسميه نسبه وربطا ما لا نجده فى الموضوع وحده ولا فى المحمول وحده ولا بين الموضوع وغير المحمول ولا بين المحمول وغير الموضوع فهناك أمر موجود وراء الموضوع والمحمول. وليس منفصل الذات عن الطرفين بحيث يكون ثالثهما ومفارقا لهما كمفارقه أحدهما الآخر وإلا احتاج إلى رابط يربطه بالموضوع ورابط آخر يربطه بالمحمول فكان المفروض ثلاثه خمسه واحتاج الخمسه إلى أربعه روابط أخر وصارت تسعه وهلم جرا فتسلسل أجزاء القضيه أو المركب إلى غير النهايه وهى محصوره بين حاصرين هذا محال فهو إذن موجود فى الطرفين قائم بهما بمعنى ما ليس بخارج منهما من غير أن يكون عينهما أو جزأهما أو عين أحدهما أو جزأه ولا أن ينفصل منهما والطرفان اللذان وجوده فيهما هما بخلافه فثبت أن من الموجود ما وجوده فى نفسه وهو المستقل ومنه ما وجوده

ص ٢٩

فى غيره وهو الرابط. وقد ظهر مما تقدم أن معنى توسط النسبه بين الطرفين كون وجودها قائما بالطرفين رابطا بينهما. ويتفرع عليه أمور الأول أن الوعاء الذى يتحقق فيه الوجود الرابط هو الوعاء الذى يتحقق فيه وجود طرفيه سواء كان الوعاء المذكور هو الخارج أو الذهن وذلك لما فى طباع الوجود الرابط من كونه غير خارج من وجود طرفيه فوعاء وجود كل منها هو بعينه وعاء وجوده فالنسبه الخارجيه إنما تتحقق بين طرفين خارجيين والنسبه الذهنيه إنما بين طرفين ذهنيين والضابط أن وجود الطرفين مسانخ لوجود النسبه

الدائره بينهما وبالعكس. الثانى أن تحقق الوجود الرابط بين طرفين يوجب نحوا من الاتحاد الوجودى بينهما وذلك لما أنه متحقق فيهما غير متميز الذات منهما ولا خارج منهما فوحدته الشخصيه تقضى بنحو من الاتحاد بينهما سواء كان هناك حمل كما فى القضايا أو لم يكن كغيرها من المركبات فجميع هذه الموارد لا يخلو من ضرب من الاتحاد. الثالث أن القضايا المشتمله على الحمل الأولى كقولنا الإنسان إنسان لا رابط فيها إلا بحسب الاعتبار الذهنى فقط وكذا الهليات البسيطه كقولنا الإنسان موجود إذ لا معنى لتحقق النسبه الرابطه بين الشى ء ونفسه. الرابع أن العدم لا يتحقق منه رابط إذ لا شيئيه له ولا تميز فيه ولازمه أن القضايا الموجبه التى أحد طرفيها أو كلاهما العدم كقولنا زيد معدوم وشريك البارى معدوم لا عدم رابطا فيها إذ لا معنى لقيام عدم بعدمين أو بوجود وعدم ولا شيئيه له ولا تميز اللهم إلا بحسب الاعتبار الذهنى. ونظيرتها القضايا السالبه كقولنا ليس الإنسان بحجر فلا عدم رابط

ص ٣٠

فيها إلا بحسب الاعتبار الذهنى. الخامس أن الوجودات الرابطه لا ماهيه لها لأن الماهيات هى المقوله فى جواب ما هو فهى مستقله بالمفهوميه والوجودات الرابطه لا مفهوم لها مستقلا بالمفهوميه

الفصل الثانى فى كيفيه اختلاف الوجود الرابط والمستق

الفصل الثانى فى كيفيه اختلاف الوجود الرابط والمستقل

هل الاختلاف بين الوجود المستقل والرابط اختلاف نوعى أو لا بمعنى أن الوجود الرابط وهو ذو معنى تعلقى هل يجوز أن ينسلخ عن هذا الشأن فيعود معنى مستقلا بتوجيه الالتفات إليه مستقلا بعد ما كان ذا معنى حرفى أو لا يجوز. الحق هو الثانى لما سيأتى فى أبحاث العله والمعلول أن حاجه المعلول إلى العله مستقره فى ذاته ولازم ذلك أن يكون عين

الحاجه وقائم الذات بوجود العله لا استقلال له دونها بوجه ومقتضى ذلك أن يكون وجود كل معلول سواء كان جوهرا أو عرضا موجودا فى نفسه رابطا بالنظر إلى علته وإن كان بالنظر إلى نفسه وبمقايسه بعضه إلى بعض جوهرا أو عرضا موجودا فى نفسه. فتقرر أن اختلاف الوجود الرابط والمستقل ليس اختلافا نوعيا بأن لا يقبل المفهوم غير المستقل الذى ينتزع من الربط المتبدل إلى المفهوم المستقل المنتزع من المستقل. ويتفرع على ما تقدم أمور الأول أن المفهوم فى استقلاله بالمفهوميه وعدم استقلاله تابع لوجوده الذى ينتزع منه وليس له من نفسه إلا الإبهام فحدود الجواهر والأعراض

ص ٣١

ماهيات جوهريه وعرضيه بقياس بعضها إلى بعض وبالنظر إلى أنفسها وروابط وجوديه بقياسها إلى المبدإ الأول تبارك وتعالى وهى فى أنفسها مع قطع النظر عن وجودها لا مستقله ولا رابطه. الثانى أن من الوجودات الرابطه ما يقوم بطرف واحد كوجود المعلول بالقياس إلى علته كما أن منها ما يقوم بطرفين كوجودات سائر النسب والإضافات. الثالث أن نشأه الوجود لا تتضمن إلا وجودا واحدا مستقلا هو الواجب عز اسمه والباقى روابط ونسب وإضافات

الفصل الثالث فى انقسام الوجود فى نفسه إلى ما لنفسه

الفصل الثالث فى انقسام الوجود فى نفسه إلى ما لنفسه وما لغيره

ينقسم الموجود فى نفسه إلى ما وجوده لنفسه وما وجوده لغيره والمراد بكون وجود الشى ء لغيره أن يكون وجوده فى نفسه وهو الوجود الذى يطرد عن ماهيته العدم هو بعينه طاردا للعدم عن شى ء آخر لا لعدم ماهيه ذلك الشى ء الآخر وذاته وإلا كانت لموجود واحد ماهيتان وهو محال بل لعدم زائد على ماهيته وذاته له نوع من المقارنه له كالعلم الذى يطرد بوجوده العدم عن ماهيه نفسه وهو بعينه يطرد الجهل الذى هو عدم ما عن موضوعه.

والحجه على تحقق هذا القسم أعنى الوجود لغيره وجودات الأعراض فإن كلا منها كما يطرد عن ماهيه نفسه العدم يطرد عن موضوعه عدما ما زائدا على ذاته وكذلك الصور النوعيه المنطبعه فإن لها نوع حصول لموادها تطرد به عن موادها لا عدم ذاتها بل نقصا جوهريا تكمل بطرده وهو المراد بكون وجود الشى ء لغيره وناعتا.

ص ٣٢

ويقابله ما كان وجوده طاردا للعدم عن ماهيه نفسه فحسب وهو الوجود لنفسه كالأنواع التامه الجوهريه كالإنسان والفرس وغيرهما. فتقرر أن الوجود فى نفسه ينقسم إلى ما وجوده لنفسه وما وجوده لغيره وذلك هو المطلوب. ويتبين بما مر أن وجود الأعراض من شئون وجود الجواهر التى هى موضوعاتها وكذلك وجود الصور المنطبعه غير مباينه لوجود موادها. ويتبين به أيضا أن المفاهيم المنتزعه عن الوجودات الناعته التى هى أوصاف لموضوعاتها ليست بماهيات لها ولا لموضوعاتها وذلك لأن المفهوم المنتزع عن وجود إنما يكون ماهيه له إذا كان الوجود المنتزع عنه يطرد عن نفسه العدم والوجود الناعت يطرد العدم لا عن نفس المفهوم المنتزع عنه مثلا وجود السواد فى نفسه يطرد العدم عن نفس السواد فالسواد ماهيته وأما هذا الوجود من حيث جعله الجسم أسود فليس يطرد عدما لا عن السواد فى نفسه ولا عن ماهيه الجسم المنعوت به بل عن صفه يتصف بها الجسم خارجه عن ذاته.

ص ٣٣

المرحله الثالثه فى انقسام الوجود إلى ذهنى وخارجى

المرحله الثالثه فى انقسام الوجود إلى ذهنى وخارجى

فصل فى انقسام الوجود إلى ذهنى وخارجى

المعروف من مذهب الحكماء أن لهذه الماهيات الموجوده فى الخارج المترتبه عليها آثارها وجودا آخر لا يترتب عليها فيه آثارها الخارجيه بعينها وإن ترتبت آثار أخر غير آثارها الخارجيه وهذا النحو من الوجود هو الذى نسميه الوجود الذهنى وهو علمنا بماهيات الأشياء. وأنكر الوجود الذهنى قوم فذهب بعضهم إلى أن العلم إنما هو نوع إضافه من النفس إلى المعلوم الخارجى. وذهب بعضهم ونسب إلى القدماء أن الحاصل فى الذهن عند العلم بالأشياء أشباحها المحاكيه لها كما يحاكى التمثال لذى التمثال مع مباينتهما ماهيه. وقال آخرون بالأشباح مع المباينه وعدم المحاكاه ففيه خطأ من النفس غير أنه خطأ منظم لا يختل به حياه الإنسان كما لو فرض إنسان يرى الحمره خضره دائما فيرتب على ما يراه خضره آثار الحمره دائما. والبرهان على ثبوت الوجود الذهنى أنا نتصور هذه الأمور الموجوده فى الخارج كالإنسان والفرس مثلا على نعت الكليه والصرافه ونحكم عليها بذلك ولا نرتاب أن لمتصورنا هذا ثبوتا ما فى ظرف وجداننا وحكمنا عليه بذلك فهو موجود بوجود ما وإذ ليس بهذه النعوت موجودا فى الخارج لأنه فيه على نعت

الشخصيه والاختلاط فهو موجود فى ظرف آخر لا يترتب عليه فيه آثاره الخارجيه ونسميه الذهن. وأيضا نتصور أمورا عدميه غير موجوده فى الخارج كالعدم المطلق والمعدوم المطلق واجتماع النقيضين وسائر المحالات فلها ثبوت ما عندنا لاتصافها بأحكام ثبوتيه كتميزها من غيرها وحضورها لنا بعد غيبتها عنا وغير ذلك وإذ ليس هو الثبوت الخارجى لأنها معدومه فيه ففى الذهن. ولا نرتاب أن جميع ما نعقله من سنخ واحد فالأشياء كما أن لها وجودا فى الخارج ذا آثار خارجيه لها وجود فى الذهن لا يترتب عليها فيه تلك الآثار الخارجيه وإن ترتبت عليها آثار أخر غير آثارها الخارجيه الخاصه. ولو كان هذا الذى نعقله من الأشياء هو عين ما فى الخارج كما يذهب إليه القائل بالإضافه لم يمكن تعقل ما ليس فى الخارج كالعدم والمعدوم ولم يتحقق خطأ فى علم. ولو كان الموجود فى الذهن شبحا

للأمر الخارجى نسبته إليه نسبه التمثال إلى ذى التمثال ارتفعت العينيه من حيث الماهيه ولزمت السفسطه لعود علومنا جهالات على أن فعليه الانتقال من الحاكى إلى المحكى تتوقف على سبق علم بالمحكى والمفروض توقف العلم بالمحكى على الحكايه. ولو كان كل علم مخطئا فى الكشف عما وراءه لزمت السفسطه وأدى إلى المناقضه فإن كون كل علم مخطئا يستوجب أيضا كون هذا العلم بالكليه مخطئا فيكذب فيصدق نقيضه وهو كون بعض العلم مصيبا. فقد تحصل أن للماهيات وجودا ذهنيا لا تترتب عليها فيه الآثار كما أن لها وجودا خارجيا تترتب عليها فيه الآثار وتبين بذلك انقسام الموجود إلى خارجى وذهنى. وقد تبين بما مر أمور الأمر الأول أن الماهيه الذهنيه غير داخله ولا مندرجه تحت المقوله التى

ص ٣٦

كانت داخله تحتها وهى فى الخارج تترتب عليها آثارها وإنما لها من المقوله مفهومها فقط فالإنسان الذهنى وإن كان هو الجوهر الجسم النامى الحساس المتحرك بالإراده الناطق لكنه ليس ماهيه موجوده لا فى موضوع بما أنه جوهر ولا ذا أبعاد ثلاثه بما أنه جسم وهكذا فى سائر أجزاء حد الإنسان فليس له إلا مفاهيم ما فى حده من الأجناس والفصول من غير ترتب الآثار الخارجيه ونعنى بها الكمالات الأوليه والثانويه ولا معنى للدخول والاندراج تحت مقوله إلا ترتب آثارها الخارجيه وإلا فلو كان مجرد انطباق مفهوم المقوله على شى ء كافيا فى اندراجه تحتها كانت المقوله نفسها مندرجه تحت نفسها لحملها على نفسها فكانت فردا لنفسها وهذا معنى قولهم إن الجوهر الذهنى جوهر بالحمل الأولى لا بالحمل الشائع. وأما تقسيم المنطقيين الأفراد إلى ذهنيه وخارجيه فمبنى على المسامحه تسهيلا للتعليم. ويندفع بما مر إشكال أوردوه على القول بالوجود الذهنى وهو أن الذاتيات منحفظه على القول بالوجود الذهنى فإذا تعقلنا الجوهر كان جوهرا نظرا إلى انحفاظ الذاتيات وهو بعينه عرض لقيامه بالنفس قيام العرض بموضوعه فكان جوهرا وعرضا بعينه واستحالته

ظاهره. وجه الاندفاع أن المستحيل كون شى ء واحد جوهرا وعرضا معا بالحمل الشائع والجوهر المعقول جوهر بالحمل الأولى وعرض بالحمل الشائع فلا استحاله. وإشكال ثان وهو أن لازم القول بالوجود الذهنى أن يكون الجوهر المعقول جوهرا نظرا إلى انحفاظ الذاتيات والعلم عندهم من الكيفيات النفسانيه فالمعقول من الجوهر مندرج تحت مقوله الجوهر وتحت مقوله الكيف وهو محال لأدائه إلى تناقض الذات لكون المقولات متباينه بتمام الذات وكذا إذا تعقلنا الكم مثلا كانت الصوره المعقوله مندرجه تحت

ص ٣٧

مقولتى الكم والكيف معا وهو محال وكذا إذا تعقلنا الكيف المبصر مثلا كان مندرجا تحت نوعين من مقوله الكيف وهما الكيف المحسوس والكيف النفسانى. وجه الاندفاع أنه كيف نفسانى بالحمل الشائع فهو مندرج تحته وأما غيره من المقولات أو أنواعها فمحمول عليه بالحمل الأولى وليس ذلك من الاندارج فى شى ء. إشكال ثالث وهو أن لازم القول بالوجود الذهنى كون النفس حاره بارده معا ومربعا ومثلثا معا إلى غير ذلك من المتقابلات عند تصورها هذه الأشياء إذ لا نعنى بالحار والبارد والمربع والمثلث إلا ما حصلت له هذه المعانى التى توجد للغير وتنعته. وجه الاندفاع أن الملاك فى كون وجود الشى ء لغيره وكونه ناعتا له هو الحمل الشائع والذى يوجد فى الذهن من بروده وحراره ونحوهما هو كذلك بالحمل الأولى دون الشائع. وإشكال رابع وهو أن اللازم منه كون شى ء واحد كليا وجزئيا معا وبطلانه ظاهر بيان الملازمه أن الإنسان المعقول مثلا من حيث تجويز العقل صدقه على كثيرين كلى وهو بعينه من حيث كونه موجودا قائما بنفس واحده شخصيه يتميز بها عن غيره جزئى فهو كلى وجزئى معا. وجه الاندفاع أن الجهه مختلفه فالإنسان المعقول مثلا من حيث إنه مقيس إلى الخارج كلى ومن حيث إنه كيف نفسانى قائم بالنفس غير مقيس إلى الخارج جزئى. وإشكال خامس وهو أنا نتصور المحالات الذاتيه كشريك البارى وسلب الشى ء عن نفسه واجتماع النقيضين وارتفاعهما فلو كانت

الأشياء حاصله بذواتها فى الذهن استلزم ذلك ثبوت المحالات الذاتيه. وجه الاندفاع أن الثابت فى الذهن إنما هو مفاهيمها بالحمل الأولى

ص ٣٨

لا مصاديقها بالحمل الشائع فالمتصور من شريك البارى هو شريك البارى بالحمل الأولى وأما بالحمل الشائع فهو ممكن وكيف نفسانى معلول للبارى مخلوق له. الأمر الثانى أن الوجود الذهنى لما كان لذاته مقيسا إلى الخارج كان بذاته حاكيا لما وراءه فامتنع أن يكون للشى ء وجود ذهنى من دون أن يكون له وجود خارجى محقق كالماهيات الحقيقيه المنتزعه من الوجود الخارجى أو مقدر كالمفاهيم غير الماهويه التى يتعملها الذهن بنوع من الاستمداد من معقولاته فيتصور مفهوم العدم مثلا ويقدر له ثبوتا ما يحكيه بما تصوره من المفهوم. وبالجمله شأن الوجود الذهنى الحكايه لما وراءه من دون أن يترتب آثار المحكى على الحاكى ولا ينافى فى ذلك ترتب آثار نفسه الخاصه به من حيث إن له ماهيه الكيف وكذا لا ينافيه ما سيأتى أن الصور العلميه مطلقا مجرده عن الماده فإن ترتب آثار الكيف النفسانى وكذا التجرد حكم الصور العلميه فى نفسها والحكايه وعدم ترتب الآثار حكمها قياسا إلى الخارج ومن حيث كونها وجودا ذهنيا لماهيه كذا خارجيه. ويندفع بذلك إشكال أوردوه على القائلين بالوجود الذهنى وهو أنا نتصور الأرض على سعتها بسهولها وبراريها وجبالها وما يحيط بها من السماء بأرجائها البعيده والنجوم والكواكب بأبعادها الشاسعه وحصول هذه المقادير العظيمه فى الذهن أى انطباعها فى جزء عصبى أو جزء دماغى من انطباع الكبير فى الصغير وهو محال. ولا يجدى الجواب عنه بما قيل إن المحل الذى ينطبع فيه الصور منقسم إلى غير النهايه فإن الكف لا تسع الجبل وإن كانت منقسمه إلى غير النهايه وجه الاندفاع أن الحق كما سيأتى بيانه أن الصور العلميه الجزئيه غير ماديه بل مجرده تجردا مثاليا فيه آثار الماده من الأبعاد والألوان والأشكال دون

ص ٣٩

نفس الماده والانطباع من أحكام الماده ولا انطباع فى المجرد. وبذلك يندفع أيضا إشكال آخر هو أن الإحساس والتخيل على ما بينه علماء الطبيعه بحصول صور الأجسام بما لها من النسب والخصوصيات الخارجيه فى الأعضاء الحساسه وانتقالها إلى الدماغ مع ما لها من التصرف فى الصور بحسب طبائعها الخاصه والإنسان ينتقل إلى خصوصيات مقاديرها وأبعادها وأشكالها بنوع من المقايسه بين أجزاء الصوره الحاصله عنده على ما فصلوه فى محله ومن الواضح أن هذه الصور الحاصله المنطبعه بخصوصياتها فى محل مادى مباينه للماهيات الخارجيه فلا مسوغ للقول بالوجود الذهنى وحضور الماهيات الخارجيه بأنفسها فى الأذهان. وجه الاندفاع أن ما ذكروه من الفعل والانفعال الماديين عند حصول العلم بالجزئيات فى محله لكن هذه الصور المنطبعه ليست هى المعلومه بالذات وإنما هى أمور ماديه معده للنفس تهيئها لحضور الماهيات الخارجيه عندها بصور مثاليه مجرده غير ماديه بناء على ما سيتبين من تجرد العلم مطلقا وقد عرفت أيضا أن القول بمغايره الصور عند الحس والتخيل لذوات الصور التى فى الخارج لا ينفك عن السفسطه. الأمر الثالث أنه لما كانت الماهيات الحقيقيه التى تترتب عليها آثارها فى الخارج هى التى تحل الأذهان بدون ترتب من آثارها الخارجيه فلو فرض هناك أمر حيثيه ذاته عين أنه فى الخارج ونفس ترتب الآثار كنفس الوجود العينى وصفاته القائمه به كالقوه والفعل والوحده والكثره ونحوها كان ممتنع الحصول بنفسها فى الذهن وكذا لو فرض أمر حيثيه ذاته المفروضه حيثيه البطلان وفقدان الآثار كالعدم المطلق وما يئول إليه امتنع حلوله الذهن. فحقيقه الوجود وكل ما حيثيه ذاته حيثيه الوجود وكذا العدم المطلق وكل ما حيثيه ذاته المفروضه حيثيه العدم يمتنع أن يحل الذهن حلول الماهيات الحقيقيه.

ص ٤٠

وإلى هذا يرجع معنى قولهم إن المحالات الذاتيه لا صوره صحيحه لها فى الأذهان. وسيأتى إن شاء الله بيان كيفيه انتزاع مفهوم الوجود وما يتصف به والعدم وما يئول إليه فى مباحث العقل والعقال والمعقول

المرحله الرابعه فى مواد القضايا الوجوب والامتناع و

اشاره

المرحله الرابعه فى مواد القضايا الوجوب والامتناع والإمكان وانحصارها فى ثلاث

فى مواد القضايا الوجوب والامتناع والإمكان وانحصارها فى ثلاث

والمقصود بالذات فيها بيان انقسام الموجود إلى الواجب والممكن والبحث عن خواصهما وأما البحث عن الممتنع وخواصه فمقصود بالتبع وبالقصد الثانى وفيها ثمانيه فصول

الفصل الأول فى أن كل مفهوم إما واجب وإما ممكن وإما ممتنع

كل مفهوم فرضناه ثم نسبنا إليه الوجود فإما أن يكون الوجود ضرورى الثبوت له وهو الوجوب أو يكون ضرورى الانتفاء عنه وذاك كون العدم ضروريا له وهو الامتناع أو لا يكون الوجود ضروريا له ولا العدم ضروريا له وهو الإمكان وأما احتمال كون الوجود والعدم معا ضروريين له فمندفع بأدنى التفات فكل مفهوم مفروض إما واجب وإما ممتنع وإما ممكن. وهذه قضيه منفصله حقيقيه مقتنصه من تقسيمين دائرين بين النفى والإثبات بأن يقال كل مفهوم مفروض فإما أن يكون الوجود ضروريا له أو لا وعلى الثانى فإما أن يكون العدم ضروريا له أو لا الأول هو الواجب والثانى هو الممتنع والثالث هو الممكن. والذى يعطيه التقسيم من تعريف المواد الثلاث أن وجوب الشى ء كون وجوده ضروريا له وامتناعه كون عدمه ضروريا له وإمكانه سلب الضرورتين بالنسبه إليه فالواجب ما يجب وجوده والممتنع ما يجب عدمه والممكن ما ليس يجب وجوده ولا عدمه. وهذه جميعا

تعريفات لفظيه من قبيل شرح الاسم المفيد للتنبيه وليست بتعريفات حقيقيه لأن الضروره واللاضروره من المعانى البينه البديهيه التى ترتسم فى النفس ارتساما أوليا تعرف بنفسها ويعرف بها غيرها ولذلك من

ص ۴۳

حاول أن يعرفها تعريفا حقيقيا أتى بتعريفات دوريه كتعريف الممكن بما ليس بممتنع وتعريف الواجب بما يلزم من فرض عدمه محال أو ما فرض عدمه محال وتعريف المحال بما يجب أن لا يكون إلى غير ذلك. والذى يقع البحث عنه فى هذا الفن الباحث عن الموجود بما هو موجود بالقصد الأول من هذه المواد الثلاث هو الوجوب والإمكان كما تقدمت الإشاره إليه وهما وصفان ينقسم بهما الموجود من حيث نسبه وجوده إليه انقساما أوليا. وبذلك يندفع ما أورد على كون الإمكان وصفا ثابتا للممكن يحاذى الوجوب الذى هو وصف ثابت للواجب تقريره أن الإمكان كما تحصل من التقسيم السابق سلب ضروره الوجوب وسلب ضروره العدم فهما سلبان اثنان وإن عبر عنهما بنحو قولهم سلب الضرورتين فكيف يكون صفه واحده ناعته للممكن سلمنا أنه يرجع إلى سلب الضرورتين وأنه سلب واحد لكنه كما يظهر من التقسيم سلب تحصيلى لا إيجاب عدولى فما معنى اتصاف الممكن به فى الخارج ولا اتصاف إلا بالعدول كما اضطروا إلى التعبير عن الإمكان بأنه لا ضروره الوجود والعدم وبأنه استواء نسبه الماهيه إلى الوجود والعدم عند ما شرعوا فى بيان خواص الإمكان ككونه لا يفارق الماهيه وكونه عله للحاجه إلى العله إلى غير ذلك. وجه الاندفاع أن القضيه المعدوله المحمول تساوى السالبه المحصله عند وجود الموضوع وقولنا ليس بعض الموجود ضرورى الوجود ولا العدم وكذا قولنا ليست الماهيه من حيث هى ضروريه الوجود ولا العدم الموضوع فيه موجود فيتساوى الإيجاب العدولى والسلب التحصيلى فى الإمكان ثم لهذا السلب نسبه إلى الضروره وإلى موضوعه المسلوب

عنه الضرورتان يتميز بها من غيره فيكون عدما مضافا له حظ من الوجود وله ما يترتب عليه من الآثار وإن وجده العقل أول ما يجد فى صوره السلب التحصيلى كما يجد العمى وهو

ص ۴۴

عدم مضاف كذلك أول ما يجده. ويتفرع على ما تقدم أمور الأمر الأول أن موضوع الإمكان هو الماهيه إذ لا يتصف الشى ء بلا ضروره الوجود والعدم إلا إذا كان فى نفسه خلوا من الوجود والعدم جميعا وليس إلا الماهيه من حيث هى فكل ممكن ذو ماهيه وبذلك يظهر معنى قولهم كل ممكن زوج تركيبى له ماهيه ووجود. وأما إطلاق الممكن على وجود غير الواجب بالذات وتسميته بالوجود الإمكانى فاصطلاح آخر فى الإمكان والوجوب يستعمل فيه الإمكان والوجوب بمعنى الفقر الذاتى والغنى الذاتى وليس يراد به سلب الضرورتين أو استواء النسبه إلى الوجود والعدم إذ لا يعقل ذلك بالنسبه إلى الوجود. الأمر الثانى أن الإمكان لازم الماهيه إذ لو لم يلزمها جاز أن تخلو منه فكانت واجبه أو ممتنعه فكانت فى نفسها موجوده أو معدومه والماهيه من حيث هى لا موجوده ولا معدومه. والمراد بكونه لازما لها أن فرض الماهيه من حيث هى يكفى فى اتصافها بالإمكان من غير حاجه إلى أمر زائد دون اللزوم الاصطلاحى وهو كون الملزوم عله مقتضيه لتحقق اللازم ولحوقه به إذ لا اقتضاء فى مرتبه الماهيه من حيث هى إثباتا ونفيا. لا يقال تحقق سلب الضرورتين فى مرتبه ذات الماهيه يقضى بكون الإمكان داخلا فى ذات الشى ء وهو ظاهر الفساد. فإنا نقول إنما يكون محمول من المحمولات داخلا فى الذات إذا كان الحمل حملا أوليا ملاكه الاتحاد المفهومى دون الحمل الشائع الذى ملاكه الاتحاد الوجودى والإمكان وسائر لوازم الماهيات الحمل بينها وبين الماهيه من حيث هى حمل شائع لا أولى. الأمر الثالث أن الإمكان موجود بوجود موضوعه فى الأعيان وليس

ص ۴۵

اعتبارا عقليا محضا لا صوره له فى الأعيان كما قال به بعضهم ولا أنه موجود فى الخارج بوجود مستقل منحاز كما قال به آخرون. أما أنه موجود فى الأعيان بوجود موضوعه فلأنه قسيم فى التقسيم للواجب الذى ضروره وجوده فى الأعيان فارتفاع الضروره الذى هو الإمكان هو فى الأعيان وإذ كان موضوعا فى التقسيم المقتضى لاتصاف المقسم بكل واحد من الأقسام كان فى معنى وصف ثبوتى يتصف به موضوعه فهو معنى عدمى له حظ من الوجود والماهيه متصفه به فى الأعيان وإذ كانت متصفه به فى الأعيان فله وجود فيها على حد الأعدام المضافه التى هى أوصاف عدميه ناعته لموصوفاتها موجوده بوجودها والآثار المترتبه عليه فى الحقيقه هى ارتفاع آثار الوجوب من صرافه الوجود وبساطه الذات والغنى عن الغير وغير ذلك. وقد اتضح بهذا البيان فساد قول من قال إن الإمكان من الاعتبارات العقليه المحضه التى لا صوره له فى خارج ولا ذهن وذلك لظهور أن ضروره وجود الموجود أمر وعاؤه الخارج وله آثار خارجيه وجوديه. وكذا قول من قال إن للإمكان وجودا فى الخارج منحازا مستقلا وذلك لظهور أنه معنى عدمى واحد مشترك بين الماهيات ثابت بثبوتها فى أنفسها وهو سلب الضرورتين ولا معنى لوجود الأعدام بوجود منحاز مستقل. على أنه لو كان موجودا فى الأعيان بوجود منحاز مستقل كان إما واجبا بالذات وهو ضرورى البطلان وإما ممكنا وهو خارج عن ثبوت الماهيه لا يكفى فيه ثبوتها فى نفسها فكان بالغير وسيجى ء استحاله الإمكان بالغير. وقد استدلوا على ذلك بوجوه أوجهها أن الممكن لو لم يكن ممكنا فى الأعيان لكان إما واجبا فيها أو ممتنعا فيها فيكون الممكن ضرورى الوجود أو ضرورى العدم هذا محال. ويرده أن الاتصاف بوصف فى الأعيان لا يستلزم تحقق الوصف فيها بوجود منحاز مستقل بل يكفى فيه أن يكون موجودا بوجود موصوفه والإمكان

من المعقولات الثانيه الفلسفيه التى عروضها فى الذهن والاتصاف بها فى الخارج وهى موجوده فى الخارج بوجود موضوعاتها. وقد تبين مما تقدم أن الإمكان معنى واحد مشترك كمفهوم الوجود.

تنبيه

تنقسم الضروره إلى ضروره أزليه وهو كون المحمول ضروريا للموضوع لذاته من دون أى قيد وشرط حتى الوجود وتختص بما إذا كان ذات الموضوع وجودا قائما بنفسه بحتا لا يشوبه عدم ولا تحده ماهيه وهو الوجود الواجبى تعالى وتقدس فيما يوصف به من صفاته التى هى عين ذاته. وإلى ضروره ذاتيه وهى كون المحمول ضروريا للموضوع لذاته مع الوجود لا بالوجود كقولنا كل إنسان حيوان بالضروره فالحيوانيه ذاتيه للإنسان ضروريه له ما دام موجودا ومع الوجود ولولاه لكان باطل الذات لا إنسان ولا حيوان. وإلى ضروره وصفيه وهى كون المحمول ضروريا للموضوع لوصفه كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضروره ما دام كاتبا وإلى ضروره وقتيه ومرجعها إلى الضروره الوصفيه بوجه.

تنبيه آخر

هذا الذى تقدم من معنى الإمكان هو المبحوث عنه فى هذه المباحث وهو إحدى الجهات الثلاث التى لا يخلو عن واحده منها شى ء من القضايا وقد كان الإمكان عند العامه يستعمل فى سلب الضروره عن الجانب المخالف ولازمه سلب الامتناع عن الجانب الموافق ويصدق فى الموجبه فيما إذا كان

ص ۴۷

الجانب الموافق ضروريا نحو الكاتب متحرك الأصابع بالإمكان أو مسلوب الضروره نحو الإنسان متحرك الأصابع بالإمكان ويصدق فى السالبه فيما إذا كان الجانب الموافق ممتنعا

نحو ليس الكاتب بساكن الأصابع بالإمكان أو مسلوب الضروره نحو ليس الإنسان بساكن الأصابع بالإمكان فالإمكان بهذا المعنى أعم موردا من الإمكان بالمعنى المتقدم أعنى سلب الضرورتين ومن كل من الوجوب والامتناع لا أنه أعم مفهوما إذ لا جامع مفهومى بين الجهات ثم نقله الحكماء إلى خصوص سلب الضروره من الجانبين وسموه إمكانا خاصا وخاصيا وسموا ما عند العامه إمكانا عاما وعاميا وربما أطلق الإمكان وأريد به سلب الضرورات الذاتيه والوصفيه والوقتيه وهو أخص من الإمكان الخاص ولذا يسمى الإمكان الأخص نحو الإنسان كاتب بالإمكان فالماهيه الإنسانيه لا تستوجب الكتابه لا لذاتها ولا لوصف ولا فى وقت مأخوذين فى القضيه وربما أطلق الإمكان وأريد به سلب الضرورات جميعا حتى الضروره بشرط المحمول وهو فى الأمور المستقبله التى لم يتعين فيها إيجاب ولا سلب فالضروره مسلوبه عنها حتى بحسب المحمول إيجابا وسلبا وهذا الاعتبار بحسب النظر البسيط العامى الذى من شأنه الجهل بالحوادث المستقبله لعدم إحاطته بالعلل والأسباب وإلا فلكل أمر مفروض بحسب ظرفه إما الوجود والوجوب وإما العدم والامتناع وربما أطلق الإمكان وأريد به الإمكان الاستعدادى وهو وصف وجودى من الكيفيات القائمه بالماده تقبل به الماده الفعليات المختلفه والفرق بينه وبين الإمكان الخاص أنه صفه وجوديه تقبل الشده والضعف والقرب والبعد من الفعليه موضوعه الماده الموجوده ويبطل منها بوجود المستعد

ص ۴۸

بخلاف الإمكان الخاص الذى هو معنى عقلى لا يتصف بشده وضعف ولا قرب وبعد وموضوعه الماهيه من حيث هى لا يفارق الماهيه موجوده كانت أو معدومه وربما أطلق الإمكان وأريد به كون الشى ء بحيث لا يلزم من فرض وقوعه محال ويسمى الإمكان الوقوعى وربما أطلق الإمكان وأريد به ما للوجود المعلولى من التعلق والتقوم بالوجود

العلى وخاصه الفقر الذاتى للوجود الإمكانى بالنسبه إلى الوجود الواجبى جل وعلا ويسمى الإمكان الفقرى والوجودى قبال الإمكان الماهوى.

تنبيه آخر

الجهات الثلاث المذكوره لا تختص بالقضايا التى محمولها الوجود بل تتخلل واحده منها بين أى محمول مفروض نسب إلى أى موضوع مفروض غير أن الفلسفه لا تتعرض منها إلا بما يتخلل بين الوجود وعوارضه الذاتيه لكون موضوعها الموجود بما هو موجود.

الفصل الثانى فى انقسام كل من المواد الثلاث

الفصل الثانى فى انقسام كل من المواد الثلاث

إلى ما بالذات وما بالغير وما بالقياس إلى الغير إلا الإمكان

ينقسم كل من هذه المواد الثلاث إلى ما بالذات وما بالغير وم

ص ۴۹

بالقياس إلى الغير إلا الإمكان فلا إمكان بالغير والمراد بما بالذات أن يكون وضع الذات مع قطع النظر عن جميع ما عداه كافيا فى اتصافه وبما بالغير أن لا يكفى فيه وضعه كذلك بل يتوقف على إعطاء الغير واقتضائه وبما بالقياس إلى الغير أن يكون الاتصاف بالنظر إلى الغير على سبيل استدعائه الأعم من الاقتضاء فالوجوب بالذات كضروره الوجود لذات الواجب تعالى لذاته بذاته والوجوب بالغير كضروره وجود الممكن التى تلحقه من ناحيه علته التامه والامتناع بالذات كضروره العدم للمحالات الذاتيه التى لا تقبل الوجود لذاتها المفروضه كاجتماع النقيضين وارتفاعهما وسلب الشى ء عن نفسه والامتناع بالغير كضروره عدم الممكن التى تلحقه من ناحيه عدم علته والإمكان بالذات كون الشى ء فى حد ذاته

مع قطع النظر عن جميع ما عداه مسلوبه عنه ضروره الوجود وضروره العدم وأما الإمكان بالغير فممتنع كما تقدمت الإشاره إليه وذلك لأنه لو لحق الشى ء إمكان بالغير من عله مقتضيه من خارج لكان الشى ء فى حد نفسه مع قطع النظر عما عداه إما واجبا بالذات أو ممتنعا بالذات أو ممكنا بالذات لما تقدم أن القسمه إلى الثلاثه حاصره وعلى الأولين يلزم الانقلاب بلحوق الإمكان له من خارج وعلى الثالث أعنى كونه ممكنا بالذات فإما أن يكون بحيث لو فرضنا ارتفاع العله الخارجه بقى الشى ء على ما كان عليه من الإمكان فلا تأثير للغير فيه لاستواء وجوده وعدمه وقد فرض مؤثرا هذا خلف وإن لم يبق على إمكانه لم يكن ممكنا بالذات وقد فرض كذلك هذا خلف هذا لو كان ما بالذات وما بالغير إمكانا واحدا هو بالذات وبالغير معا ولو فرض كونه إمكانين اثنين بالذات وبالغير كان لشى ء واحد من حيثيه

ص ٥٠

واحده إمكانان لوجود واحد وهو واضح الفساد كتحقق وجودين لشى ء واحد وأيضا فى فرض الإمكان بالغير فرض العله الخارجه الموجبه للإمكان وهو فى معنى ارتفاع النقيضين لأن الغير الذى يفيد الإمكان الذى هو لا ضروره الوجود والعدم لا يفيده إلا برفع العله الموجبه للوجود ورفع العله الموجبه للعدم التى هى عدم العله الموجبه للوجود فإفادتها الإمكان لا تتم إلا برفعها وجود العله الموجبه للوجود وعدمها معا وفيه ارتفاع النقيضين والوجوب بالقياس إلى الغير كوجوب العله إذا قيست إلى معلولها باستدعاء منه فإنه بوجوده يأبى إلا أن تكون علته موجوده وكوجوب المعلول إذا قيس إلى علته التامه باقتضاء منها فإنها بوجودها تأبى إلا أن يكون معلولها موجودا وكوجوب أحد المتضائفين إذا قيس إلى وجود الآخر والضابط فيه أن تكون بين المقيس والمقيس إليه عليه ومعلوليه أو يكونا معلولى عله واحده إذ لو لا رابطه العليه بينهما لم يتوقف أحدهما على الآخر فلم يجب عند ثبوت أحدهما ثبوت الآخر والامتناع بالقياس إلى الغير كامتناع وجود العله التامه إذا قيس

إلى عدم المعلول بالاستدعاء وكامتناع وجود المعلول إذا قيس إلى عدم العله بالاقتضاء وكامتناع وجود أحد المتضائفين إذا قيس إلى عدم الآخر وعدمه إذا قيس إلى وجود الآخر والإمكان بالقياس إلى الغير حال الشى ء إذا قيس إلى ما لا يستدعى وجوده ولا عدمه والضابط أن لا يكون بينهما عليه ومعلوليه ولا معلوليتهما لواحد ثالث ولا إمكان بالقياس بين موجودين لأن الشى ء المقيس إما واجب بالذات مقيس إلى ممكن أو بالعكس وبينهما عليه ومعلوليه وإما ممكن مقيس إلى ممكن آخر وهما ينتهيان إلى الواجب بالذات

ص ٥١

نعم للواجب بالذات إمكان بالقياس إذا قيس إلى واجب آخر مفروض أو إلى معلولاته من خلقه حيث ليس بينهما عليه ومعلوليه ولا هما معلولان لواحد ثالث ونظير الواجبين بالذات المفروضين الممتنعان بالذات إذا قيس أحدهما إلى الآخر أو إلى ما يستلزمه الآخر وكذا الإمكان بالقياس بين الواجب بالذات والممكن المعدوم لعدم بعض شرائط وجوده فإنه معلول انعدام علته التامه التى يصير الواجب بالذات على الفرض جزءا من أجزائها غير موجب للممكن المفروض فللواجب بالذات إمكان بالقياس إليه وبالعكس وقد تبين بما مر أولا أن الواجب بالذات لا يكون واجبا بالغير ولا ممتنعا بالغير وكذا الممتنع بالذات لا يكون ممتنعا بالغير ولا واجبا بالغير ويتبين به أن كل واجب بالغير فهو ممكن وكذا كل ممتنع بالغير فهو ممكن وثانيا أنه لو فرض واجبان بالذات لم يكن بينهما علاقه لزوميه وذلك لأنها إنما تتحقق بين شيئين أحدهما عله للآخر أو هما معلولا عله ثالثه ولا سبيل للمعلوليه إلى واجب بالذات.

الفصل الثالث فى أن واجب الوجود بالذات ماهيته إنيته

الفصل الثالث فى أن واجب الوجود بالذات ماهيته إنيته

واجب الوجود بالذات ماهيته إنيته بمعنى أن لا ماهيه له وراء وجوده الخاص به والمسأله بينه بالعطف على ما تقدم من أن الإمكان لازم الماهيه فكل ماهيه فهى ممكنه وينعكس إلى أن ما ليس بممكن فلا ماهيه له فلا ماهيه للواجب بالذات وراء وجوده الواجبى

ص ٥٢

وقد أقاموا عليه مع ذلك حججا أمتنها أنه لو كان للواجب بالذات ماهيه وراء وجوده الخاص به كان وجوده زائدا عليها عرضيا لها وكل عرضى معلل فكان وجوده معلولا إما لماهيته أو لغيرها والثانى وهو المعلوليه للغير ينافى وجوب الوجود بالذات والأول وهو معلوليته لماهيته تستوجب تقدم ماهيته على وجوده بالوجود لوجوب تقدم العله على معلولها بالوجود بالضروره فلو كان هذا الوجود المتقدم عين الوجود المتأخر لزم تقدم الشى ء على نفسه وهو محال ولو كان غيره لزم أن توجد ماهيه واحده بأكثر من وجود واحد وقد تقدمت استحالته على أنا ننقل الكلام إلى الوجود المتقدم فيتسلسل واعترض عليه بأنه لم لا يجوز أن تكون ماهيته عله مقتضيه لوجوده وهى متقدمه عليه تقدما بالماهيه كما أن أجزاء الماهيه علل قوامها وهى متقدمه عليها تقدما بالماهيه لا بالوجود ودفع بأن الضروره قائمه على توقف المعلول فى نحو وجوده على وجود علته فتقدم العله فى نحو ثبوت المعلول غير أنه أشد فإن كان ثبوت المعلول ثبوتا خارجيا كان تقدم العله عليه فى الوجود الخارجى وإن كان ثبوتا ذهنيا فكذلك وإذ كان وجود الواجب لذاته حقيقيا خارجيا وكانت له ماهيه هى عله موجبه لوجوده كان من الواجب أن تتقدم ماهيته عليه فى الوجود الخارجى لا فى الثبوت الماهوى فالمحذور على حاله حجه أخرى كل ماهيه فإن العقل يجوز بالنظر إلى ذاتها أن يتحقق لها وراء ما وجد لها من الأفراد أفراد أخر إلى ما لا نهايه له فما لم يتحقق من فرد فلامتناعه بالغير إذ لو كان لامتناعه بذاته لم يتحقق منه فرد أصلا فإذا فرض هذا الذى له ماهيه واجبا بالذات كانت ماهيته كليه لها وراء ما وجد من

أفراده فى الخارج أفراد معدومه جائزه الوجود بالنظر إلى نفس الماهيه وإنما امتنعت بالغير ومن المعلوم أن الامتناع بالغير لا يجامع الوجوب

ص ٥٣

بالذات وقد تقدم أن كل واجب بالغير وممتنع بالغير فهو ممكن فإذن الواجب بالذات لا ماهيه له وراء وجوده الخاص واعترض عليه بأنه لم لا يجوز أن يكون للواجب بالذات حقيقه وجوديه غير زائده على ذاته بل هو عين ذاته ثم العقل يحلله إلى وجود ومعروض له جزئى شخصى غير كلى هو ماهيته ودفع بأنه مبنى على ما هو الحق من أن التشخص بالوجود لا غير وسيأتى فى مباحث الماهيه فقد تبين بما مر أن الواجب بالذات حقيقه وجوديه لا ماهيه لها تحدها هى بذاتها واجبه الوجود من دون حاجه إلى انضمام حيثيه تعليليه أو تقييديه وهى الضروره الأزليه وقد تقدم فى المرحله الأولى أن الوجود حقيقه عينيه مشككه ذات مراتب مختلفه كل مرتبه من مراتبها تجد الكمال الوجودى الذى لما دونها وتقومه وتتقوم بما فوقها فاقده بعض ما له من الكمال وهو النقص والحاجه إلا المرتبه التى هى أعلى المراتب التى تجد كل كمال ولا تفقد شيئا منه وتقوم بها كل مرتبه ولا تقوم بشى ء وراء ذاتها فتنطبق الحقيقه الواجبيه على القول بالتشكيك على المرتبه التى هى أعلى المراتب التى ليس وراءها مرتبه تحدها ولا فى الوجود كمال تفقده ولا فى ذاتها نقص أو عدم يشوبها ولا حاجه تقيدها وما يلزمها من الصفات السلبيه مرجعها إلى سلب السلب وانتفاء النقص والحاجه وهو الإيجاب وبذلك يندفع وجوه من الاعتراض أوردوها على القول بنفى الماهيه عن الواجب بالذات منها أن حقيقه الواجب بالذات لا تساوى حقيقه شى ء مما سواها لأن حقيقه غيره تقتضى الإمكان وحقيقته تنافيه ووجوده يساوى وجود الممكن فى أنه وجود فحقيقته غير وجوده وإلا كان وجود كل ممكن واجبا ومنها أنه لو كان وجود الواجب بالذات مجردا عن الماهيه فحصول هذ

ص ٥٤

الوصف له إن كان لذاته كان وجود كل ممكن واجبا لاشتراك الوجود وهو محال وإن كان لغيره لزمت الحاجه إلى الغير ولازمه الإمكان وهو خلف ومنها أن الواجب بالذات مبدأ للممكنات فعلى تجرده عن الماهيه إن كانت مبدئيته لذاته لزم أن يكون كل وجود كذلك ولازمه كون كل ممكن عله لنفسه ولعلله وهو بين الاستحاله وإن كانت لوجوده مع قيد التجرد لزم تركب المبدإ الأول بل عدمه لكون أحد جزأيه وهو التجرد عدميا وإن كانت بشرط التجرد لزم جواز أن يكون كل وجود مبدأ لكل وجود إلا أن الحكم تخلف عنه لفقدان الشرط وهو التجرد ومنها أن الواجب بذاته إن كان نفس الكون فى الأعيان وهو الكون المطلق لزم كون كل موجود واجبا وإن كان هو الكون مع قيد التجرد عن الماهيه لزم تركب الواجب مع أنه معنى عدمى لا يصلح أن يكون جزءا للواجب وإن كان هو الكون بشرط التجرد لم يكن الواجب بالذات واجبا بذاته وإن كان غير الكون فى الأعيان فإن كان بدون الكون لزم أن لا يكون موجودا فلا يعقل وجود بدون الكون وإن كان الكون داخلا لزم التركب والتوالى المتقدمه كلها ظاهره البطلان وإن كان الكون خارجا عنه فوجوده خارج عن حقيقته وهو المطلوب إلى غير ذلك من الاعتراضات ووجه اندفاعها أن المراد بالوجود المأخوذ فيها إما المفهوم العام البديهى وهو معنى عقلى اعتبارى غير الوجود الواجبى الذى هو حقيقه عينيه خاصه بالواجب وإما طبيعه كليه مشتركه متواطئه متساويه المصاديق فالوجود العينى حقيقه مشككه مختلفه المراتب أعلى مراتبها الوجود الخاص بالواجب بالذات وأيضا التجرد عن الماهيه ليس وصفا عدميا بل هو فى معنى نفى الحد الذى هو من سلب السلب الراجع إلى الإيجاب وقد تبين أيضا أن ضروره الوجود للواجب بالذات ضروره أزليه لا ذاتيه

ص ٥٥

ولا وصفيه فإن من الضروره ما هى أزليه وهى ضروره ثبوت المحمول للموضوع بذاته من دون أى قيد وشرط كقولنا الواجب موجود بالضروره ومنها ضروره ذاتيه وهى ضروره ثبوت المحمول لذات الموضوع مع الوجود لا بالوجود سواء كان ذات الموضوع عله للمحمول كقولنا كل مثلث فإن زواياه الثلاث مساويه لقائمتين بالضروره فإن ماهيه المثلث عله للمساواه إذا كانت موجوده أو لم يكن ذات الموضوع عله لثبوت المحمول كقولنا كل إنسان إنسان بالضروره أو حيوان أو ناطق بالضروره فإن ضروره ثبوت الشى ء لنفسه بمعنى عدم الانفكاك حال الوجود من دون أن يكون الذات عله لنفسه ومنها ضروره وصفيه وهى ضروره ثبوت المحمول للموضوع بوصفه مع الوجود لا بالوجود كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضروره ما دام كاتبا وقد تقدمت إشاره إليها.

الفصل الرابع فى أن واجب الوجود بالذات واجب الوجود

الفصل الرابع فى أن واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات

واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات قال صدر المتألهين ره المقصود من هذا أن واجب الوجود ليس فيه جهه إمكانيه فإن كل ما يمكن له بالإمكان العام فهو واجب له ومن فروع هذه الخاصه أنه ليس له حاله منتظره فإن ذلك أصل يترتب عليه هذا الحكم وليس هذا عينه كما زعمه كثير من الناس فإن ذلك هو

ص ۵۶

الذى يعد من خواص الواجب دون هذا لاتصاف المفارقات النوريه به إذ لو كان للمفارق حاله منتظره كماليه يمكن حصولها فيه لاستلزم تحقق الإمكان الاستعدادى فيه والانفعال عن عالم الحركه والأوضاع الجرمانيه وذلك يوجب تجسمه وتكدره مع كونه مجردا نوريا هذا خلف انتهى ج۱ ص۱۲۲ والحجه فيه أنه لو كان للواجب بالذات المنزه عن الماهيه بالنسبه إلى صفه كماليه من الكمالات الوجوديه جهه إمكانيه كانت ذاته فى ذاته فاقده لها

مستقرا فيها عدمها فكانت مركبه من وجود وعدم ولازمه تركب الذات ولازم التركب الحاجه ولازم الحاجه الإمكان والمفروض وجوبه هذا خلف حجه أخرى أن ذات الواجب بالذات لو لم تكن كافيه فى وجوب شى ء من الصفات الكماليه التى يمكن أن تتصف بها كانت محتاجه فيه إلى الغير وحينئذ لو اعتبرنا الذات الواجبه بالذات فى نفسها مع قطع النظر عن ذلك الغير وجودا وعدما فإن كانت واجبه مع وجود تلك الصفه لغت عليه ذلك الغير وقد فرض عله هذا خلف وإن كانت واجبه مع عدم تلك الصفه لزم الخلف أيضا وأورد عليها أن عدم اعتبار العله بحسب اعتبار العقل لا ينافى تحققها فى نفس الأمر كما أن اعتبار الماهيه من حيث هى هى وخلوها بحسب هذا الاعتبار عن الوجود والعدم والعله الموجبه لهما لا ينافى اتصافها فى الخارج بأحدهما وحصول علته ورد بأنه قياس مع الفارق فإن حيثيه الماهيه من حيث هى غير حيثيه الواقع فمن الجائز أن يعتبرها العقل ويقصر النظر إليها من حيث هى من دون ملاحظه غيرها من وجود وعدم وعلتهما وهذا بخلاف الوجود العينى فإن حيثيه ذاته عين حيثيه الواقع ومتن التحقق فلا يمكن اعتباره بدون اعتبار جميع ما يرتبط به من عله وشرط

ص ٥٧

ويمكن تقرير الحجه بوجه آخر وهو أن عدم كفايه الذات فى وجوب صفه من صفاته الكماليه يستدعى حاجته فى وجوبها إلى الغير فهو العله الموجبه ولازمه أن يتصف الواجب بالذات بالوجوب الغيرى وقد تقدمت استحالته وأورد على أصل المسأله بأنه منقوض بالنسب والإضافات اللاحقه للذات الواجبيه من قبل أفعاله المتعلقه بمعلولاته الممكنه الحادثه فإن النسب والإضافات قائمه بأطرافها تابعه لها فى الإمكان كالخلق والرزق والإحياء والإماته وغيرها ويندفع بأن هذه النسب والإضافات والصفات المأخوذه منها كما سيأتى بيانه معان منتزعه من مقام الفعل لا من مقام الذات نعم لوجود هذه النسب والإضافات ارتباط واقعى به تعالى والصفات المأخوذه منها للذات واجبه بوجوبها فكونه

تعالى بحيث يخلق وكونه بحيث يرزق إلى غير ذلك صفات واجبه ومرجعها إلى الإضافه الإشراقيه وسيأتى تفصيل القول فيه فيما سيأتى إن شاء الله تعالى وقد تبين بما مر أولا أن الوجود الواجبى وجود صرف لا ماهيه له ولا عدم معه فله كل كمال فى الوجود وثانيا أنه واحد وحده الصرافه وهى المسماه بالوحده الحقه بمعنى أن كل ما فرضته ثانيا له امتاز عنه بالضروره بشى ء من الكمال ليس فيه فتركبت الذات من وجود وعدم وخرجت عن محوضه الوجود وصرافته وقد فرض صرفا هذا خلف فهو فى ذاته البحته بحيث كلما فرضت له ثانيا عاد أولا وهذا هو المراد بقولهم إنه واحد لا بالعدد وثالثا أنه بسيط لا جزء له لا عقلا ولا خارجا وإلا خرج عن صرافه الوجود وقد فرض صرفا هذا خلف

ص ٥٨

ورابعا أن ما انتزع عنه وجوبه هو بعينه ما انتزع عنه وجوده ولازمه أن كل صفه من صفاته وهى جميعا واجبه عين الصفه الأخرى وهى جميعا عين الذات المتعاليه وخامسا أن الوجوب من شئون الوجود الواجبى كالوحده غير خارج من ذاته وهو تأكد الوجود الذى مرجعه صراحه مناقضته لمطلق العدم وطرده له فيمتنع طرو العدم عليه والوجود الإمكانى أيضا وإن كان مناقضا للعدم مطاردا له إلا أنه لما كان رابطا بالنسبه إلى علته التى هى الواجب بالذات بلا واسطه أو معها وهو قائم بها غير مستقل عنها بوجه لم يكن محكوما بحكم فى نفسه إلا بانضمام علته إليه فهو واجب بإيجاب علته التى هى الواجب بالذات يأبى العدم ويطرده بانضمامها إليه.

الفصل الخامس الشى ء ما لم يجب لم يوجد وفيه بطلان ا

الفصل الخامس الشى ء ما لم يجب لم يوجد وفيه بطلان القول بالأولويه

قد تقدم أن الماهيه فى مرتبه ذاتها ليست إلا هى لا موجوده ولا معدومه ولا أى شى ء آخر مسلوبه عنها ضروره الوجود وضروره العدم سلبا تحصيليا وهو الإمكان فهى عند العقل

متساويه النسبه إلى الوجود والعدم فلا يرتاب العقل فى أن تلبسها بواحد من الوجود والعدم لا يستند إليها لمكان استواء النسبه ولا أنه يحصل من غير سبب بل يتوقف على أمر وراء الماهيه يخرجها من حد الاستواء ويرجح لها الوجود أو العدم وهو العله وليس ترجيح جانب الوجود بالعله إلا بإيجاب الوجود إذ لو لا الإيجاب لم يتعين الوجود لها بل كانت جائزه الطرفين ولم ينقطع السؤال أنها لم صارت موجوده مع جواز

ص ٥٩

العدم لها فلا يتم من العله إيجاد إلا بإيجاب الوجود للمعلول قبل ذلك والقول فى عله العدم وإعطائها الامتناع للمعلول نظير القول فى عله الوجود وإعطائها الوجوب فعله الوجود لا تتم عله إلا إذا صارت موجبه وعله العدم لا تتم عله إلا إذا كانت بحيث تفيد امتناع معلولها فالشى ء ما لم يجب لم يوجد وما لم يمتنع لم يعدم وأما قول بعضهم إن وجوب وجود المعلول يستلزم كون العله على الإطلاق موجبه بفتح الجيم غير مختاره فيلزم كون الواجب تعالى موجبا فى فعله غير مختار وهو محال فيدفعه أن هذا الوجوب الذى يتلبس به المعلول وجوب غيرى ووجوب المعلول منتزع من وجوده لا يتعداه ومن الممتنع أن يؤثر المعلول فى وجود علته وهو مترتب عليه متأخر عنه قائم به وقد ظهر بما تقدم بطلان القول بالأولويه على أقسامها توضيحه أن قوما من المتكلمين زعما منهم أن القول باتصاف الممكن بالوجوب فى ترجح أحد جانبى الوجود والعدم له يستلزم كون الواجب فى مبدئيته للإيجاد فاعلا موجبا بفتح الجيم تعالى عن ذلك وتقدس ذهبوا إلى أن ترجح أحد الجانبين له بخروج الماهيه عن حد الاستواء إلى أحد الجانبين بكون الوجود أولى له أو العدم أولى له من دون أن يبلغ أحد الجانبين فيخرج به من حد الإمكان فقد ترجح الموجود من الماهيات بكون الوجود أولى له من غير وجوب والمعدوم منها بكون العدم أولى له من غير وجوب وقد قسموا الأولويه إلى ذاتيه تقتضيها الماهيه بذاتها أو لا تنفك عنها وغير

ذاتيه تفيدها العله الخارجه وكل من القسمين إما كافيه فى وقوع المعلول وإما غير كافيه ونقل عن بعض القدماء أنهم اعتبروا أولويه الوجود فى بعض

ص ٦٠

الموجودات وأثره أكثريه الوجود أو شدته وقوته أو كونه أقل شرطا للوقوع واعتبروا أولويه العدم فى بعض آخر وأثره أقليه الوجود أو ضعفه أو كونه أكثر شرطا للوقوع ونقل عن بعضهم اعتبارها فى طرف العدم بالنسبه إلى طائفه من الموجودات فقط ونقل عن بعضهم اعتبار أولويه العدم بالنسبه إلى جميع الموجودات الممكنه لكون العدم أسهل وقوعا هذه أقوالهم على اختلافها وقد بان بما تقدم فساد القول بالأولويه من أصلها فإن حصول الأولويه فى أحد جانبى الوجود والعدم لا ينقطع به جواز وقوع الطرف الآخر والسؤال فى تعين الطرف الأولى مع جواز الطرف الآخر على حاله وإن ذهبت الأولويات إلى غير النهايه حتى ينتهى إلى ما يتعين به الطرف الأولى وينقطع به جواز الطرف الآخر وهو الوجوب على أن فى القول بالأولويه إبطالا لضروره توقف الماهيات الممكنه فى وجودها وعدمها على عله إذ يجوز عليه أن يقع الجانب المرجوح مع حصول الأولويه للجانب الآخر وحضور علته التامه وقد تقدم أن الجانب المرجوح الواقع يستحيل تحقق علته حينئذ فهو فى وقوعه لا يتوقف على عله هذا خلف ولهم فى رد هذه الأقوال وجوه أخر أوضحوا بها فسادها أغمضنا عن إيرادها بعد ظهور الحال بما تقدم وأما حديث استلزام الوجوب الغيرى أعنى وجوب المعلول بالعله لكون العله موجبه بفتح الجيم فواضح الفساد كما تقدم لأن هذا الوجوب انتزاع عقلى عن وجود المعلول غير زائد على وجوده والمعلول بتمام حقيقته أمر متفرع على علته قائم الذات بها متأخر عنها وما شأنه هذا لا يعقل أن يؤثر فى العله ويفعل فيها ومن فروع هذه المسأله أن القضايا التى جهتها الأولويه ليست ببرهانيه

ص ٦١

إذ لا جهه إلا الضروره والإمكان اللهم إلا أن يرجع المعنى إلى نوع من التشكيك تنبيه ما مر من وجوب الوجود للماهيه وجوب بالغير سابق على وجودها منتزع عنه وهناك وجوب آخر لاحق يلحق الماهيه الموجوده ويسمى الضروره بشرط المحمول وذلك أنه لو أمكن للماهيه المتلبسه بالوجود ما دامت متلبسه أن يطرأها العدم الذى يقابله ويطرده لكان فى ذلك إمكان اقتران النقيضين وهو محال ولازمه استحاله انفكاك الوجود عنها ما دام التلبس ومن حيثه وذلك وجوب الوجود من هذه الحيثيه ونظير البيان يجرى فى الامتناع اللاحق للماهيه المعدومه فالماهيه الموجوده محفوفه بوجوبين والماهيه المعدومه محفوفه بامتناعين وليعلم أن هذا الوجوب اللاحق وجوب بالغير كما أن الوجوب السابق كان بالغير وذلك لمكان انتزاعه من وجود الماهيه من حيث اتصاف الماهيه به كما أن الوجوب السابق منتزع منه من حيث انتسابه إلى العله الفياضه له.

الفصل السادس فى حاجه الممكن إلى العله

الفصل السادس فى حاجه الممكن إلى العله

وأن عله حاجته إلى العله هو الإمكان دون الحدوث

حاجه الممكن أى توقفه فى تلبسه بالوجود أو العدم إلى أمر وراء ماهيته

ص ٦٢

من الضروريات الأوليه التى لا يتوقف التصديق بها على أزيد من تصور موضوعها ومحمولها فإنا إذا تصورنا الماهيه بما أنها ممكنه تستوى نسبتها إلى الوجود والعدم وتوقف ترجح أحد الجانبين لها وتلبسها به على أمر وراء الماهيه لم نلبث دون أن نصدق به فاتصاف الممكن بأحد الوصفين أعنى الوجود والعدم متوقف على أمر وراء نفسه ونسميه العله لا يرتاب فيه عقل سليم وأما تجويز اتصافه وهو ممكن مستوى النسبه إلى الطرفين بأحدهما

لا لنفسه ولا لأمر وراء نفسه فخروج عن الفطره الإنسانيه وهل عله حاجته إلى العله هو الإمكان أو الحدوث قال جمع من المتكلمين بالثانى والحق هو الأول وبه قالت الحكماء واستدلوا عليه بأن الماهيه باعتبار وجودها ضروريه الوجود وباعتبار عدمها ضروريه العدم وهاتان ضرورتان بشرط المحمول والضروره مناط الغنى عن العله والسبب والحدوث هو كون وجود الشى ء بعد عدمه وإن شئت فقل هو ترتب إحدى الضرورتين على الأخرى والضروره كما عرفت مناط الغنى عن السبب فما لم تعتبر الماهيه بإمكانها لم يرتفع الغنى ولم تتحقق الحاجه ولا تتحقق الحاجه إلا بعلتها وليس لها إلا الإمكان حجه أخرى الحدوث وهو كون الوجود مسبوقا بالعدم صفه الوجود الخاص فهو مسبوق بوجود المعلول لتقدم الموصوف على الصفه والوجود مسبوق بإيجاد العله والإيجاد مسبوق بوجوب المعلول ووجوبه مسبوق بإيجاب العله على ما تقدم وإيجاب العله مسبوق بحاجه المعلول وحاجه المعلول مسبوقه بإمكانه إذ لو لم يكن ممكنا لكان إما واجبا وإما ممتنعا والوجوب والامتناع مناط الغنى عن العله فلو كان الحدوث عله للحاجه والعله متقدمه على معلولها بالضروره لكان متقدما على نفسه بمراتب وهو محال فالعله هى الإمكان إذ لا يسبقها مما يصلح للعليه غيره والحاجه تدور معه وجودا وعدما والحجه تنفى كون الحدوث مما يتوقف عليه الحاجه بجميع احتمالاته من

ص ۶۳

كون الحدوث عله وحده وكون العله هو الإمكان والحدوث جميعا وكون الحدوث عله والإمكان شرطا وكون الإمكان عله والحدوث شرطا أو عدم الحدوث مانعا وقد استدلوا على نفى عليه الإمكان وحده للحاجه بأنه لو كان عله الحاجه إلى العله هو الإمكان من دون الحدوث جاز أن يوجد القديم الزمانى وهو الذى لا يسبقه عدم زمانى وهو محال فإنه لدوام وجوده لا سبيل للعدم إليه حتى يحتاج فى رفعه إلى عله تفيض عليه الوجود فدوام الوجود يغنيه عن العله ويدفعه أن موضوع الحاجه هو الماهيه بما أنها ممكنه دون الماهيه

بما أنها موجوده والماهيه بوصف الإمكان محفوظه مع الوجود الدائم كما أنها محفوظه مع غيره فالماهيه القديمه الوجود تحتاج إلى العله بما هى ممكنه كالماهيه الحادثه الوجود والوجود الدائم مفاض عليها كالوجود الحادث وأما الماهيه الموجوده بما أنها موجوده فلها الضروره بشرط المحمول والضروره مناط الغنى عن العله بمعنى أن الموجود بما أنها موجوده لا يحتاج إلى موجوديه أخرى تطرأ عليه على أن مرادهم من الحدوث الذى اشترطوه فى الحاجه الحدوث الزمانى الذى هو كون الوجود مسبوقا بعدم زمانى فما ذكروه منتقض بنفس الزمان إذ لا معنى لكون الزمان مسبوقا بعدم زمانى مضافا إلى أن إثبات الزمان قبل كل ماهيه إمكانيه إثبات للحركه الراسمه للزمان وفيه إثبات متحرك تقوم به الحركه وفيه إثبات الجسم المتحرك والماده والصوره فكلما فرض وجود لماهيه ممكنه كانت قبله قطعه زمان وكلما فرضت قطعه زمان كان عندها ماهيه ممكنه فالزمان لا يسبقه عدم زمانى وأجاب بعضهم عن النقض بأن الزمان أمر اعتبارى وهمى لا بأس بنسبه القدم عليه إذ لا حقيقه له وراء الوهم وفيه أنه هدم لما بنوه من إسناد حاجه الممكن إلى حدوثه الزمانى إذ

ص ۶۴

الحادث والقديم عليه واحد وأجاب آخرون بأن الزمان منتزع عن وجود الواجب تعالى فهو من صقع المبدإ تعالى لا بأس بقدمه ورد بأن الزمان متغير بالذات وانتزاعه من ذات الواجب بالذات مستلزم لتطرق التغير على ذاته تعالى وتقدس ودفع ذلك بأن من الجائز أن لا يطابق المعنى المنتزع المصداق المنتزع منه من كل جهه فيباينه وفيه أن تجويز مباينه المفهوم المنتزع للمنتزع منه سفسطه إذ لو جاز مباينه المفهوم للمصداق لانهدم بنيان التصديق العلمى من أصله

تنبيه

قد تقدم فى مباحث العدم أن العدم بطلان محض لا شيئيه له ولا تمايز فيه غير أن العقل ربما يضيفه إلى الوجود فيحصل له ثبوت ما ذهنى وحظ ما من الوجود فيتميز بذلك عدم من عدم كعدم البصر المتميز من عدم السمع وعدم الإنسان المتميز من عدم الفرس فيرتب العقل عليه ما يراه من الأحكام الضروريه ومرجعها بالحقيقه تثبيت ما يحاذيها من أحكام الوجود ومن هذا القبيل حكم العقل بحاجه الماهيه الممكنه فى تلبسها بالعدم إلى عله هى عدم عله الوجود فالعقل إذا تصور الماهيه من حيث هى الخاليه من التحصل واللاتحصل ثم قاس إليها الوجود والعدم وجد بالضروره إن تحصلها بالوجود متوقف على عله موجوده ويستتبعه أن عله وجودها لو لم توجد لم توجد الماهيه المعلوله فيتم الحكم بأن الماهيه الممكنه لإمكانها تحتاج فى اتصافها بشى ء من الوجود والعدم إلى مرجح يرجح ذلك ومرجح الوجود وجود العله ومرجح العدم عدمها أى لو انتفت العله الموجده لم توجد الماهيه

ص ۶۵

المعلوله وحقيقته أن وجود الماهيه الممكنه متوقف على وجود علتها.

الفصل السابع الممكن محتاج إلى العله بقاء كما أنه م

الفصل السابع الممكن محتاج إلى العله بقاء كما أنه محتاج إليها حدوثا

وذلك لأن عله حاجته إلى العله هى إمكانه اللازم لماهيته كما تقدم بيانه والماهيه محفوظه معه بقاء كما أنها محفوظه معه حدوثا فله حاجه إلى العله الفياضه لوجوده حدوثا وبقاء وهو المطلوب حجه أخرى الهويه العينيه لكل شى ء هو وجوده الخاص به والماهيه اعتباريه منتزعه منه كما تقدم بيانه ووجود الممكن المعلول وجود رابط متعلق الذات بعلته متقوم بها لا استقلال له دونها لا ينسلخ عن هذا الشأن كما سيجى ء بيانه إن شاء الله فحاله فى الحاجه إلى العله حدوثا وبقاء واحد والحاجه ملازمه له والفرق بين الحجتين أن الأولى

تثبت المطلوب من طريق الإمكان الماهوى بمعنى استواء نسبه الماهيه إلى الوجود والعدم والثانيه من طريق الإمكان الوجودى بمعنى الفقر الوجودى المتقوم بغنى العله

الفصل الثامن فى بعض أحكام الممتنع بالذات

الفصل الثامن فى بعض أحكام الممتنع بالذات

لما كان الامتناع بالذات هو ضروره العدم بالنظر إلى ذات الشى ء المفروضه كان مقابلا للوجوب بالذات الذى هو ضروره الوجود بالنظر إلى ذات الشى ء العينيه يجرى فيه من الأحكام ما يقابل أحكام الوجوب الذاتى

ص ۶۶

قال فى الأسفار بعد كلام له فى أن العقل كما لا يقدر أن يتعقل حقيقه الواجب بالذات لغايه مجده وعدم تناهى عظمته وكبريائه كذلك لا يقدر أن يتصور الممتنع بالذات بما هو ممتنع بالذات لغايه نقصه ومحوضه بطلانه ولا شيئيته وكما تحقق أن الواجب بالذات لا يكون واجبا بغيره فكذلك الممتنع بالذات لا يكون ممتنعا بغيره بمثل ذلك البيان وكما لا يكون لشى ء واحد وجوبان بذاته وبغيره أو بذاته فقط أو بغيره فقط فلا يكون لأمر واحد امتناعان كذلك فإذن قد استبان أن الموصوف بما بالغير من الوجوب والامتناع ممكن بالذات وما يستلزم الممتنع بالذات فهو ممتنع لا محاله من جهه بها يستلزم الممتنع وإن كانت له جهه أخرى إمكانيه لكن ليس الاستلزام للممتنع إلا من الجهه الامتناعيه مثلا كون الجسم غير متناهى الأبعاد يستلزم ممتنعا بالذات هو كون المحصور غير محصور الذى مرجعه إلى كون الشى ء غير نفسه مع كونه عين نفسه فأحدهما محال بالذات والآخر محال بالغير فلا محاله يكون ممكنا باعتبار غير اعتبار علاقته مع الممتنع بالذات على قياس ما علمت فى استلزام الشى ء للواجب بالذات فإنه ليس من جهه ماهيته الإمكانيه بل من جهه وجوب وجوده الإمكانى وبالجمله فكما أن الاستلزام فى الوجود بين الشيئين لا بد له من

علاقه عليه ومعلوليه بين المتلازمين فكذلك الاستلزام فى العدم والامتناع بين شيئين لا ينفك عن تعلق ارتباطى بينهما وكما أن الواجبين لو فرضنا لم يكونا متلازمين بل متصاحبين بحسب البخت والاتفاق كذلك التلازم الاصطلاحى لا يكون بين ممتنعين بالذات بل بين ممتنع بالذات وممتنع بالغير وهو لا محاله ممكن بالذات كما مر وبهذا يفرق الشرطى اللزومى عن الشرطى الاتفاقى فإن الأول يحكم

ص ۶۷

فيه بصدق التالى وضعا ورفعا على تقدير صدق المقدم وضعا ورفعا لعلاقه ذاتيه بينهما والثانى يحكم فيه كذلك من غير علاقه لزوميه بل بمجرد الموافاه الاتفاقيه بين المقدم والتالى فما فشا عند عامه الجدليين فى أثناء المناظره عند فرض أمر مستحيل ليتوصل به إلى استحاله أمر من الأمور بالبيان الخلفى أو الاستقامى أن يقال إن مفروضك مستحيل فجاز أن يستلزم نقيض ما ادعيت استلزامه إياه لكون المحال قد يلزم منه محال آخر واضح الفساد فإن المحال لا يستلزم أى محال كان بل محالا إذا قدر وجودهما يكون بينهما تعلق سببى ومسببى انتهى ج۱ ص۲۳۶ فإن قيل الممتنع بالذات ليس إلا ما يفترضه العقل ويخبر عنه بأنه ممتنع بالذات فما معنى عدم قدرته على تعقله قيل إن المراد بذلك أن لا حقيقه عينيه له حتى يتعلق به علم حتى أن الذى نفرضه ممتنعا بالذات ونحكم عليه بذلك ممتنع بالذات بالحمل الأولى محكوم عليه بالامتناع وصوره علميه ممكنه موجوده بالحمل الشائع وهذا نظير ما يقال فى دفع التناقض المتراءى فى قولنا المعدوم المطلق لا يخبر عنه حيث يدل على نفى الإخبار عن المعدوم المطلق وهو بعينه إخبار عنه إن نفى الإخبار عن المعدوم المطلق بالحمل الشائع إذ لا شيئيه له حتى يخبر عنه بشى ء وهذا بعينه إخبار عن المعدوم المطلق بالحمل الأولى الذى هو موجود ممكن ذهنى وإن قيل إن الذى ذكر أن الممتنعين بالذات ليس بينهما إلا الصحابه الاتفاقيه ممنوع لأن المعانى التى يثبت العقل امتناعها على الواجب بالذات كالشريك والماهيه والتركيب وغير ذلك يجب أن تكون صفات له

ممتنعه عليه بالذات إذ لو كانت ممتنعه بالغير كانت ممكنه له بالذات كما تقدم ولا صفه إمكانيه فيه تعالى لما بين أن الواجب الوجود بالذات واجب الوجود من

ص ٦٨

جميع الجهات ثم الحجج القائمه على نفى هذه الصفات الممتنعه على ما أشير إليه فى أول الكتاب براهين إنيه تسلك من طريق الملازمات العامه فللنتائج وهى امتناع هذه الصفات علاقه لزوميه مع المقدمات فهى جميعا معلوله لما وراءها ممتنعه بغيرها وقد بين أنها ممتنعه بذاتها هذا خلف أجيب عنه بأن الصفات الممتنعه التى تنفيها البراهين الإنيه عن الواجب بالذات مرجعها جميعا إلى نفى الوجوب الذاتى الذى هو عين الواجب بالذات فهى واحده بحسب المصداق المفروض لها وإن تكثرت مفهوما كما أن الصفات الثبوتيه التى للواجب بالذات هى عين الوجود البحت الواجبى مصداقا وإن كانت متكثره مفهوما فعدم الانفكاك بين هذه الصفات والسلوك البرهانى من بعضها إلى بعض لمكان وحدتها بحسب المصداق المفروض وإن كان فى صوره التلازم بينها بحسب المفهوم كما أن الأمر فى الصفات الثبوتيه كذلك ويعبر عنه بأن الصفات الذاتيه كالوجوب الذاتى مثلا بالذات وباقتضاء من الذات ولا اقتضاء ولا عليه بين الشى ء ونفسه وهذا معنى ما قيل إن الدليل على وجود الحق المبدع إنما يكون بنحو من البيان الشبيه بالبرهان اللمى فامتناع الماهيه التى سلكنا إلى بيانه من طريق امتناع الإمكان عليه تعالى مثلا هو وامتناع الإمكان يرجعان إلى بطلان الوجوب الذاتى الممتنع عليه تعالى وقد استحضره العقل بعرض الوجوب الذاتى المنتزع عن عين الذات واعلم أنه كما يمتنع الملازمه بين ممتنعين بالذات كذلك يمتنع استلزام الممكن لممتنع بالذات فإن جواز تحقق الملزوم الممكن مع امتناع اللازم بالذات وقد فرضت بينهما ملازمه يستلزم تحقق الملزوم مع عدم اللازم وفيه نفى الملازمه هذا خلف

ص ٦٩

وقد أورد عليه بأن عدم المعلول الأول وهو ممكن يستلزم عدم الواجب بالذات وهو ممتنع بالذات فمن الجائز أن يستلزم الممكن ممتنعا بالذات كما أن من الجائز عكس ذلك كاستلزام عدم الواجب عدم المعلول الأول ويدفعه أن المراد بالممكن هو الماهيه المتساويه النسبه إلى جانبى الوجود والعدم ومن المعلوم أنه لا ارتباط لذاتها بشى ء وراء ذاتها الثابته لذاتها بالحمل الأولى فماهيه المعلول الأول لا ارتباط بينها وبين الواجب بالذات نعم وجودها مرتبط بوجوده واجب بوجوبه وعدمها مرتبط عقلا بعدمه ممتنع بامتناع عدمه وليس شى ء منهما ممكنا بمعنى المتساوى النسبه إلى الوجود والعدم وأما عدهم وجود الممكن ممكنا فالإمكان فيه بمعنى الفقر والتعلق الذاتى لوجود الماهيه بوجود العله دون الإمكان بمعنى استواء النسبه إلى الوجود والعدم ففى الإشكال مغالطه بوضع الإمكان الوجودى موضع الإمكان الماهوى

خاتمه

قد اتضح من الأبحاث السابقه أن الوجوب والإمكان والامتناع كيفيات للنسب فى القضايا لا تخلو عن واحد منها قضيه وأن الوجوب والإمكان أمران وجوديان لمطابقه القضايا الموجهه بهما بما أنها موجهه بهما للخارج مطابقه تامه فهما موجودان فى الخارج لكن بوجود موضوعهما لا بوجود منحاز مستقل فهما من الشئون الوجوديه الموجوده لمطلق الموجود كالوحده والكثره والحدوث والقدم وسائر المعانى الفلسفيه المبحوث عنها فى الفلسفه بمعنى كون الاتصاف بها فى الخارج وعروضها فى الذهن وهى المسماه بالمعقولات الثانيه الفلسفيه

ص ٧٠

وأما الامتناع فهو أمر عدمى هذا كله بالنظر إلى اعتبار العقل الماهيات والمفاهيم موضوعات للأحكام وأما بالنظر إلى كون الوجود العينى هو الموضوع لها بالحقيقه لأصالته

فالوجوب نهايه شده الوجود الملازم لقيامه بذاته واستقلاله بنفسه والإمكان فقره فى نفسه وتعلقه بغيره بحيث لا يستقل عنه بذاته كما فى وجود الماهيات الممكنه فهما شأنان قائمان بالوجود غير خارجين عنه.

ص ٧١

المرحله الخامسه فى الماهيه وأحكامها وفيها سبعه فصو

اشاره

المرحله الخامسه فى الماهيه وأحكامها وفيها سبعه فصول

الفصل الأول فى أن الماهيه فى حد ذاتها لا موجوده ولا لا موجوده

الماهيه وهى ما يقال فى جواب ما هو لما كانت من حيث هى وبالنظر إلى ذاتها فى حد ذاتها لا تأبى أن تتصف بأنها موجوده أو معدومه كانت فى حد ذاتها لا موجوده ولا موجوده بمعنى أن الموجود واللاموجود ليس شى ء منهما مأخوذا فى حد ذاتها بأن يكون عينها أو جزءها وإن كانت لا تخلو عن الاتصاف بأحدهما فى نفس الأمر بنحو الاتصاف بصفه خارجه عن الذات وبعباره أخرى الماهيه بحسب الحمل الأولى ليست بموجوده ولا لاموجوده وإن كانت بحسب الحمل الشائع إما موجوده وإما لا موجوده وهذا هو المراد بقولهم إن ارتفاع الوجود والعدم عن الماهيه من حيث هى من ارتفاع النقيضين عن المرتبه وليس ذلك بمستحيل وإنما المستحيل ارتفاعهما عن الواقع مطلقا وبجميع مراتبه يعنون به أن نقيض الوجود المأخوذ فى حد الذات ليس هو العدم المأخوذ فى حد الذات بل عدم الوجود المأخوذ فى حد الذات بأن يكون حد الذات وهو المرتبه قيدا للوجود لا للعدم أى رفع المقيد دون الرفع المقيد ولذا قالوا إذا سئل عن الماهيه من حيث هى بطرفى النقيضين

كان من الواجب أن يجاب بسلب الطرفين مع تقديم السلب على الحيثيه حتى يفيد سلب المقيد دون السلب المقيد فإذا سئل هل الماهيه من حيث هى موجوده

ص ٧٣

أو ليست بموجوده فالجواب ليست الماهيه من حيث هى بموجوده ولا لاموجوده ليفيد أن شيئا من الوجود والعدم غير مأخوذ فى حد ذات الماهيه ونظير الوجود والعدم فى خروجهما عن الماهيه من حيث هى سائر المعانى المتقابله التى فى قوه النقيضين حتى ما عدوه من لوازم الماهيات فليست الماهيه من حيث هى لا واحده ولا كثيره ولا كليه ولا جزئيه ولا غير ذلك من المتقابلات وليست الأربعه من حيث هى زوجا ولا فردا.

الفصل الثانى فى اعتبارات الماهيه

الفصل الثانى فى اعتبارات الماهيه

للماهيه بالنسبه إلى ما يقارنها من الخصوصيات اعتبارات ثلاث وهى أخذها بشرط شى ء وأخذها بشرط لا وأخذها لا بشرط والقسمه حاصره أما الأول فأن تؤخذ الماهيه بما هى مقارنه لما يلحق بها من الخصوصيات فتصدق على المجموع كأخذ ماهيه الإنسان بشرط كونها مع خصوصيات زيد فتصدق عليه وأما الثانى فأن تؤخذ وحدها وهذا على وجهين أحدهما أن يقصر النظر فى ذاتها مع قطر النظر عما عداها وهذا هو المراد بشرط لا فى مباحث الماهيه والآخر أن تؤخذ وحدها بحيث لو قارنها أى مقارن مفروض كان زائدا عليها غير داخل فيها فتكون موضوعه للمقارن المفروض غير محموله عليه وأما الثالث فأن لا يشترط معها شى ء من المقارنه واللامقارنه بل تؤخذ مطلقه من غير تقييد بنفى أو إثبات وتسمى الماهيه بشرط شى ء مخلوطه والبشرط لا مجرده واللابشرط

ص ٧٤

مطلقه والمقسم للأقسام الثلاث الماهيه وهى الكلى الطبيعى وتسمى اللابشرط المقسمى وهى موجوده فى الخارج لوجود بعض أقسامها فيه كالمخلوطه والموجود من الكلى فى كل فرد غير الموجود منه فى فرد آخر بالعدد ولو كان الموجود منه فى الأفراد الخارجيه واحدا بالعدد كان الواحد كثيرا بعينه وهو محال وكان الواحد متصفا بصفات متقابله وهو محال وهذا معنى قولهم إن نسبه الماهيه إلى أفرادها كنسبه الآباء الكثيرين إلى أولادهم لا كنسبه الأب الواحد إلى أولاده الكثيرين فالماهيه كثيره فى الخارج بكثره أفرادها نعم هى بوصف الكليه والاشتراك واحده موجوده فى الذهن كما سيأتى.

الفصل الثالث فى الكلى والجزئى

الفصل الثالث فى الكلى والجزئى

لا ريب أن الماهيه الكثيره الأفراد تصدق على كل واحد من أفرادها وتحمل عليه بمعنى أن الماهيه التى فى الذهن كلما ورد فيه فرد من أفرادها وعرض عليها اتحدت معه وكانت هى هو وهذه الخاصه هى المسماه بالكليه وهى المراد باشتراك الأفراد فى الماهيه فالعقل لا يمتنع من تجويز صدق الماهيه على كثيرين بالنظر إلى نفسها سواء كانت ذات أفراد كثيرين فى الخارج أم لا فالكليه خاصه ذهنيه تعرض الماهيه فى الذهن إذ الوجود الخارجى العينى مساوق للشخصيه مانع عن الاشتراك فالكليه من لوازم الوجود

ص ٧٥

الذهنى للماهيه كما أن الجزئيه والشخصيه من لوازم الوجود الخارجى فما قيل إن الكليه والجزئيه فى نحو الإدراك بمعنى أن الحس لقوه إدراكه ينال الشى ء نيلا كاملا بحيث يمتاز عما سواه مطلقا ويتشخص والعقل لضعف إدراكه يناله نيلا هينا يتردد ما ناله بين أمور ويقبل الانطباق على كثيرين كالشبح المرئى من بعيد بحيث لا يتميز كل التميز فيتردد بين أن يكون مثلا هو زيدا أو عمرا أو خشبه منصوبه أو غير ذلك وليس إلا واحدا من

المحتملات وكالدرهم الممسوح المردد بين الدراهم المختلفه وليس إلا واحدا منها فاسد إذ لو كان الأمر كذلك لم يكن مصداق الماهيه فى الحقيقه إلا واحدا من الأفراد ولكذبت القضايا الكليه كقولنا كل ممكن فله عله وكل أربعه زوج وكل كثير فإنه مؤلف من آحاد والضروره تدفعه فالحق أن الكليه والجزئيه لازمان لوجود الماهيات فالكليه لوجودها الذهنى والجزئيه لوجودها الخارجى وكذا ما قيل إن الماهيه الموجوده فى الذهن جزئيه شخصيه كالماهيه الموجوده فى الخارج فإنها موجوده فى ذهن خاص قائمه بنفس جزئيه فالماهيه الإنسانيه الموجوده فى ذهن زيد مثلا غير الماهيه الإنسانيه الموجوده فى ذهن عمرو والموجوده منها فى ذهن زيد اليوم غير الموجوده فى ذهنه بالأمس وهكذا فاسد فإن الماهيه المعقوله من الحيثيه المذكوره أعنى كونها قائمه بنفس جزئيه ناعته لها وكذا كونها كيفيه من الكيفيات النفسانيه وكمالا لها هى من الموجودات الخارجيه الخارجه من بحثنا وكلامنا فى الماهيه بوجودها الذهنى الذى لا يترتب عليها فيه آثارها الخارجيه وهى من هذه الجهه لا تأبى الصدق على كثيرين. ثم إن الأشياء المشتركه فى معنى كلى يتميز بعضها من بعض بأحد أمور

ص ٧٦

ثلاثه فإنها إن اشتركت فى عرضى خارج من الذات فقط تميزت بتمام الذات كالنوعين من مقولتين من المقولات العرضيه المشتركين فى العرضيه وإن اشتركت فى ذاتى فإن كان فى بعض الذات ولا محاله هو الجنس تميزت ببعض آخر وهو الفصل كالإنسان والفرس المشتركين فى الحيوانيه المتميزين بالنطق والصهيل وإن كان فى تمام الذات تميزت بعرضى مفارق إذ لو كان لازما لم يخل عنه فرد فلازم النوع لازم لجميع أفراده وزاد بعضهم على هذه الأقسام الثلاثه قسما رابعا وهو التميز بالتمام والنقص والشده والضعف فى نفس الطبيعه المشتركه وهو التشكيك والحق أن الماهيه بما أنها هى لا تقبل التشكيك وإنما التشكيك فى الوجود هذا كله فى الكليه وأنها خاصه ذهنيه للماهيه وأما الجزئيه وهى امتناع

الشركه فى الشى ء وتسمى الشخصيه فالحق أنها بالوجود كما ذهب إليه الفارابى ره وتبعه صدر المتألهين ره قال فى الأسفار والحق أن تشخص الشى ء بمعنى كونه ممتنع الشركه فيه بحسب نفس تصوره إنما يكون بأمر زائد على الماهيه مانع بحسب ذاته من تصور الاشتراك فيه فالمشخص للشى ء بمعنى ما به يصير ممتنع الاشتراك فيه لا يكون بالحقيقه إلا نفس وجود ذلك الشى ء كما ذهب إليه المعلم الثانى فإن كل وجود متشخص بنفس ذاته وإذا قطع النظر عن نحو الوجود الخاص للشى ء فالعقل لا يأبى عن تجويز الاشتراك فيه وإن ضم إليه ألف مخصص فإن الامتياز فى الواقع غير التشخص إذ الأول للشى ء بالقياس إلى المشاركات فى أمر عام والثانى باعتباره فى نفسه حتى أنه لو لم يكن له مشارك لا يحتاج إلى مميز زائد مع أن له تشخصا فى نفسه ولا يبعد أن يكون التميز يوجب للشى ء استعداد التشخص فإن النوع المادى المنتشر ما لم تكن الماده متخصصه الاستعداد لواحد منه لا يفيض وجوده عن المبدإ الأعلى انتهى ج ٢ ص ١٠ ويتبين به أولا أن الأعراض المشخصه التى أسندوا التشخيص إليه

ص ٧٧

وهى عامه الأعراض كما هو ظاهر كلام بعضهم وخصوص الوضع ومتى وأين كما صرح به بعض آخر وخصوص الزمان كما قال به آخرون وكذا ما قيل إنه الماده أمارات للتشخص ومن لوازمه وثانيا أن قول بعضهم إن المشخص للشى ء هو فاعله القريب المفيض لوجوده وكذا قول بعضهم إن المشخص هو فاعل الكل وهو الواجب تعالى الفياض لكل وجود وكذا قول بعضهم إن تشخص العرض بموضوعه لا يخلو عن استقامه غير أنه من الإسناد إلى السبب البعيد والسبب القريب الذى يستند إليه التشخص هو نفس وجود الشى ء إذ الوجود العينى للشى ء بما هو وجود عينى يمتنع وقوع الشركه فيه فهو المتشخص بذاته والماهيه متشخصه به وللفاعل أو الموضوع دخل فى التشخص من جهه أنهما من علل الوجود لكن أقرب الأسباب هو وجود نفس الشى ء كما عرفت وثالثا أن جزئيه المعلوم

المحسوس ليس من قبل نفسه بما أنه مفهوم ذهنى بل من قبل الاتصال الحسى بالخارج وعلم الإنسان بأنه نوع تأثر له من العين الخارجى وكذا جزئيه الصوره الخياليه من قبل الاتصال بالحس كما إذا أحضر صوره خياليه مخزونه عنده من جهه الحس أو ركب مما عنده من الصور الحسيه المخزونه صوره فرد خيالى فافهم.

الفصل الرابع فى الذاتى والعرضى

الفصل الرابع فى الذاتى والعرضى

المفاهيم المعتبره فى الماهيات وهى التى تؤخذ فى حدودها وترتفع الماهيات بارتفاعها تسمى ذاتيات وما سوى ذلك مما يحمل عليها وهى خارجه من الحدود كالكاتب من الإنسان والماشى من الحيوان تسمى

ص ٧٨

عرضيات والعرضى قسمان فإنه إن توقف انتزاعه وحمله على انضمام كتوقف انتزاع الحار وحمله على الجسم على انضمام الحراره إليه سمى محمولا بالضميمه وإن لم يتوقف على انضمام شى ء إلى الموضوع سمى الخارج المحمول كالعالى والسافل هذا هو المشهور وقد تقدم أن العرض من مراتب وجود الجوهر ويتميز الذاتى من غير الذاتى بخواصه التى هى لوازم ذاتيته وهى كونه ضرورى الثبوت لذى الذاتى لضروريه ثبوت الشى ء لنفسه وكونه غنيا عن السبب فالسبب الموجد لذى الذاتى هو السبب الموجد للذاتى لمكان العينيه وكونه متقدما على ذى الذاتى تقدما بالتجوهر كما سيجى ء إن شاء الله وقد ظهر مما تقدم أن الحمل بين الذات وبين أجزائه الذاتيه حمل أولى وبه يندفع الإشكال فى تقدم أجزاء الماهيه عليها بأن مجموع الأجزاء عين الكل فتقدم المجموع على الكل تقدم الشى ء على نفسه وهو محال وذلك أن الذاتى سواء كان أعم وهو الجنس أو أخص وهو الفصل عين

الذات والحمل بينهما أولى وإنما سمى جزءا لوقوعه جزءا من الحد على أن إشكال تقدم الأجزاء على الكل مدفوع بأن التقدم للأجزاء بالأسر على الكل وبين الاعتبارين تغاير.

الفصل الخامس فى الجنس والفصل والنوع وبعض ما يلحق ب

الفصل الخامس فى الجنس والفصل والنوع وبعض ما يلحق بذلك

الماهيه التامه التى لها آثار خاصه حقيقيه تسمى من حيث هى كذلك

ص ٧٩

نوعا كالإنسان والفرس والغنم وقد بين فى المنطق أن من المعانى الذاتيه للأنواع الواقعه فى حدودها ما يشترك فيه أكثر من نوع واحد كالحيوان الذى يشترك فيه الإنسان والفرس وغيرهما كما أن منها ما يختص بنوع واحد كالناطق المختص بالإنسان ويسمى الجزء المشترك فيه جنسا والجزء المختص فصلا وينقسم الجنس والفصل إلى قريب وبعيد وأيضا ينقسم الجنس والنوع إلى عال ومتوسط وسافل كل ذلك مبين فى محله ثم إنا إذا أخذنا معنى الحيوان الموجود فى أكثر من نوع واحد مثلا وعقلناه بأنه الجوهر الجسم النامى الحساس المتحرك بالإراده جاز أن نعقله وحده بحيث يكون كل ما يقارنه من المعانى كالناطق زائدا عليه خارجا من ذاته ويكون ما عقلناه من المعنى مغايرا للمجموع منه ومن المقارن غير محمول عليه كما أنه غير محمول على المقارن فالمفهوم المعقول من الحيوان غير مفهوم الحيوان الناطق وغير مفهوم الناطق كان المعنى المعقول على هذا الوجه ماده بالنسبه إلى المعنى الزائد المقارن وعله ماديه بالنسبه إلى المجموع منه ومن المقارن وجاز أن نعقله مقيسا إلى عده من الأنواع التى تشترك فيه كأن نعقل معنى الحيوان المذكور آنفا مثلا بأنه الحيوان الذى هو إما إنسان وإما فرس وإما غنم وإما غير ذلك من أنواع الحيوان فيكون المعنى المعقول على هذا النحو ماهيه ناقصه غير محصله حتى ينضم إليها الفصل المختص بأحد تلك الأنواع فيحصلها ماهيه تامه فتكون ذلك النوع بعينه كأن ينضم فصل

الإنسان مثلا وهو الناطق إلى الحيوان فيكون هو الحيوان الناطق بعينه وهو نوع الإنسان ويسمى الذاتى المشترك فيه المأخوذ بهذا الاعتبار جنسا والذى يحصله فصلا والاعتباران المذكوران الجاريان فى الجزء المشترك أعنى أخذه بشرط لا ولا بشرط يجريان فى الجزء المختص فيكون بالاعتبار الأول صوره للجزء الآخر المقارن وعله صوريه للمجموع ولا يحمل على شى ء منها وبالاعتبار الثانى فصلا يحصل الجنس ويتمم النوع ويحمل عليه حملا أولى

ص ٨٠

فقد تحصل أن الجزء الأعم فى الماهيات وهو الجنس متقوم بالجزء الأخص الذى هو الفصل بحسب التحليل العقلى قال فى الأسفار فى كيفيه تقوم الجنس بالفصل هذا التقويم ليس بحسب الخارج لاتحادهما فى الوجود والمتحدان فى ظرف لا يمكن تقوم أحدهما بالآخر وجودا بل بحسب تحليل العقل الماهيه النوعيه إلى جزءين عقليين وحكمه بعليه أحدهما للآخر ضروره احتياج أجزاء ماهيه واحده بعضها إلى بعض والمحتاج إليه والعله لا يكون إلا الجزء الفصلى لاستحاله أن يكون الجزء الجنسى عله لوجود الجزء الفصلى وإلا لكانت الفصول المتقابله لازمه له فيكون الشى ء الواحد مختلفا متقابلا هذا ممتنع فبقى أن يكون الجزء الفصلى عله لوجود الجزء الجنسى ويكون مقسما للطبيعه الجنسيه المطلقه وعله للقدر الذى هو حصه النوع وجزءا للمجموع الحاصل منه ومما يتميز به عن غيره انتهى ج ٢ ص ٢٩ ٣٠ فإن قيل إن الفصل إن كان عله لمطلق الجنس لم يكن مقسما له وإن كان عله للحصه التى فى نوعه وهو المختص به فلا بد أن يفرض التخصص أولا حتى يكون الفصل عله له لكنه إذا تخصص دخل فى الوجود واستغنى بذلك عن العله قيل إن الخصوصيه التى بها يصير الجنس المبهم حصه خاصه بالنوع من شئون تحصله الوجودى الجائى إليه من ناحيه علته التى هى الفصل والعله متقدمه بالوجود على معلولها فالتخصص حاصل بالفصل وبه يقسم الجنس الفاقد له فى نفسه ولا ضير فى عليه فصول متعدده لماهيه

واحده جنسيه لضعف وحدتها فإن قيل التحصل الذى يدخل به الجنس فى الوجود هو تحصله بالوجود الفردى فما لم يتلبس بالوجود الخارجى لم يتم ولم يكن له شى ء من الشئون الوجوديه فما معنى عد الفصل عله له

ص ٨١

قيل المراد بتحصله بالفصل ثبوته التعقلى وكينونته ماهيه تامه نوعيه والذى يكتسبه بالوجود الفردى هو تحقق الماهيه التامه تحققا يترتب عليه الآثار الخارجيه فالذى يفيده الفصل هو تحصل الماهيه المبهمه الجنسيه وصيرورتها ماهيه نوعيه تامه والذى يفيده الوجود الفردى هو تحصل الماهيه التامه وصيرورتها حقيقه خارجيه يترتب عليها الآثار فتبين بما مر أولا أن الجنس هو النوع مبهما والفصل هو النوع محصلا والنوع هو الماهيه التامه من غير نظر إلى إبهام أو تحصل وثانيا أن كلا من الجنس والفصل محمول على النوع حملا أوليا وأما النسبه بين الجنس والفصل أنفسهما فالجنس عرض عام للفصل والفصل خاصه للجنس والحمل بينهما حمل شائع وثالثا أن من الممتنع تحقق أكثر من جنس واحد فى مرتبه واحده فى ماهيه نوعيه واحده وكذا تحقق أكثر من فصل واحد فى مرتبه واحده فى ماهيه نوعيه واحده لاستلزامه كون الواحد بعينه كثيرا وهو محال ورابعا أن الجنس والماده متحدان ذاتا ومختلفان اعتبارا فالماده إذا أخذت لا بشرط كانت جنسا والجنس إذا أخذ بشرط لا كان ماده وكذلك الفصل والصوره متحدان ذاتا ومختلفان اعتبارا فالفصل بشرط لا صوره كما أن الصوره لا بشرط فصل وهذا فى الجواهر الماديه المركبه ظاهر فإن الماده والصوره موجودتان فيها خارجا فيؤخذ منهما معنى الماده والصوره ثم يؤخذان لا بشرط فيكونان جنسا وفصلا وأما الأعراض فهى بسائط خارجيه غير مركبه من ماده وصوره فما به الاشتراك فيها عين ما به الامتياز لكن العقل يجد فيها مشتركات ومختصات فيعتبرها أجناسا وفصولا لها ثم يعتبرها بشرط لا فتعود مواد وصورا عقليه لها

ص ٨٢

والأمر فى الجواهر المجرده أيضا على هذه الوتيره.

الفصل السادس فى بعض ما يرجع إلى الفصل

الفصل السادس فى بعض ما يرجع إلى الفصل

يستعمل لفظ الفصل فى كلماتهم فى معنيين أحدهما أخص اللوازم التى يعرض النوع وأعرفها وهو إنما يعد فصلا ويوضع فى الحدود موضع الفصول الحقيقيه لصعوبه الحصول على الفصول الحقيقيه التى تقوم الأنواع أو لعدم وجود اسم دال عليها بالمطابقه فى اللغه كالناطق المأخوذ فصلا للإنسان فإن المراد بالنطق إما التكلم وهو بوجه من الكيفيات المسموعه وإما إدراك الكليات وهو عندهم من الكيفيات النفسانيه والكيفيه كيفما كانت من الأعراض والأعراض لا تقوم الجواهر ويسمى فصلا منطقيا والثانى ما يقوم النوع ويحصل الجنس حقيقه وهو مبدأ الفصل المنطقى ككون الإنسان ذا نفس ناطقه فصلا للنوع الإنسانى ويسمى فصلا اشتقاقيا ثم إن الفصل الأخير تمام حقيقه النوع لأنه محصل الجنس الذى يحصله ويتممه نوعا فما أخذ فى أجناسه وفصوله الأخر على وجه الإبهام مأخوذ فيه على وجه التحصيل ويتفرع عليه أن نوعيه النوع محفوظه بالفصل ولو تبدلت بعض أجناسه ولذا لو تجردت صورته التى هى الفصل بشرط لا عن الماده التى هى الجنس بشرط لا فى المركبات الماديه كالإنسان تتجرد نفسه فتفارق البدن كانت حقيقه النوع محفوظه بالصوره ثم إن الفصل غير مندرج تحت جنسه الذى يحصله بمعنى أن الجنس غير

ص ٨٣

مأخوذ فى حده أخذ الجنس فى النوع ففصول الجواهر ليست بجواهر وذلك لأنه لو اندرج تحت جنسه افتقر إلى فصل يقومه وننقل الكلام إلى فصله ويتسلسل بترتب فصول غير

متناهيه وتحقق أنواع غير متناهيه فى كل فصل ويتكرر الجنس بعدد الفصول وصريح العقل يدفعه على أن النسبه بين الجنس والفصل تنقلب إلى العينيه ويكون الحمل بينهما حملا أوليا ويبطل كون الجنس عرضا عاما للفصل والفصل خاصه للجنس ولا ينافى ذلك وقوع الحمل بين الجنس وفصله المقسم كقولنا كل ناطق حيوان وبعض الحيوان ناطق لأنه حمل شائع بين الخاصه والعرض العام كما تقدمت الإشاره إليه والذى نفيناه هو الحمل الأولى فالجوهر مثلا صادق على فصوله المقسمه له من غير أن تندرج تحته فيكون جزءا من ماهيتها فإن قلت ما تقدم من عدم دخول فصل النوع تحت جنسه ينافى قولهم فى تقسيم الجوهر على العقل والنفس والهيولى والصوره الجسميه والجسم بكون الصوره الجسميه والنفس نوعين من الجوهر ولازم كون الشى ء نوعا من مقوله اندراجه ودخوله تحتها ومن المعلوم أن الصوره الجسميه هى فصل الجسم مأخوذا بشرط لا ففى كونه نوعا من الجوهر دخول الفصل الجوهرى تحت جنس الجوهر وأخذ الجوهر فى حده ونظير البيان جار فى عدهم النفس نوعا من الجوهر على أنهم بينوا بالبرهان أن النفس الإنسانيه جوهر مجرد باق بعد مفارقه البدن والنفس الناطقه صوره الإنسان وهى بعينها مأخوذه لا بشرط فصل للماهيه الإنسانيه قلت يختلف حكم المفاهيم باختلاف الاعتبار العقلى الذى يطرؤها وقد تقدم فى بحث الوجود لنفسه ولغيره أن الوجود فى نفسه هو الذى ينتزع عنه ماهيه الشى ء وأما اعتبار وجوده لشى ء فلا ينتزع عنه ماهيه وإن كان وجوده لغيره عين وجوده فى نفسه والفصل مفهوم مضاف إلى الجنس حيثيته

ص ٨٤

أنه مميز ذاتى للنوع وجوده للجنس فلا ماهيه له من حيث إنه فصل وهذا معنى قولهم إن لازم كون الجنس عرضا عاما للفصل والفصل خاصه له أن ليست فصول الجواهر جواهر بمعنى كونها مندرجه تحت معنى الجواهر اندراج الأنواع تحت جنسها بل كاندراج الملزومات تحت لازمها الذى لا يدخل فى ماهيتها وأما الصوره من حيث إنها صوره مقومه

للماده فحيث كانت بشرط لا بالنسبه إلى الماده لم يكن بينهما حمل أولى فلا اندراج لها تحت الجنس وإلا كانت نوعا بينه وبين الجنس عينيه وحمل أولى هذا خلف وإن كان بينها وبين الماده حمل شائع بناء على التركيب الاتحادى بين الماده والصوره نعم لما كانت الصوره تمام ماهيه النوع كما عرفوها بأنها ما به الشى ء هو هو بالفعل كانت فصول الجواهر جواهر لأنها عين حقيقه النوع وفعليته لكن لا يستوجب ذلك دخولها تحت جنس الجوهر بحيث يكون الجوهر مأخوذا فى حدها بينه وبينها حمل أولى فتبين بما تقدم أن الفصول بما أنها فصول بسائط غير مركبه من الجنس والفصل ممحضه فى أنها مميزات ذاتيه وكذلك الصور الماديه التى هى فى ذاتها ماديه موجوده للماده بسائط فى الخارج غير مركبه من الماده والصوره وبسائط فى العقل غير مركبه من الجنس والفصل وإلا كانت الواحده منها أنواعا متسلسله كما تقدمت الإشاره إليها وأما النفس المجرده فهى باعتبار أنها فصل للنوع حيثيتها حيثيه الوجود الناعتى وقد عرفت أن لا ماهيه للوجود الناعتى وأما من حيث تجردها فى ذاتها فإن تجردها مصحح وجودها لنفسها كما أنها موجوده فى نفسها وهى تمام حقيقه النوع فيصدق عليه الجوهر فتكون هى النوع الجوهرى الذى كانت جزءا صوريا له وليست بصوره ولا ينافيه كون وجودها للماده أيضا فإن هذا التعلق إنما هو فى مقام الفعل دون الذات فهى ماديه فى فعلها لا فى ذاته

ص ٨٥

هذا على القول بكون النفس المجرده روحانيه الحدوث والبقاء كما عليه المشاءون وأما على القول بكونها جسمانيه الحدوث روحانيه البقاء فهى تتجرد فى ذاتها أولا وهى بعد متعلقه بالماده فعلا ثم تتجرد عنها فى فعلها أيضا بمفارقه البدن.

الفصل السابع فى بعض أحكام النوع

الفصل السابع فى بعض أحكام النوع

النوع هو الماهيه التامه التى لها فى الوجود آثار خاصه وينقسم إلى ما لا يتوقف فى ترتب آثاره عليه إلا على الوجود الخارجى الذى يشخصه فردا كالإنسان مثلا ويسمى النوع الحقيقى وإلى ما يتوقف فى ترتب آثاره عليه على لحوق فصل أو فصول به فيكون جنسا بالنسبه إلى أنواع دونه وإن كان نوعا بالنظر إلى تمام ماهيته كالأنواع العاليه والمتوسطه كالجسم الذى هو نوع من الجوهر عال ثم هو جنس للأنواع النباتيه والجماديه والحيوان الذى هو نوع متوسط من الجوهر وجنس للإنسان وسائر الأنواع الحيوانيه ويسمى النوع الإضافى ثم إن الماهيه النوعيه توجد أجزاؤها فى الخارج بوجود واحد هو وجود النوع لأن الحمل بين كل منها وبين النوع حمل أولى والنوع موجود بوجود واحد وأما فى الذهن فبينها تغاير بالإبهام والتحصل ولذلك كان كل من الجنس والفصل عرضيا للآخر كما تقدم ومن هنا ما ذكروا أنه لا بد فى المركبات الحقيقيه وهى الأنواع الماديه أن يكون بين أجزائها فقر وحاجه من بعضها إلى بعض حتى ترتبط وتتحد حقيقه واحده وقد عدوا المسأله ضروريه

ص ٨٦

ويمتاز المركب الحقيقى من غيره بالوحده الحقيقيه وذلك بأن يحصل من تألف الأجزاء أمر آخر وراءها له أثر جديد خاص وراء آثار الأجزاء لا مثل المركبات الاعتباريه التى لا أثر لها وراء آثار الأجزاء كالعسكر المركب من أفراد والبيت المركب من اللبن والجص وغيرهما ومن هنا يترجح القول بأن التركيب بين الماده والصوره تركيب اتحادى لا انضمامى كما سيأتى إن شاء الله ثم إن الماهيات النوعيه منها ما هو كثير الأفراد كالأنواع التى لها تعلق ما بالماده كالعنصر وكالإنسان ومنها ما هو منحصر فى فرد كالنوع المجرد عن الماده ذاتا وفعلا وهو العقل وذلك أن الكثره إما أن تكون تمام ذات الماهيه النوعيه أو بعضها أو خارجه منها لازمه أو مفارقه وعلى التقادير الثلاثه الأول يمتنع أن يتحقق لها فرد إذ كل ما فرض فردا لها وجب كونه كثيرا وكل كثير مؤلف من آحاد وكل واحد

مفروض يجب أن يكون كثيرا وكل كثير فإنه مؤلف من آحاد وهكذا فيذهب الأمر إلى غير النهايه ولا ينتهى إلى واحد فلا يتحقق الواحد فلا يتحقق لها فرد وقد فرض كثير الأفراد هذا خلف وعلى التقدير الرابع كانت الكثره بعرض مفارق يعرض النوع تتحقق بانضمامه إليه وعدم انضمامه الكثره وكل عرض مفارق يتوقف عروضه على سبق إمكان حامله الماده فيكون النوع ماديا بالضروره فكل نوع كثير الأفراد فهو مادى وينعكس بعكس النقيض إلى أن كل نوع مجرد فهو منحصر فى فرد وهو المطلوب.

ص ٨٧

المرحله السادسه فى المقولات العشر

اشاره

المرحله السادسه فى المقولات العشر

فى المقولات العشر

وهى الأجناس العاليه التى إليها تنتهى الماهيات بالتحليل وفيها واحد وعشرون فصلا

الفصل الأول فى المقولات وعددها

لا ريب أن للموجود الممكن ماهيه هى ذاته التى تستوى نسبتها إلى الوجود والعدم وهى ما يقال فى جواب ما هو وأن فى هذه الماهيات مشتركات ومختصات أعنى الأجناس والفصول وأن فى الأجناس ما هو أعم وما هو أخص أى أنها قد تترتب متصاعده من أخص إلى أعم فلا محاله تنتهى السلسله إلى جنس لا جنس فوقها لاستحاله ذهابها إلى غير النهايه المستلزم لتركب ذات الممكن من أجزاء غير متناهيه فلا يمكن تعقل شى ء من هذه الماهيات بتمام ذاتياتها على أن هذه الأجناس باعتبار أخذها بشرط لا مواد خارجيه أو عقليه

والماده من علل القوام وهى متناهيه كما سيأتى إن شاء الله تعالى فتحصل أن هناك أجناسا عاليه ليس فوقها جنس وهى المسماه بالمقولات ومن هنا يظهر أولا أن المقولات بسائط غير مركبه من جنس وفصل وإلا كان هناك جنس أعلى منها هذا خلف وثانيا أنها متباينه بتمام ذواتها البسيطه وإلا كان بينها مشترك ذاتى وهو الجنس فكان فوقها جنس هذا خلف

ص ٨٩

وثالثا أن الماهيه الواحده لا تندرج تحت أكثر من مقوله واحده فلا يكون شى ء واحد جوهرا وكما معا ولا كما وكيفا معا وهكذا ويتفرع عليه أن كل معنى يوجد فى أكثر من مقوله واحده فهو غير داخل تحت المقوله إذ لو دخل تحت ما يصدق عليه لكان مجنسا بجنسين متباينين أو أجناس متباينه وهو محال ومثله ما يصدق من المفاهيم على الواجب والممكن جميعا وقد تقدمت الإشاره إلى ذلك ورابعا أن الماهيات البسيطه كالفصول الجوهريه مثلا وكالنوع المفرد إن كان خارجه عن المقولات وقد تقدم فى مرحله الماهيه وخامسا أن الواجب والممتنع خارجان عن المقولات إذ لا ماهيه لهما والمقولات ماهيات جنسيه ثم إن جمهور المشائين على أن المقولات عشر وهى الجوهر والكم والكيف والوضع وأين ومتى والجده والإضافه وأن يفعل وأن ينفعل والمعول فيما ذكروه على الاستقراء ولم يقم برهان على أن ليس فوقها مقوله هى أعم من الجميع أو أعم من البعض وأما مفهوم الماهيه والشى ء والموجود وأمثالها الصادقه على العشر جميعا ومفهوم العرض والهيئه والحال الصادقه على التسع غير الجوهر والهيئه النسبيه الصادقه على السبع الأخيره المسماه بالأعراض النسبيه فهى مفاهيم عامه منتزعه من نحو وجودها خارجه من سنخ الماهيه فماهيه الشى ء هو ذاته المقول عليه فى جواب ما هو ولا هويه إلا للشى ء الموجود وشيئيه الشى ء موجود فلا شيئيه لما ليس بموجود وعرضيه الشى ء كون وجوده قائما بالغير وقريب منه كونه هيئه وحالا ونسبيه الشى ء كون وجوده فى غيره غير خارج من وجود الغير فهذه مفاهيم منتزعه من نحو الوجود محموله على أكثر من مقوله واحده فليست من

المقولات كما تقدم وعن بعضهم أن المقولات أربع بإرجاع المقولات النسبيه إلى مقوله واحده فهى الجوهر والكم والكيف والنسبه

ص ٩٠

ويدفعه ما تقدم أن النسبه مفهوم غير ماهوى منتزع من نحو الوجود ولو كفى مجرد عموم المفهوم فى جعله مقوله فليرد المقولات إلى مقولتين الجوهر والعرض لصدق مفهوم العرض على غير الجوهر من المقولات بل إلى مقوله واحده هى الماهيه أو الشى ء وعن شيخ الإشراق أن المقولات خمس الجوهر والكم والكيف والنسبه والحركه ويرد عليه ما يرد على سابقه مضافا إلى أن الحركه أيضا مفهوم منتزع من نحو الوجود وهو الوجود السيال غير القار الثابت فلا مساغ لدخولها فى المقولات.

الفصل الثانى فى تعريف الجوهر وأنه جنس لما تحته من

الفصل الثانى فى تعريف الجوهر وأنه جنس لما تحته من الماهيات

تنقسم الماهيه انقساما أوليا إلى الماهيه التى إذا وجدت فى الخارج وجدت لا فى موضوع مستغن عنها وهى ماهيه الجوهر وإلى الماهيه التى إذا وجدت فى الخارج وجدت فى موضوع مستغن عنها وهى المقولات التسع العرضيه فالجوهر ماهيه إذا وجدت فى الخارج وجدت لا فى موضوع مستغن عنها وهذا تعريف بوصف لازم للوجود من غير أن يكون حدا مؤلفا من الجنس والفصل إذ لا معنى لذلك فى جنس عال كما أن تعريف العرض بالماهيه التى إذا وجدت فى الخارج وجدت فى موضوع مستغن عنها تعريف بوصف لازم لوجود المقولات التسع العرضيه وليس من الحد فى شى ء والتعريف تعريف جامع مانع وإن لم يكن حدا فقولنا ماهيه يشمل عامه الماهيات ويخرج به الواجب بالذات حيث كان وجودا صرف

لا ماهيه له وتقييد الماهيه بقولنا إذا وجدت فى الخارج للدلاله على أن التعريف لماهيه الجوهر الذى هو جوهر بالحمل الشائع إذ لو لم يتحقق المفهوم بالوجود الخارجى لم يكن ماهيه حقيقيه لها آثارها الحقيقيه ويخرج بذلك الجواهر الذهنيه التى هى جواهر بالحمل الأولى عن التعريف فإن صدق المفهوم على نفسه حمل أولى لا يوجب اندراج المفهوم تحت نفسه وتقييد الموضوع بكونه مستغنيا عنها للإشاره إلى تعريف الموضوع بصفته اللازمه له وهو أن يكون قائما بنفسه أى موجودا لنفسه فالجوهر موجود لا فى موضوع أى ليس وجوده لغيره كالأعراض بل لنفسه وأما ما قيل إن التقييد بالاستغناء لإدخال الصور الجوهريه الحاله فى الماده فى التعريف فإنها وإن وجدت فى الموضوع لكن موضوعها غير مستغن عنها بل مفتقره إليها ففيه أن الحق أن الصور الجوهريه ماهيات بسيطه غير مندرجه تحت مقوله الجوهر ولا مجنسه بجنس كما تقدمت الإشاره إليه فى مرحله الماهيه ووجود القسمين أعنى الجوهر والعرض فى الخارج ضرورى فى الجمله فمن أنكر وجود الجوهر فقد قال بجوهريه الأعراض من حيث لا يشعر ومن الأعراض ما لا ريب فى عرضيته كالأعراض النسبيه والجوهر جنس لما يصدق عليه من الماهيات النوعيه مقوم لها مأخوذ فى حدودها لأن كون الماهيات العرضيه مفتقره فى وجودها الخارجى إلى موضوع مستغن عنها يستلزم وجود ماهيه هى فى ذاتها موضوعه لها مستغنيه عنها وإلا ذهبت سلسله الافتقار إلى غير النهايه فلم تتقرر ماهيه وهو ظاهر وأما ما استدل به على جنسيه الجوهر لما تحته بأن كون وجود الجوهر لا فى موضوع وصف واحد مشترك بين الماهيات الجوهريه حاصل لها على وجه اللزوم مع قطع النظر عن الأمور الخارجه فلو لم يكن الجوهر جنسا لها بل كان لازم وجودها وهى ماهيات متباينه بتمام الذات لزم انتزاع مفهوم

واحد من مصاديق كثيره متباينه بما هى كذلك وهو محال فبين هذه الماهيات الكثيره المتباينه جامع ماهوى واحد لازمه الوجودى كون وجودها لا فى الموضوع ففيه أن الوصف المذكور معنى منتزع من سنخ وجود هذه الماهيات الجوهريه لا من الماهيات كما أن كون الوجود فى الموضوع وهو وصف واحد لازم للمقولات التسع العرضيه معنى واحد منتزع من سنخ وجود الأعراض جميعا فلو استلزم كون الوصف المنتزع من الجواهر معنى واحدا جامعا ماهويا واحدا فى الماهيات الجوهريه لاستلزم كون الوصف المنتزع من المقولات العرضيه معنى واحدا جامعا ماهويا واحدا فى المقولات العرضيه هو جنس لها وانتهت الماهيات إلى مقولتين هما الجوهر والعرض فالمعول فى إثبات جنسيه الجوهر لما تحته من الماهيات على ما تقدم من أن افتقار العرض إلى موضوع يقوم به يستلزم ماهيه قائمه بنفسها ويتفرع على ما تقدم أن الشى ء الواحد لا يكون جوهرا وعرضا معا وناهيك فى ذلك أن الجوهر وجوده لا فى موضوع والعرض وجوده فى موضوع والوصفان لا يجتمعان فى شى ء واحد بالبداهه.

الفصل الثالث فى أقسام الجوهر الأوليه

الفصل الثالث فى أقسام الجوهر الأوليه

قالوا إن الجوهر إما أن يكون فى محل أو لا يكون فيه والكائن فى المحل

ص ٩٣

هو الصوره الماديه وغير الكائن فيه إما أن يكون محلا لشى ء يقوم به أو لا يكون والأول هو الهيولى والثانى لا يخلو إما أن يكون مركبا من الهيولى والصوره أو لا يكون والأول هو الجسم والثانى إما أن يكون ذا علاقه انفعاليه بالجسم بوجه أو لا يكون والأول هو النفس والثانى هو العقل فأقسام الجوهر الأوليه خمسه هى الصوره الماديه والهيولى والجسم والنفس والعقل وليس التقسيم عقليا دائرا بين النفى والإثبات فإن الجوهر المركب من

الجوهر الحال والجوهر المحل ليس ينحصر بحسب الاحتمال العقلى فى الجسم فمن الجائز أن يكون فى الوجود جوهر مادى مركب من الماده وصوره غير الصوره الجسميه لكنهم قصروا النوع المادى الأول فى الجسم تعويلا على استقرائهم على أنك قد عرفت أن الصوره الجوهريه ليست مندرجه تحت مقوله الجوهر وإن صدق عليها الجوهر صدق الخارج اللازم قال فى الأسفار بعد الإشاره إلى التقسيم المذكور والأجود فى هذا التقسيم أن يقال الجوهر إن كان قابلا للأبعاد الثلاثه فهو الجسم وإلا فإن كان جزءا منه هو به بالفعل سواء كان فى جنسه أو فى نوعه فصوره إما امتداديه أو طبيعيه أو جزء هو به بالقوه فماده وإن لم يكن جزءا منه فإن كان متصرفا فيه بالمباشره فنفس وإلا فعقل ثم قال مشيرا إلى وجه جوده هذا التقسيم وذلك لما سيظهر من تضاعيف ما حققناه من كون الجوهر النفسانى الإنسانى ماده للصوره الإدراكيه التى يتحصل بها جوهرا آخر كماليا بالفعل من الأنواع المحصله التى يكون لها نحو آخر من الوجود غير الوجود الطبيعى الذى لهذه الأنواع المحصله

ص ۹۴

الطبيعيه انتهى ج ۴ ص ۲۳۴ وما يرد على التقسيم السابق يرد على هذا التقسيم أيضا على أن عطف الصور الطبيعيه وهى متأخره عن نوعيه الجسم على الصوره الامتداديه لا يلائم كون الانقسام أوليا وكيف كان فالذى يهمنا هاهنا أن نبحث عن حقيقه الجسم وجزئيه الماده والصوره الجسميه وأما النفس فاستيفاء البحث عنها فى علم النفس وستنكشف حقيقتها بعض الانكشاف فى مرحلتى القوه والفعل والعاقل والمعقول وأما العقل فيقع الكلام فى حقيقته فى الإلهيات بالمعنى الأخص وستنكشف بعض الانكشاف فى مرحلتى القوه والفعل والعاقل والمعقول إن شاء الله تعالى.

الفصل الرابع فى ماهيه الجسم

الفصل الرابع فى ماهيه الجسم

لا ريب فى وجود الجسم بمعنى الجوهر الذى يمكن أن يفرض فيه ثلاثه خطوط متقاطعه على زوايا قوائم وإن لم تكن موجوده فيه بالفعل كما فى الكره والأسطوانه فحواسنا التى انتهى إليها علومنا وإن لم يكن فيها ما ينال الموجود الجوهرى وإنما تدرك أحوال الأجسام وأوصافها العرضيه لكن أنواع التجربات تهدينا هدايه قاطعه إلى أن ما بين السطوح والنهايات من الأجسام مملوءه فى الجمله غير خاليه عن جوهر ذى امتداد فى جهاته الثلاث والذى يجده الحس من هذا الجوهر الممتد فى جهاته الثلاث يجده متصلا واحدا يقبل القسمه إلى أجزاء بالفعل لا مجموعا من أجزاء بالفعل ذوات

ص ٩٥

فواصل هذا بحسب الحس وأما بحسب الحقيقه فاختلفوا فيه على أقوال أحدها أنه مركب من أجزاء ذوات أوضاع لا تتجزى ولا تنقسم أصلا لا خارجا ولا وهما ولا عقلا وهى متناهيه وهو مذهب جمهور المتكلمين الثانى أنه مركب كما فى القول الأول غير أن الأجزاء غير متناهيه ونسب إلى النظام الثالث أنه مركب من أجزاء بالفعل متناهيه صغار صلبه لا تقبل القسمه الخارجيه لصغرها وصلابتها ولكن تقبل القسمه الوهميه والعقليه ونسب إلى ذيمقراطيس الرابع أنه متصل واحد كما فى الحس ويقبل القسمه إلى أجزاء متناهيه ونسب إلى الشهرستانى الخامس أنه جوهر بسيط هو الاتصال والامتداد الجوهرى الذى يقبل القسمه خارجا ووهما وعقلا ونسب إلى أفلاطون الإلهى السادس أنه مركب من جوهر وعرض وهما الجوهر والجسميه التعليميه التى هى امتداد كمى فى الجهات الثلاث ونسب إلى شيخ الإشراق السابع أنه جوهر مركب من جوهرين أحدهما الماده التى هى قوه كل فعليه والثانى الاتصال الجوهرى الذى هو صورتها والصوره اتصال وامتداد جوهرى يقبل القسمه إلى أجزاء غير متناهيه بمعنى لا يقف فإن اختلاف العرضين يقسمه

وكذا الآله القطاعه تقسمه بالقطع حتى إذا أعيت لصغر الجزء أو صلابته أخذ الوهم فى التقسيم حتى إذا عجز عنه لنهايه صغر الجزء أخذ العقل فى تقسيمه على نحو كلى بأنه كلما قسم إلى أجزاء كان الجزء الجديد ذا حجم له جانب غير جانب يقبل القسمه من غير أن تقف فورود القسمه لا يعدم الجسم وهو قول أرسطو والأساطين من حكماء الإسلام هذا ما بلغنا من أقوالهم فى ماهيه الجوهر المسمى بالجسم وفى كل منه

ص ٩٦

وجه أو وجوه من الضعف نشير إليها بما تيسر أما القول الأول المنسوب إلى المتكلمين وهو أن الجسم مركب من أجزاء لا تتجزى أصلا تمر الآله القطاعه على فواصل الأجزاء وهى متناهيه تقبل الإشاره الحسيه ففيه أن الجزء المفروض إن كان ذا حجم كان له جانب غير جانب بالضروره فيجرى فيه الانقسام العقلى وإن لم يمكن تقسيمه خارجا ولا وهما لنهايه صغره وإن لم يكن له حجم امتنع أن يحصل من اجتماعه مع غيره جسم ذو حجم وأيضا لنفرض جزءا لا يتجزى بين جزءين كذلك فإن كان يحجز عن مماسه الطرفين انقسم فإن كلا من الطرفين يلقى منه غير ما يلقاه الآخر وإن لم يحجز عن مماستهما استوى وجود الوسط وعدمه ومثله كل وسط مفروض فلم يحجب شى ء شيئا وهو ضرورى البطلان وأيضا ليفرض جزء لا يتجزى فوق جزءين كذلك وعلى ملتقاهما فإن لقى بكله أو ببعضه كل كليهما تجزى وإن لقى بكله كل أحدهما فقط فليس على الملتقى وقد فرض عليه وإن لقى بكله أو ببعضه من كل منهما شيئا انقسم وانقسما جميعا وقد أوردوا فى بطلان الجزء الذى لا يتجزى وجوها من البراهين وهى كثيره مذكوره فى كتبهم وأما القول الثانى المنسوب إلى النظام وهو أن الجسم مركب من أجزاء لا تتجزى غير متناهيه فيرد عليه ما يرد على القول الأول مضافا إلى أن عدم تناهى الأجزاء على تقدير كونها ذوات حجم يوجب كون الجسم المتكون من اجتماعها غير متناهى الحجم بالضروره والضروره تدفعه وأما القول الثالث المنسوب إلى ذيمقراطيس وهو أن الجسم مركب من أجزاء صغار صلبه

لا تتجزى خارجا وإن جاز أن تتجزى وهما وعقلا ففيه أن هذه الأجزاء لا محاله جواهر ذوات حجم فتكون أجساما ذوات اتصال

ص ٩٧

جوهرى تتألف منها الأجسام المحسوسه فالذى يثبته هذا القول أن هاهنا أجساما أوليه هى مبادى هذه الأجسام المحسوسه على أن هذا القول لا يتبين به نفى الهيولى وإبطال تركب الجسم منها ومن الصوره الجسميه وسيأتى إثباتها فى الفصل التالى فيئول إلى إثبات الصوره الجسميه للأجسام الأوليه التى هى مبادى ء هذه الأجسام المحسوسه وإليها تنتهى بالتجزئه وأما القول الرابع المنسوب إلى الشهرستانى وهو كون الجسم متصلا واحدا كما فى الحس يقبل القسمه إلى أجزاء متناهيه ففيه أن لازمه وقوف القسمه العقليه وهو ضرورى البطلان وأما القول الخامس المنسوب إلى أفلاطون وهو كون الجسم جوهرا بسيطا وهو الاتصال الجوهرى القابل للقسمه إلى غير النهايه ففيه منع كون الجسم بسيطا لما سيوافيك من إثبات الهيولى للجسم على أن فى كون الاتصال الجوهرى الذى للجسم هو ما يناله الحس من الأجسام المحسوسه كلاما سيأتى إن شاء الله وأما القول السادس المنسوب إلى شيخ الإشراق وهو كون الجسم مركبا من جوهر وعرض وهما الماده والجسم التعليمى الذى هو من أنواع الكم المتصل ففيه أولا أن لا معنى لتقويم العرض للجوهر مع ما فيه من تألف ماهيه حقيقيه من مقولتين وهما الجوهر والكم والمقولات متباينه بتمام الذات وثانيا أن الكم عرض محتاج إلى الموضوع حيثما كان فهذا الامتداد المقدارى الذى يتعين به طول الجسم وعرضه وعمقه كم محتاج إلى موضوع يحل فيه ولو لا أن فى موضوعه اتصالا ما يقبل أن يوصف بالتعين لم يعرضه ولم يحل فيه فلو أخذنا مقدارا من شمعه وسويناها كره ثم أسطوانيا ثم مخروطا ثم مكعبا وهكذا وجدنا الأشكال متغيره متبدله وللشمعه اتصال باق محفوظ فى الأشكال المختلفه المتبدله فهناك اتصالان اتصال مبهم غير

متعين فى نفسه لولاه لم يكن شمعه واتصال وامتداد متعين لو بطل لم يبطل به جسم الشمعه والأول هو صوره الجسم والثانى عرض يعرض الجسم والانقسام يعرض الجسم من حيث عرضه هذا وأما من حيث اتصاله الذاتى المبهم فله إمكان أن يفرض فيه أبعاد ثلاثه قال الشيخ فى الشفاء فالجسميه بالحقيقه صوره الاتصال القابل لما قلناه من فرض الأبعاد الثلاثه وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسميه التعليميه فإن هذا الجسم من حيث له هذه الصوره لا يخالف جسما آخر بأنه أكبر أو أصغر ولا يناسبه بأنه مساو أو معدود به أو عاد له أو مشارك أو مباين وإنما ذلك له من حيث هو مقدر ومن حيث جزء منه يعده وهذا الاعتبار غير اعتبار الجسميه التى ذكرناها انتهى ص ۶۴ وبالجمله فأخذ الامتداد الكمى العرضى فى ماهيه الجوهر على ما فيه من الفساد خلط بين الاتصال الجوهرى والامتداد العرضى الذى هو الجسم التعليمى وأما القول السابع المنسوب إلى أرسطو وهو تركب الجسم من الهيولى والصوره الجسميه وهى الاتصال الجوهرى على ما عند الحس وهو كون الشى ء بحيث يمكن أن يفرض فيه امتدادات ثلاثه متقاطعه على قوائم تقبل القسمه إلى أجزاء غير متناهيه أما الهيولى فسيجى ء إثباتها وأما الصوره الجسميه التى هى الاتصال فقد تقدم توضيحه ففيه أن كون الجسم مركبا من ماده واتصال جوهرى يقبل القسمه إلى غير النهايه لا غبار عليه لكن لا حجه تدل على كون الجسم فى اتصاله كما هو عليه عند الحس فخطأ الحس غير مأمون وقد اكتشف علماء الطبيعيه أخيرا بعد تجارب دقيقه فنيه أن الأجسام مؤلفه من أجزاء ذريه لا تخلو من جرم بينها من الفواصل أضعاف ما لأجرامها من الامتداد فلينطبق هذا القول على ما اكتشفوه من الأجسام الذريه التى

هى مبادى ء تكون الأجسام المحسوسه وليكن وجود الجسم بهذا المعنى أصلا موضوعا لنا نعم لو سلم ما يقال إن الماده يعنون بها الأجسام الذريه الأول قابله التبدل إلى الطاقه وأنها مجموعه من ذرات الطاقه المتراكمه كان من الواجب فى البحث الحكمى أخذ الطاقه نوعا عاليا مترتبا على الجوهر قبل الجسم ثم ترتيب الأبحاث المتفرقه على ما يناسب هذا الوضع فليتأمّل.

الفصل الخامس فى ماهيه الماده وإثبات وجودها

الفصل الخامس فى ماهيه الماده وإثبات وجودها

لا ريب أن الجسم فى أنه جوهر يمكن أن يفرض فيه الامتدادات الثلاثه أمر بالفعل وفى أنه يمكن أن يوجد فيه كمالات أخر أوليه مسماه بالصوره النوعيه التى تكمل جوهره وكمالات ثانيه من الأعراض الخارجه عن جوهره أمر بالقوه وحيثيه الفعل غير حيثيه القوه لما أن الفعل لا يتم إلا بالوجدان والقوه تلازم الفقدان فالذى يقبل من ذاته هذه الكمالات الأولى والثانيه الممكنه فيه ويتحد بها أمر غير صورته الاتصاليه التى هو بها بالفعل فإن الاتصال الجوهرى من حيث هو اتصال جوهرى لا غير وأما حيثيه قوه الكمالات اللاحقه وإمكانها فأمر خارج عن الاتصال المذكور مغاير له فللجسم وراء اتصاله الجوهرى جزء آخر حيثيه ذاته حيثيه قبول الصور والأعراض اللاحقه وهو الجزء المسمى بالهيولى والماده فتبين أن الجسم جوهر مركب من جزءين جوهريين الماده التى إنيتها قبول الصور المتعلقه نوع تعلق بالجسم والأعراض المتعلقه بها والصوره الجسميه وأن الماده جوهر قابل للصور والأعراض الجسمانيه وأن الامتداد

ص ١٠٠

الجوهرى صوره لها لا يقال لا ريب أن الصور والأعراض الحادثه اللاحقه بالأجسام يسبقها إمكان فى المحل واستعداد وتهيؤ فيه لها وكلما قرب الممكن من الوقوع زاد الاستعداد

اختصاصا واشتد حتى إذا صار استعدادا تاما وجد الممكن بإفاضه من الفاعل فما المانع من إسناد القبول إلى الجسم أعنى الاتصال الجوهرى بواسطه قيام الاستعداد به عروضا من غير حاجه إلى استعداد وقبول جوهرى نثبتها جزءا للجسم على أن القبول والاستعداد مفهوم عرضى قائم بالغير فلا يصلح أن يكون حقيقه جوهريه على أن من الضرورى أن الاستعداد يبطل مع تحقق المستعد له فلو كان هناك هيولى هى استعداد وقبول جوهرى وجزء للجسم لبطلت بتحقق الممكن المستعد له وبطل الجسم ببطلان جزئه وانعدم بانعدامه وهو خلاف الضروره فإنه يقال مغايره الجسم بما أنه اتصال جوهرى لا غير مع كل من الصور النوعيه تأبى أن يكون موضوعا للقبول والاستعداد لها بل يحتاج إلى أمر آخر لا يأبى أن يتحد مع كل من الصور اللاحقه فيكون فى ذاته قابلا لكل منها وتكون الاستعدادات الخاصه التى تتوسط بينه وبين الصور الممكنه أنحاء تعينات القبول الذى له فى ذاته فنسبه الاستعدادات المتفرقه المتعينه إلى الاستعداد المبهم الذى للماده فى ذاتها نسبه الأجسام التعليميه والامتدادات المقداريه التى هى تعينات للامتداد والاتصال الجوهرى إلى الاتصال الجوهرى ولو كان الجسم بما أنه اتصال جوهرى هو الموضوع للاستعداد والجسم من الحوادث التى يسبقها إمكان لكان حاملا لإمكان نفسه فكان متقدما على نفسه بالزمان وأما ما قيل إن المفهوم من القبول معنى عرضى قائم بالغير فلا معنى للقول

ص ١٠١

بكون الماده قبولا بذاته وهو كون القبول جوهرا فيدفعه أن البحث حقيقى والمتبع فى الأبحاث الحقيقيه البرهان دون الألفاظ بمفاهيمها اللغويه ومعانيها العرفيه وأما حديث بطلان الاستعداد بفعليه تحقق المستعد له المقوى عليه فلا ضير فيه فإن الماده هى فى ذاتها قوه كل شى ء من غير تعين شى ء منها وتعين هذه القوه المستتبع لتعين المقوى عليه عرض موضوعه الماده وبفعليه الممكن المقوى عليه تبطل القوه المتعينه والاستعداد الخاص والماده على ما هى عليه من كونها قوه على الصور الممكنه وبالجمله إن كان مراد

المستشكل بقوله إن الاستعداد يبطل بفعليه الممكن المستعد له هو مطلق الاستعداد الذى للماده فممنوع وإن كان مراده هو الاستعداد الخاص الذى هو عرض قائم بالماده فمسلم لكن بطلانه لا يوجب بطلان الماده لا يقال الحجه أعنى السلوك إلى إثبات الماده بمغايره القوه والفعل منقوضه بالنفس الإنسانيه فإنها بسيطه مجرده من الماده ولها آثار بالقوه كسنوح الإرادات والتصورات وغير ذلك فهى أمر بالفعل فى ذاتها المجرده وبالقوه من حيث كمالاتها الثانيه فإذا جاز كونها على بساطتها بالفعل وبالقوه معا فليجز فى الجسم أن يكون متصفا بالفعليه والقوه من غير أن يكون مركبا من الماده والصوره فإنه يقال النفس ليست مجرده تامه ذاتا وفعلا بل هى متعلقه بالماده فعلا فلها الفعليه من حيث تجردها والقوه من حيث تعلقها بالماده لا يقال الحجه منقوضه بالنفس الإنسانيه من جهه أخرى وهو أنهم ذكروا وهو الحق أن النفس الإنسانيه العقليه ماده للمعقولات المجرده وهى مجرده كلما تعقلت معقولا صارت هى هو فإنا نقول خروج النفس المجرده من القوه إلى الفعل باتحادها بعقل بعد

ص ١٠٢

عقل ليس من باب الحركه المعروفه التى هى كمال أول لما بالقوه من حيث إنه بالقوه وإلا استلزم قوه واستعدادا وتغيرا وزمانا وكل ذلك ينافى التجرد الذى هو الفعليه التامه العاريه من القوه بل المراد بكون النفس ماده للصور المعقوله اشتداد وجودها المجرد من غير تغير وزمان باتحادها بالمرتبه العقليه التى فوق مرتبه وجودها بإضافه المرتبه العاليه وهى الشرط فى إفاضه المرتبه التى هى فوق ما فوقها وبالجمله ماديه النفس للصور المجرده المعقوله غير الماديه بالمعنى الذى فى عالم الأجسام نوعا وناهيك فى ذلك عدم وجود خواص الماده الجسمانيه هناك لا يقال الحجه منقوضه بنفس الماده فإنها فى نفسها جوهر موجود بالفعل ولها قوه قبول الأشياء فيلزم تركبها من صوره تكون بها بالفعل وماده تكون بها بالقوه وننقل الكلام إلى ماده الماده وهلم جرا فيتسلسل وبذلك يتبين أن الاشتمال على القوه

والفعل لا يستلزم تركبا فى الجسم لأنه يقال كما أجاب عنه الشيخ إن الماده متضمنه للقوه والفعل لكن قوتها عين فعليتها وفعليتها عين قوتها فهى فى ذاتها محض قوه الأشياء لا فعليه لها إلا فعليه أنها قوه الأشياء لا يقال الحجه منقوضه بالعقل فإنه مؤثر فيما دونه متأثر عما فوقه ففيه جهتا فعل وانفعال فيلزم على قولكم تركبه من ماده وصوره حتى يفعل بالصوره وينفعل بالماده فإنه يقال إن الانفعال والقبول هناك غير الانفعال والقبول المبحوث عنه فى الأجسام فانفعال العقل وقبوله الوجود مما فوقه ليس إلا مجرد وجوده الفائض عليه من غير سبق قوه واستعداد يقرب موضوعه من الفعليه وإنما العقل يفرض للعقل ماهيه يعتبرها قابله للوجود والعدم فيعتبر تلبسها بالوجود قبولا وانفعالا فالقبول كالانفعال مشترك بين المعنيين والذى يستلزم

ص ١٠٣

التركب هو القبول بمعنى الاستعداد والقوه السابقه دون القبول بمعنى فيضان الوجود فالعقل يفعل بعين ما يقبل وينفعل به.

الفصل السادس فى أن الماده لا تفارق الجسميه والجسمى

الفصل السادس فى أن الماده لا تفارق الجسميه والجسميه لا تفارق الماده

أى أن كل واحده منها لا تفارق صاحبتها. أما أن الماده لا تتعرى عن الصوره فلأنها فى ذاتها وجوهرها قوه الأشياء لا نصيب لها من الفعليه إلا فعليه أنها لا فعليه لها ومن الضرورى أن الوجود يلازم الفعليه المقابله للقوه فهى أعنى الماده فى وجودها مفتقره إلى موجود فعلى محصل الوجود تتحد به فتحصل بتحصله وهو المسمى صوره وأيضا لو وجدت الماده مجرده عن الصوره لكان لها فعليه فى وجودها وهى قوه الأشياء محضا وفيه اجتماع المتنافيين فى ذات واحده وهو محال ثم إن الماده لما كانت متقومه الوجود بوجود الصوره فللصوره جهه الفاعليه بالنسبه إليها غير أنها ليست تامه الفاعليه لتبدل الصور عليها والمعلول

الواحد لا تكون لها إلا عله واحده فللماده فاعل أعلى وجودا من الماده والماديات يفعل الماده ويحفظ وجودها باتحاد صوره عليها بعد صوره فالصوره شريكه العله للماده لا يقال الماده على ما قالوا واحده بالعدد وصوره ما واحده بالعموم والواحد بالعدد أقوى وجودا من الواحد بالعموم فلازم عليه صوره ما للماده كون ما هو أقوى وجودا معلولا للأضعف وجودا وهو محال فإنه يقال إن الماده وإن كانت واحده بالعدد لكن وحدتها مبهمه

ص ١٠٤

ضعيفه لإبهام وجودها وكونها محض القوه ووحده الصوره وهى شريكه العله التى هى المفارق مستظهره بوحده المفارق فمثل إبقاء المفارق وحفظ الماده بصوره ما مثل السقف يحفظ من الانهدام بنصب دعامه بعد دعامه وسيأتى فى مباحث الحركه الجوهريه إن شاء الله ما ينكشف به حقيقه الحال فى كثره هذه الصور المتعاقبه على الماده وقد تبين بما تقدم أن كل فعليه وتحصل تعرض الماده فإنما هى بفعليه الصوره لما أن تحصلها بتحصل الصوره وأن الصوره شريكه العله للماده وأن الصوره متقدمه على الماده وجودا وإن كانت الماده متقدمه عليها زمانا وأما أن الصوره الجسميه لا تتعرى عن الماده فلأن الجسم أيا ما كان لا يخلو عن عوارض مفارقه تتوارد عليه من أقسام الحركات والكم والكيف والأين والوضع وغيرها وكذلك الصور النوعيه المتعاقبه عليه وهى جميعا تتوقف على إمكان واستعداد سابق لا حامل له إلا الماده فلا جسم إلا فى ماده وأيضا الجسم بما أنه جوهر قابل للأبعاد الثلاثه طبيعه نوعيه تامه واحده وإن كانت تحته أنواع وليس كمفهوم الجوهر الذى ليس له إلا أن يكون ماهيه جنسيه لا حكم له إلا حكم أنواعه المندرجه تحته فإذا كان طبيعه نوعيه فهو بطبيعته وفى ذاته إما أن يكون غنيا عن الماده غير مفتقر إليها أو مفتقرا إليها فإن كان غنيا بذاته استحال أن يحل الماده لأن الحلول عين الافتقار لكنا نجد بعض الأجسام حالا فى الماده فليس بغنى عنها وإن كان مفتقرا إليها بذاته ثبت الافتقار وهو الحلول فى كل جسم لا يقال لم لا يجوز أن يكون غنيا عنها بحسب ذاته وتعرضه المقارنه فى بعض

الأفراد لسبب خارج عن الذات كعروض الأعراض المفارقه للطبائع النوعيه لأنه يقال مقارنه الجسم للماده كما أشير إليه بحلوله فيها وبعباره

ص ١٠٥

أخرى بصيروره وجوده للماده ناعتا لها فمعنى عروض الافتقار له بسبب خارج بعد غناه عنها فى ذاته صيروره وجوده لغيره بعد ما كان لنفسه وهو محال بالضروره واعلم أن المسأله وإن عقدت فى تجرد الصوره الجسميه لكن الدليل يجرى فى كل صوره فى إمكانها أن يلحقها كمالات طارئه. وسيأتى فى بحث الحركه الجوهريه أن الجوهر المادى متحرك فى صورها حتى يتخلص إلى فعليه محضه لا قوه معها وذلك باللبس بعد اللبس لا بالخلع واللبس فبناء عليه يكون استحاله تجرد الصوره الماديه عن الماده مقيده بالحركه دون ما إذا تمت الحركه وبلغت الغايه. ويتأيد ذلك بما ذكره الشيخ وصدر المتألهين أن الماده غير داخله فى حد الجسم دخول الأجناس فى حدود أنواعها فماهيه الجسم وهى الجوهر القابل للأبعاد الثلاثه لا خبر فيها عن الماده التى هى الجوهر الذى فيه قوه الأشياء لكن الجسم مثلا مأخوذ فى حد الجسم النامى والجسم النامى مأخوذ فى حد الحيوان والحيوان مأخوذ فى حد الإنسان. وقد بينه صدر المتألهين بأنها لو كانت داخله فى ماهيه الجسم لكانت بينه الثبوت له على ما هو خاصه الذاتى لكنا نشك فى ثبوتها للجسم فى بادى ء النظر ثم نثبتها له بالبرهان ولا برهان على ذاتى. ولا منافاه بين القول بخروجها عن ماهيه الجسم والقول باتحادها مع الصوره الجسميه على ما هو لازم اجتماع ما بالقوه مع ما بالفعل لأن الاتحاد المدعى إنما هو الوجود لا فى الماهيه. ولازم ذلك أن لو تجرد بعض الأنواع الماديه عن الماده لم يلزم انقلاب بتغير الحد وأن الماده من لوازم وجوده لا جزء ماهيته.

ص ١٠٦

الفصل السابع فى إثبات الصور النوعيه

الفصل السابع فى إثبات الصور النوعيه

وهى الصور الجوهريه المنوعه لجوهر الجسم المطلق. إنا نجد فى الأجسام اختلافا من حيث صدق مفاهيم عليها هى بينه الثبوت لها ممتنعه الانفكاك عنها فإنا لا نقدر أن نتصور جسما دون أن نتصوره مثلا عنصرا أو مركبا معدنيا أو شجرا أو حيوانا وهكذا وتلبس الجسم بهذه المفاهيم على هذا النحو أماره كونها من مقوماته. ولما كان كل منها أخص من الجسم فهى مقومه لجوهر ذاته فيحصل بانضمام كل منها إليه نوع منه ولا يقوم الجوهر إلا جوهر فهى صور جوهريه منوعه. لا يقال لا نسلم أن الجوهر لا يقومه إلا جوهر فكثيرا ما يوجد الشى ء ويقال عليه الجوهر فى جواب ما هو ثم ينضم إليه شى ء من الأعراض ويتغير به جواب السؤال عنه بما هو كالحديد الذى هو جوهر فإذا صنع منه السيف بضم هيئات عرضيه إليه وسئل عنه بما هو كان الجواب عنه غير الجواب عنه وهو حديد وكالطين والحجر وهما جوهران فإذا بنى منهما بناء وقع فى جواب السؤال عنه بما هو البيت ولم ينضم إليها إلا هيئات عرضيه. فإنه يقال فيه خلط بين الأنواع الحقيقيه التى هى مركبات حقيقيه تحصل من تركبها هويه واحده وراء الأجزاء لها آثار وراء آثار الأجزاء كالعناصر والمواليد وبين المركبات الاعتباريه التى لا يحصل من تركب أجزائها أمر وراء الأجزاء ولا أثر وراء آثارها كالسيف والبيت من الأمور

ص ١٠٧

الصناعيه وغيرها. وبالجمله المركبات الاعتباريه لا يحصل منها أمر وراء نفس الأجزاء والمركب من جوهر وعرض لا جوهر ولا عرض فلا ماهيه له حتى يقع فى جواب ما هو كل ذلك لتباين المقولات بتمام ذواتها البسيطه فلا يتكون من أكثر من واحده منها ماهيه. ولا يقال كون الصور النوعيه جواهر ينافى قولهم إن فصول الجواهر غير مندرجه تحت جنس الجوهر. فإنه يقال قد تقدم البحث عنه فى مرحله الماهيه واتضح به أن معنى جوهريه

فصول الجواهر وهى الصور النوعيه مأخوذه بشرط لا أن جنس الجوهر صادق عليها صدق العرض العام على الخاصه فهى مقومات للأنواع عارضه على الجنس. حجه أخرى إنا نجد الأجسام مختلفه بحسب الآثار القائمه بها من العوارض اللازمه والمفارقه واختصاص كل من هذه المختلفات الآثار بما اختص به من الآثار ليس إلا لمخصص بالضروره. ومن المحال أن يكون المخصص هو الجسميه المشتركه لاشتراكها بين جميع الأجسام ولا الماده المشتركه لأن شأنها القبول والاستعداد دون الفعل والاقتضاء ولا موجود مفارق لاستواء نسبته إلى جميع الأجسام ويمتنع أن يكون المخصص هو بعض الأعراض اللاحقه بأن يتخصص أثر بأثر سابق فإنا ننقل الكلام إلى الأثر السابق فيتسلسل أو يدور أو ينتهى إلى أمر غير خارج عن جوهر الجسم الذى عنده الأثر والأولان محالان فيبقى الثالث وهو استناد الآثار إلى أمر غير خارج من جوهر الجسم فيكون مقوما له ومقوم الجوهر جوهر وإذ كان هذا المقوم الجوهرى أخص من الجسم المطلق فهو صوره جوهريه منوعه له. ففى الأجسام على اختلافها صور نوعيه جوهريه هى مباد للآثار المختلفه

ص ١٠٨

باختلاف الأنواع. لا يقال إن فى أفراد كل نوع من الأنواع الجسمانيه آثارا مختصه وعوارض مشخصه لا يوجد ما هو عند فرد منها عند غيره من الأفراد ويجرى فيها ما سقتموه من الحجه فهلا أثبتم بعد الصور التى سميتموها صورا نوعيه صورا شخصيه مقومه لماهيه النوع. لأنه يقال الأعراض المسماه عوارض مشخصه لوازم التشخص وليست بمشخصه وإنما التشخص بالوجود كما تقدم فى مرحله الماهيه وتشخص الأعراض بتشخص موضوعاتها إذ لا معنى لعموم العرض القائم بالموضوع المشخص والأعراض الفعليه اللاحقه بالفرد مبدؤها الطبيعه النوعيه التى فى الفرد تقتضى من الكم والكيف والوضع وغيرها عرضا عريضا ثم الأسباب والشرائط الخارجيه الاتفاقيه تخصص ما تقتضيه الطبيعه

النوعيه وبتغير تلك الأسباب والشرائط ينتقل الفرد من عارض يتلبس به إلى آخر من نوعه أو جنسه.

خاتمه للفصل

لما كانت الصوره النوعيه مقومه لمادتها الثانيه التى هى الجسم المؤلف من الماده والصوره الجسميه كانت عله فاعليه للجسم متقدمه عليه كما أن الصوره الجسميه شريكه العله للماده الأولى. ويتفرع عليه أولا أن الوجود أولا للصوره النوعيه وبوجودها توجد الصوره الجسميه ثم الهيولى بوجودها الفعلى. وثانيا أن الصور النوعيه لا تحفظ الجسميه إلى بدل بل توجد بوجودها الجسميه ثم إذا تبدلت إلى صوره أخرى تخالفها نوعا بطل ببطلانها الجسم ثم حدثت جسميه أخرى بحدوث الصوره التاليه.

ص ١٠٩

الفصل الثامن فى الكم وهو من المقولات العرضيه

الفصل الثامن فى الكم وهو من المقولات العرضيه

قد تقدم أن العرض ماهيه إذا وجدت فى الأعيان وجدت فى موضوع مستغن عنه وأن العرضيه كعرض عام لتسع من المقولات هى أجناس عاليه لا جنس فوقها ولذا كان ما عرف به كل واحده منها تعريفا بالخاصه لا حدا حقيقيا ذا جنس وفصل. وقد عرف الشيخان الفارابى وابن سينا الكم بأنه العرض الذى بذاته يمكن أن يوجد فيه شى ء واحد يعده وهو أحسن ما أورد له من التعريف وأما تعريفه بأنه العرض الذى يقبل القسمه لذاته فقد أورد عليه بأنه تعريف بالأخص لاختصاص قبول القسمه بالكم المتصل وأما المنفصل فهو ذو أجزاء بالفعل وكذا تعريفه بأنه العرض الذى يقبل المساواه فقد أورد عليه بأنه تعريف

دورى لأن المساواه هى الاتحاد فى الكم وكيف كان فما يشتمل عليه هذه التعاريف خواص ثلاثه للكم وهى العد والانقسام والمساواه

الفصل التاسع فى انقسامات الكم

الفصل التاسع فى انقسامات الكم

ينقسم الكم انقساما أوليا إلى المتصل والمنفصل والمتصل هو الكم الذى يمكن أن يفرض فيه أجزاء تتلاقى على حدود مشتركه والحد المشترك هو

ص ١١٠

الذى يمكن أن يجعل بدايه لجزء كما يمكن أن يجعل نهايه لآخر كالخط إذا فرض انقسامه إلى ثلاثه أجزاء فإن القسم المتوسط يمكن أن يجعل بدايه لكل من الجانبين ونهايه له فيكون القسمان قسما واحدا والخط ذا قسمين. وعرف المتصل أيضا بما يقبل الانقسام إلى غير النهايه والمنفصل خلاف المتصل وهو العدد الحاصل من تكرر الواحد فإنه منقسم إلى أجزاء بالفعل وليس بينها حد مشترك فإن الخمسه مثلا إذا قسم إلى اثنين وثلاثه فإن كان بينهما حد مشترك من الأجزاء كانت أربعه أو من خارج كانت سته. والمتصل ينقسم إلى قسمين قار وغير قار والقار هو الثابت المجتمع الأجزاء بالفعل كالسطح وغير القار هو الذى لا يجتمع أجزاؤه المفروضه بالفعل كالزمان فإن كل جزء منه بالفعل قوه للجزء التالى فلا يجتمعان بالفعل إذ فعليه الشى ء لا تجامع قوته. والقار ينقسم إلى الجسم التعليمى وهو القابل للانقسام فى جهاته الثلاث العرض والطول والعمق والسطح وهو القابل للانقسام فى الجهتين العرض والطول والخط وهو القابل للانقسام فى جهه واحده. والكم المنفصل وهو العدد موجود فى الخارج بالضروره والكم المتصل غير القار وهو الزمان سيأتى إثبات وجوده فى مباحث القوه والفعل. وأما الكم المتصل القار فالجسم التعليمى والسطح موجودان فى الخارج لأن هناك أجساما طبيعيه منفصلا بعضها من بعض متعينه متناهيه

ولازم تعينها الجسم التعليمى ولازم تناهيها السطح. وأما الخط فهو موجود فى الخارج إن ثبتت أجسام لها سطوح متقاطعه كالمكعب والمخروط والهرم ونحوها. ثم إن كل مرتبه من مراتب العدد غير المتناهيه نوع خاص منه مباين لسائرها لاختصاصها بخواص عدديه لا تتعداها إلى غيرها. والزمان نوع واحد وإن كان معروضه أنواع الحركات الجوهريه والعرضيه

ص ١١١

لما أن بين أفرادها عادا مشتركا. والأجسام التعليميه التى لا عاد مشتركا بينها كالكره والمخروط والمكعب ونحوها أنواع متباينه وكذا السطوح التى لا عاد مشتركا بينها كالسطح المستوى وأقسام السطوح المحدبه والمقعره وكذا الخطوط التى لا عاد مشتركا بينها إن كانت موجوده كالخط المستقيم وأنواع الأقواس وأما الأجسام والسطوح والخطوط غير المنتظمه فليست بأنواع بل مركبه من أنواع شتى.

الفصل العاشر فى أحكام مختلفه للكم

الفصل العاشر فى أحكام مختلفه للكم

قد تقدمت الإشاره إلى أن من خواص الكم المساواه والمفاوته ومنها الانقسام خارجا كما فى العدد أو وهما كما فى غيره ومنها وجود عاد منه يعده وهناك أحكام أخر أوردوها. أحدها أن الكم المنفصل وهو العدد يوجد فى الماديات والمجردات جميعا وأما المتصل غير القار منه وهو الزمان فلا يوجد إلا فى الماديات وأما المتصل القار وهو الجسم التعليمى والسطح والخط فلا يوجد فى المجردات إلا عند من يثبت عالما مقداريا مجردا له آثار الماده دون نفس الماده. الثانى أن العدد لا تضاد فيه لأن من شروط التضاد غايه الخلاف بين المتضادين وليست بين عددين غايه الخلاف إذ كل مرتبتين مفروضتين من العدد فإن الأكثر منهما يزيد بعدا من الأقل بإضافه واحد عليه. وأما الاحتجاج عليه بأن كل مرتبه من

العدد متقوم بما هو دونه والضد لا يتقوم بالضد ففيه أن المرتبه من العدد لو تركبت مما دونها من المراتب كانت المراتب التى تحتها فى جواز تقويمها على السواء كالعشره مثلا يجوز فرض تركبه

ص ١١٢

من تسعه وواحده وثمانيه واثنين وسبعه وثلاثه وسته وأربعه وخمسه وخمسه وتعين بعضها للجزئيه ترجح بلا مرجح وهو محال وقول الرياضيين إن العشره مجموع الثمانيه والاثنين معناه مساواه مرتبه من العدد لمرتبتين لا كون المرتبه وهى نوع واحد عين المرتبتين وهما نوعان اثنان. ونظير الكلام يجرى فى الكم المتصل مطلقا وكذا لا يضاد الجسم التعليمى سطحا ولا خطا ولا سطح خطا إذ لا موضوع واحدا هناك يتعاقبان عليه ولا يتصور هناك غايه الخلاف. الثالث أن الكم لا يوجد فيه التشكيك بالشده والضعف وهو ضرورى أو قريب منه نعم يوجد فيه التشكيك بالزياده والنقص كأن يكون خط أزيد من خط فى الطول إذا قيس إليه وجودا لا فى أن له ماهيه الخط وكذا السطح يزيد وينقص من سطح آخر من نوعه وكذا الجسم التعليمى. الرابع قالوا إن الأبعاد متناهيه واستدلوا عليه بوجوه من أوضحها أنا نفرض خطا غير متناه وكره خرج من مركزها خط مواز لذلك الخط غير المتناهى فإذا تحركت الكره تلاقى الخطان بمصادره أقليدس فصار الخط الخارج من المركز مسامتا للخط غير المتناهى المفروض بعد ما كان موازيا له ففى الخط غير المتناهى نقطه بالضروره هى أول نقط المسامته لكن ذلك محال إذ لا يمكن أن يفرض على الخط نقطه مسامته إلا وفوقها نقطه يسامتها الخط قبلها. وقد أقيم على استحاله وجود بعد غير متناه براهين أخر كبرهان التطبيق والبرهان السلمى وغير ذلك. الخامس أن الخلاء ولازمه قيام البعد بنفسه من دون معروض يقوم به محال وسيأتى الكلام فيه فى بحث الأين. السادس أن العدد ليس بمتناه ومعناه أنه لا توجد مرتبه من العدد إلا ويمكن فرض ما يزيد عليها وكذا فرض ما يزد على الزائد ولا تقف السلسله

حتی تنقطع بانقطاع الاعتبار ویسمی غیر المتناهی اللایقفی ولا یوجد من السلسله دائما بالفعل إلا مقدار متناه وما یزید علیه فهو فی القوه وأما ذهاب السلسله بالفعل إلی غیر النهایه علی نحو العدول دون السلب التحصیلی فغیر معقول فلا کل ولا مجموع لغیر المتناهی بهذا المعنی ولا تحقق فیه لشی ء من النسب الکسریه کالنصف والثلث والربع وإلا عاد متناهیا.

الفصل الحادی عشر فی الکیف وانقسامه الأولی

الفصل الحادی عشر فی الکیف وانقسامه الأولی

عرفوه بأنه عرض لا یقبل القسمه ولا النسبه لذاته فیخرج بالعرض الواجب لذاته والجوهر وبقید عدم قبول القسمه الکم وبقید عدم قبول النسبه المقولات السبع النسبیه ویدخل بقید لذاته ما یعرضه قسمه أو نسبه بالعرض. قال صدر المتألهین المقولات لما کانت أجناسا عالیه لیس فوقها جنس لم یمکن أن یورد لها حد ولذلک کان ما یورد لها من التعریفات رسوما ناقصه یکتفی فیها بذکر الخواص لإفاده التمییز ولم یظفر فی الکیف بخاصه لازمه شامله إلا المرکب من العرضیه والمغایره للکم والأعراض النسبیه فعرف بما محصله أنه عرض یغایر الکم والأعراض النسبیه لکن هذا التعریف تعریف للشی ء بما یساویه فی المعرفه والجهاله لأن الأجناس العالیه لیس بعضها أجلی من البعض ولو جاز ذلک لجاز مثله فی سائر المقولات بل ذلک أولی لأن الأمور النسبیه لا تعرف إلا بعد معروضاتها التی هی الکیفیات فعدلوا عن ذکر کل من الکم والأعراض النسبیه إلی ذکر الخاصه التی هی أجلی انتهی ملخصا الأسفار ج ۴ ص ۵۸.

وينقسم الكيف انقساما أوليا إلى أربعه أقسام كليه هى الكيفيات المحسوسه والنفسانيه والمختصه بالكميات والاستعداديه وتعويلهم فى حصرها فى الأربعه على الاستقراء.

الفصل الثانى عشر فى الكيفيات المحسوسه

الفصل الثانى عشر فى الكيفيات المحسوسه

ومن خاصتها أن فعلها بطريق التشبيه أى جعل الغير شبيها بنفسها كما تجعل الحراره مجاورها حارا وكما يلقى السواد مثلا شبحه أى مثاله على العين والكيفيات المحسوسه تنقسم إلى المبصرات والمسموعات والمذوقات والمشمومات والملموسات. والمبصرات منها الألوان فالمشهور أنها كيفيات عينيه موجوده فى خارج الحس وأن البسيط منها البياض والسواد وباقى الألوان حاصله من تركبهما أقساما من التركيب وقيل الألوان البسيطه التى هى الأصول خمسه السواد والبياض والحمره والصفره والخضره وباقى الألوان مركب منها. وقيل اللون كيفيه خياليه لا وجود لها وراء الحس كالهاله وقوس قزح وغيرهما وهى حاصله من أنواع اختلاط الهواء بالأجسام المشفه أو انعكاس منها. ومن المبصرات النور وهو غنى عن التعريف وربما يعرف بأنه الظاهر بذاته المظهر لغيره وينبغى أن يراد به إظهاره الأجسام للبصر ولو أطلق الإظهار كان ذلك خاصه للوجود. وكيف كان فالمعروف من مذهبهم أنه كيفيه مبصره توجد فى الأجسام

ص ١١٥

النيره بذاتها أو فى الجسم الذى يقابل نيرا من غير أن ينتقل من النير إلى المستنير ويقابله الظلمه مقابله العدم للملكه وقيل إن النور جوهر جسمانى وقيل إنه ظهور اللون. والمسموعات هى الأصوات والصوت كيفيه حاصله من قرع عنيف أو قلع عنيف مستتبع لتموج الهواء الحامل للأصوات فإذا بلغ التموج الهواء المجاور لصماخ الأذن أحس الصوت وليس الصوت هو التموج ولا نفس القلع والقرع وليس الصوت المحسوس خيالا

فى الحس معدوما فى خارج الحس. والمذوقات هى الطعوم المدركه بالذائقه وقد عدوا بسائطها تسعه وهى الحرافه والملاحه والمراره والدسومه والحلاوه والتفه والعفوصه والقبض والحموضه وما عدا هذه الطعوم طعوم مركبه منها. والمشمومات أنواع الروائح المحسوسه بالشامه وليس لأنواع الروائح التى ندركها أسماء عندنا نعرفها بها إلا من جهه إضافتنا لها إلى موضوعاتها كما نقول رائحه المسك ورائحه الورد أو من جهه موافقتها للطبع ومخالفتها له كما نقول رائحه طيبه ورائحه منتنه أو من جهه نسبتها إلى الطعم كما نقول رائحه حلوه ورائحه حامضه وهذا كله دليل ضعف الإنسان فى شامته كما ذكره الشيخ. والملموسات أنواع الكيفيات المحسوسه بحس اللمس وقد عدوا بسائطها اثنى عشر نوعا هى الحراره والبروده والرطوبه واليبوسه واللطافه والكثافه واللزوجه والهشاشه والجفاف والبله والثقل والخفه وقد ألحق بها بعضهم الخشونه والملاسه والصلابه واللين والمعروف أنها مركبه.

ص ١١٦

الفصل الثالث عشر فى الكيفيات المختصه بالكميات

الفصل الثالث عشر فى الكيفيات المختصه بالكميات

وهى الكيفيات العارضه للجسم بواسطه كميته فيتصف بها الكم أولا ثم الجسم لكميته كالاستداره فى الخط والزوجيه فى العدد. وهى ثلاثه أقسام بالاستقراء الأول الشكل والزاويه الثانى ما ليس بشكل وزاويه مثل الاستداره والاستقامه من الكيفيات العارضه للخط والسطح والجسم التعليمى الثالث الكيفيات العارضه للعدد مثل الزوجيه والفرديه والتربيع والتجذير وغير ذلك. وألحق بعضهم بالثلاثه الخلقه ومرادهم بها مجموع اللون والشكل ويدفعه أنها ليس لها وحده حقيقيه ذات ماهيه حقيقيه بل هى من المركبات الاعتباريه ولو كانت ذات ماهيه كان من الواجب أن يندرج تحت الكيفيات المبصره والكيفيات المختصه

بالكميات وهما جنسان متباينان وذلك محال. أما القسم الأول فالشكل هيئه حاصله للكم من إحاطه حد أو حدود به إحاطه تامه كشكل الدائره التى تحيط بها خط واحد وشكل المثلث والمربع وكثير الأضلاع التى يحيط بها حدود والكره التى يحيط بها سطح واحد والمخروط والأسطوانه والمكعب التى تحيط بها سطوح فوق الواحد. والشكل من الكيفيات لصدق حد الكيف عليه وليس هو السطح أو الجسم ولا الحدود المحيطه به ولا المجموع بل الهيئه الحاصله من سطح أو جسم أحاط به حدود خاصه. والزاويه هى الهيئه الحاصله من إحاطه حدين أو حدود متلاقيه فى حد

ص ١١٧

إحاطه غير تامه كالزاويه المسطحه الحاصله من إحاطه خطين متلاقيين فى نقطه والزاويه المجسمه الحاصله من إحاطه سطح المخروط المنتهى إلى نقطه الرأس وزاويه المكعب المحيط بها سطوح ثلاثه والكلام فى كون الزاويه كيفا لا كما نظير ما مر من الكلام فى كون الشكل من مقوله الكيف. وجوز الشيخ كون الهيئه الحاصله من إحاطه السطحين من المكعب مثلا المتلاقيين فى خط زاويه لانطباق خواص الزاويه عليها. وأما القسم الثانى فالاستقامه فى الخط وتقابلها الاستداره من مقوله الكيف دون الكم وبينهما تخالف نوعى أما أنهما من مقوله الكيف فلأنا نعقل مفهومى الاستقامه والاستداره وهما مفهومان ضروريان ولا نجد فيهما معنى قبول الانقسام وإن كانا لا يفارقان ذلك وجودا لعروضهما للكم ولو كان قبول الانقسام جزءا من حديهما أو من أعرف خواصهما لم يخل عنه تعقلهما. وأما كونهما نوعين متخالفين متباينين فلأنهما لو كانا نوعا واحدا كان ما يوجد فيهما من التخالف عرضيا غير جزء للذات ولا لازما له فكان من الجائز عند العقل أن يزول وصف الاستقامه عن الخط المستقيم ويبقى أصل الخط ثم يوصف بالاستداره لكن ذلك محال لأن الخط نهايه السطح كما أن السطح نهايه الجسم ولا يمكن أن يتغير حال النهايه إلا بعد تغير حال ذى النهايه فلو لم يتغير حال السطح فى انبساطه وتمدده لم يتغير حال

الخط فى استقامته ولو لم يتغير حال الجسم فى انبساطه وتمدده لم يتغير حال السطح فى ذلك والجسم التعليمى يبطل بذلك ويوجد غيره وكذا السطح الذى هو نهايته وكذا الخط الذى هو نهايته فإذا بطل المعروض ووجد معروض آخر بالعدد كان العارض أيضا كذلك. فإذا امتنع بقاء المستقيم من الخط مع زوال استقامته علم منه أن الاستقامه إما فصله أو لازم فصله فالمستقيم يغاير المستدير فى نوعيته وكذ

ص ١١٨

السطح المستوى وغيره وأيضا غيره لما يخالفه وكذا الأجسام التعليميه لما يخالفها. ويتفرع على ما تقدم أولا أن لا تضاد بين المستقيم والمستدير لعدم التعاقب على موضوع واحد ولعدم غايه الخلاف وكذا ما بين الخط والسطح وكذا ما بين السطح والجسم التعليمى وكذا ما بين السطوح أنفسها وبين الأجسام التعليميه أنفسها. وثانيا أن لا اشتداد وتضعف بين المستقيم والمستدير إذ من الواجب فى التشكيك أن يشمل الشديد على الضعيف وزياده وقد تبين أن المستقيم لا يتضمن المستدير وبالعكس. وأما القسم الثالث فالزوجيه والفرديه العارضتان للعدد وكذا التربيع والتجذير والتكعيب وما يناظرها وهى من الكيفيات دون الكم لصدق حد الكيف عليها وهو ظاهر بالنظر إلى أن كل مرتبه من مراتب العدد نوع منه مستقل فى نوعيته مباين لغيره يشارك سائر المراتب فى الانقسام وكون الانقسام بمتساويين وعدم كونه كذلك نعت للانقسام غير قابل فى نفسه للانقسام وغير نسبى فى نفسه فليس بكم ولا بواحد من الأعراض النسبيه فليس شى ء من الزوجيه والفرديه إلا كيفا عارضا للكم. ونظير البيان يجرى فى سائر أحوال الأعداد من التربيع والتجذير وغير ذلك. وبالتأمّل فيما تقدم يظهر أولا أن لا تضاد بين هذه الأحوال العدديه إذ لا موضوع مشتركا بين الزوجيه والفرديه يتعاقبان عليه على ما هو شرط التضاد. وثانيا أن لا تشكيك بالشده والضعف ولا بالزياده والنقيصه فى هذه الأحوال العدديه فكما لا يتبدل تقوس واستداره

إلى تقوس واستداره أخرى إلا مع بطلان موضوعه ووجود موضوع آخر غيره بالعدد كذلك لا تتبدل

ص ١١٩

زوجيه مثلا إلى زوجيه زوج الزوج إلا مع بطلان موضوعه الذى هو المعدود ووجود موضوع آخر غيره بالعدد وفى ذلك بطلان الزوجيه التى هى عرض ووجود زوجيه أخرى بالعدد وليس ذلك من التشكيك فى شى ء. وثالثا يعلم بالتذكر لما تقدم أن الكيفيات المختصه بالكميات توجد فى الماديات والمجردات المثاليه جميعا بناء على تجرد المثال.

الفصل الرابع عشر فى الكيفيات الاستعداديه وتسمى أيض

الفصل الرابع عشر فى الكيفيات الاستعداديه وتسمى أيضا القوه واللاقوه

والمعنى الجامع بينها الذى هو بمنزله النوع من مطلق الكيف وبمنزله الجنس لأنواعها الخاصه بها أنها استعداد شديد جسمانى نحو أمر خارج بمعنى أنه الذى يترجح به حدوث أمر من خارج ولها نوعان أحدهما الاستعداد الشديد على أن ينفعل كالممراضيه واللين والثانى الاستعداد الشديد على أن لا ينفعل كالمصحاحيه والصلابه. وألحق بعضهم بالنوعين نوعا ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصارعيه ورده الشيخ وتبعه صدر المتألهين قال فى الأسفار إنه لا خلاف فى أن القوه على الانفعال والقوه على المقاومه داخلتان تحت هذا النوع وأما القوه على الفعل هل هى داخله تحت هذا النوع فالمشهور أنها منه والشيخ أخرجها منه وهو الحق كما سيظهر لك وجهه فإذا أريد تلخيص معنى جامع للقسمين دون الأمر الثالث فيقال إنه كيفيه بها يترجح أحد جانبى القبول واللاقبول لقابلها.

ص ١٢٠

وأما بيان أن القوه على الفعل لا تصلح أن تكون داخله تحت هذا النوع كما ذهب إليه الشيخ فيحتاج أولا إلى أن نعرف أصلا كليا وهو أن جهات الفعل دائما تكون من لوازم الذات لأن كل ذات لها حقيقه فلها اقتضاء أثر إذا خلى وطبعه ولم يكن مانع يفعل ذلك الأثر فلا يحتاج فى فعلها إلى قوه زائده عليها وإذا فرض إضافه قوه أخرى لها لم تكن تلك الذات بالقياس إليها فاعله لها بل قابله إياها وإذا اعتبرت الذات والقوه معا كان المجموع شيئا آخر إن كان له فعل كان فعله لازما من غير تراخى استعداد له لحصول ذلك الفعل. ولو فرض ذلك الاستعداد للفاعليه له كان يلزمه أولا قوه انفعاليه لحصول ما يتم به كونه فاعلا فذلك الاستعداد المفروض لم يكن بالحقيقه لفاعليته بل لانفعاله فليس للفاعليه استعداد بل للمنفعليه أولا وبالذات وللفاعليه بالعرض. فثبت مما بينا بالبرهان أن لا قوه ولا استعداد بالذات لكون الشى ء فاعلا بل إنما القوه والاستعداد للانفعال ولصيروره الشى ء قابلا لشى ء بعد أن لم يكن انتهى الأسفار ج ۴ ص ۱۰۵. وأما نفس الاستعداد فقد قيل إنها من المضاف إذ لا يعقل إلا بين شيئين مستعد ومستعد له فلا يكون نوعا من الكيف ويظهر من بعضهم أنه كيف يلزمه إضافه كالعلم الذى هو من الكيفيات النفسانيه ويلزمه الإضافه بين موضوعه ومتعلقه أعنى العالم والمعلوم وكالقدره والإراده.

الفصل الخامس عشر فى الكيفيات النفسانيه

الفصل الخامس عشر فى الكيفيات النفسانيه

الكيفيه النفسانيه وهى كما قال الشيخ ما لا يتعلق بالأجسام على

ص ۱۲۱

الجمله إن لم تكن راسخه سميت حالا وإن كانت راسخه سميت ملكه وإذ كانت النسبه بين الحال والملكه نسبه الضعف والشده وهم يعدون المرتبتين من الضعف والشده نوعين مختلفين كان لازمه عد الحال مغايرا للملكه نوعا ووجودا. والكيفيات النفسانيه كثيره وإنما

أوردوا منها فى هذا الباب بعض ما يهم البحث عنه. فمنها الإراده قال فى الأسفار يشبه أن يكون معناها واضحا عند العقل غير ملتبس بغيرها إلا أنه يعسر التعبير عنها بما يفيد تصورها بالحقيقه وهى تغاير الشهوه كما أن مقابلها وهى الكراهه يغاير النفره إذ قد يريد الإنسان ما لا يشتهيه كشرب دواء كريه ينفعه وقد يشتهى ما لا يريده كأكل طعام لذيذ يضره انتهى ج ۴ ص ۱۱۳. وبمثل البيان يظهر أن الإراده غير الشوق المؤكد الذى عرفها به بعضهم وملخص القول الذى يظهر به أمر الإراده التى يتوقف عليها فعل الفاعل المختار هو أن مقتضى الأصول العقليه أن كل نوع من الأنواع الجوهريه مبدأ فاعلى للأفعال التى ينسب إليه صدورها وهى كمالات ثانيه للنوع فالنفس الإنسانيه التى هى صوره جوهريه مجرده متعلقه الفعل بالماده عله فاعليه للأفعال الصادره عن الإنسان لكنها مبدأ علمى لا يصدر عنها إلا ما ميزته من كمالاتها الثانيه من غيره ولذا تحتاج قبل الفعل إلى تصور الفعل والتصديق بكونه كمالا لها فإن كان التصديق ضروريا أو ملكه راسخه قضت بكون الفعل كمالا ولم تأخذ بالتروى كالمتكلم الذى يتلفظ بالحرف بعد الحرف من غير ترو ولو تروى فى بعضها لتبلد وتلكأ وانقطع عن الكلام وإن لم يكن ضروريا مقضيا به توسلت إلى التروى والفحص عن المرجحات فإن ظفرت بما يقضى بكون الفعل كمالا قضت به ثم يتبع هذه الصوره العلميه على ما

ص ۱۲۲

قيل الشوق إلى الفعل لما أنه كمال ثان معلول لها ثم يتبع الشوق الإراده وهى وإن كانت لا تعبير عنها يفيد تصور حقيقتها لكن يشهد لوجودها بعد الشوق ما نجده ممن يريد الفعل وهو عاجز عنه ولا يعلم بعجزه فلا يستطيع الفعل وقد أراده ثم يتبع الإراده القوه العامله المحركه للعضلات فتحرك العضلات وهو الفعل. فمبادى الفعل الإرادى فينا هى العلم والشوق والإراده والقوه العامله المحركه هذا ما نجده من أنفسنا فى أفعالنا الإراديه وإمعان النظر فى حال سائر الحيوان يعطى أنها كالإنسان فى أفعالها الإراديه. فظهر بذلك أولا أن

المبدأ الفاعلى لأفعال الإنسان الإراديه بما أنها كمالاتها الثانيه هو الإنسان بما أنه فاعل علمى والعلم متمم لفاعليته يتميز به الكمال من غيره ويتبعه الشوق من غير توقف على شوق آخر أو إراده وتتبعه الإراده بالضروره من غير توقف على إراده أخرى وإلا لتسلسلت الإرادات فعد الإراده عله فاعليه للفعل فى غير محله وإنما الإراده والشوق الذى قبلها من لوازم العلم المتمم لفاعليه الفاعل. وثانيا أن أفعال الإنسان مما للعلم دخل فى صدوره لا تخلو من إراده الفاعل حتى الفعل الجبرى وسيأتى فى البحث عن أقسام الفاعل ما ينفع فى المقام. وثالثا أن الملاك فى اختياريه الفعل تساوى نسبه الإنسان إلى الفعل والترك وإن كان بالنظر إليه وهو تام الفاعليه ضرورى الفعل. ومن الكيفيات النفسانيه القدره وهى حاله فى الحيوان بها يصح أن يصدر عنه الفعل إذا شاء ولا يصدر عنه إذا لم يشأ ويقابلها العجز. وأما القدره المنسوبه إلى الواجب تعالى فإذ كان الواجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات فهى مبدئيته الفعليه بذاته لكل شى ء وإذ كانت عين الذات فلا ماهيه لها بل هى صرف الوجود.

ص ١٢٣

ومن الكيفيات النفسانيه على ما قيل العلم والمراد به العلم الحصولى الذهنى من حيث قيامه بالنفس قيام العرض بموضوعه لصدق حد الكيف عليه وأما العلم الحضورى فهو حضور المعلوم بوجوده الخارجى عند العالم والوجود ليس بجوهر ولا عرض. والعلم الذى هو من الكيف مختص بذوات الأنفس وأما المفارقات فقد تقدم أن علومها حضوريه غير حصوليه غير أن العلوم الحصوليه التى فى معاليلها حاضره عندها وإن كانت هى أيضا بما أنها من صنعها حاضره عندها. ومن هذا الباب الخلق وهو الملكه النفسانيه التى تصدر عنها الأفعال بسهوله من غير رويه ولا يسمى خلقا إلا إذا كان عقلا عمليا هو مبدأ الأفعال الإراديه وليس هو القدره على الفعل لأن نسبه القدره إلى الفعل والترك متساويه ولا نسبه للخلق إلا إلى الفعل وليس المراد به هو الفعل وإن كان ربما يطلق عليه لأنه الأمر الراسخ الذى يبتنى عليه

الفعل. وللخلق انشعابات كثيره تكاد لا تحصى الشعب الحاصله منها لكن أصول الأخلاق الإنسانيه نظرا إلى القوى الباعثه للإنسان نحو الفعل ثلاثه وهى قوى الشهوه الباعثه له إلى جذب الخير والنافع الذى يلائمه وقوى الغضب الباعثه له إلى دفع الشر والضار والعقل الذى يهديه إلى الخير والسعاده ويزجره عن الشر والشقاء. فالملكه العامله فى المشتهيات إن لازمت الاعتدال بفعل ما ينبغى كما ينبغى سميت عفه وإن انحرفت إلى حد الإفراط سميت شرها وإن نزلت إلى التفريط سميت خمودا وكذلك الملكه المرتبطه بالغضب لها اعتدال تسمى شجاعه وطرفا إفراط يسمى تهورا وتفريط يسمى جبنا وكذلك الملكه الحاكمه فى الخير والشر والنافع والضار إن لازمت وسط الاعتدال فاشتغلت بما ينبغى كما ينبغى سميت حكمه وإن خرجت إلى حد الإفراط

ص ١٢٤

سميت جربزه أو إلى حد التفريط سميت غباوه. والهيئه الحاصله من اجتماع الملكات الثلاث التى نسبتها إليها نسبه المزاج إلى الممتزج وأثرها إعطاء كل ذى حق من القوى حقه إذا اعتدلت سميت عداله وإن خرجت إلى حد الإفراط سميت ظلما أو إلى حد التفريط سميت انظلاما. ووسط الاعتدال من هذه الملكات التى هى الأصول وما يتفرع عليها من الفروع فضيله ممدوحه والطرفان أعنى طرفى الإفراط والتفريط رذيله مذمومه والبحث عن هذه الفضائل والرذائل موكول إلى غير هذه الصناعه. وقد ظهر مما تقدم أولا أن الخلق إنما يوجد فى العالم الإنسانى وغيره من ذوات الأنفس التى تستكمل بالأفعال الإراديه على ما يناسب كمال وجوده فلا خلق فى المفارقات إذ لا عقل عمليا ولا استكمال إراديا فيها. وثانيا أن كلا من هذه الأخلاق التى هى من الكيفيات النفسانيه بما أنها ملكه راسخه تقابلها حال من تلك الكيفيه كالشهوه والغضب والخوف والفزع والحزن والهم والخجل والفرح والسرور والغم وغير ذلك والبحث عن أسبابها الطبيعيه فى الطب وعن إصلاحها وتدبيرها بحيث يلائم السعاده الإنسانيه فى صناعه الأخلاق. ومن الكيفيات

النفسانيه اللذه والألم واللذه على ما عرفوها إدراك الملائم بما أنه ملائم والألم إدراك المنافى بما أنه مناف فهما من الكيف بما أنهما من سنخ الإدراك وينقسمان بانقسام الإدراك فمنهما حسى وخيالى وعقلى فاللذه الحسيه كإدراك النفس الحلاوه من طريق الذوق والرائحه الطيبه من طريق الشم واللذه الخياليه إدراكها الصوره الخياليه من بعض الملذات الحسيه واللذه العقليه إدراكها بعض ما نالته من الكمالات الحقه العقليه واللذه العقليه أشد اللذائذ وأقواها لتجردها وثباتها والألم الحسى والخيالى والعقلى على خلاف اللذه فى كل من هذه الأبواب.

ص ١٢٥

واللذه على أى حال وجوديه والألم عدمى يقابلها تقابل العدم والملكه. لا يقال لا ريب فى أن الألم شر بالذات وإذ كان هو إدراك المنافى بما أنه مناف كان أمرا وجوديا لأن الإدراك أمر وجودى وبهذا ينفسخ قولهم إن الشر عدم لا غير. لأنه يقال وجود كل شى ء هو نفس ذلك الشى ء ذهنيا كان أو خارجيا فحضور أى أمر عدمى عند المدرك هو نفس ذلك الأمر العدمى لاتحاد الوجود والماهيه والعلم والمعلوم فالألم الموجود فى ظرف الإدراك مصداق للألم وهو بعينه الألم العدمى الذى هو شر بالذات. تنبيه ما مر من القول فى الكيف وأحكامه وخواصه هو المأثور من الحكماء المتقدمين وللمتأخرين من علماء الطبيعه خوض عميق فيما عده المتقدمون من الكيف عثروا فيه على أحكام وآثار جمه ينبغى للباحث المتدبر أن يراجعها ويراعى جانبها فى البحث.

الفصل السادس عشر فى الإضافه وفيه أبحاث

الفصل السادس عشر فى الإضافه وفيه أبحاث

البحث الأول

قد عرفت أن سبعا من المقولات أعراض نسبيه وهى الإضافه والأين و

ص ١٢٦

المتى والوضع والجده وأن يفعل وأن ينفعل ومعنى نسبيتها أنها هيئات قائمه بموضوعاتها من نسب موجوده فيها لا أن هذه المقولات عين تلك النسب الوجوديه وذلك أنك عرفت فى بحث الوجود الرابط والمستقل أن النسبه رابط موجود فى غيره لا استقلال له أصلا لا يحمل على شى ء ولا يحمل عليه شى ء فلا ماهيه له لأن الماهيه ما يقال على الشى ء فى جواب ما هو والمقولات ماهيات جنسيه فلا تكون النسبه مقوله ولا داخله تحت مقوله. على أن النسبه فى بعض هذه المقولات متكرره متكثره ولا معنى لتكرر الماهيه كمقوله الإضافه التى يجب فيها تكرر النسبه ومقوله الوضع التى فيها نسبه بعض أجزاء الشى ء إلى بعض ونسبه المجموع إلى الخارج وربما قامت على نسب كثيره جدا. فتبين أن المقوله النسبيه هى هيئه حاصله للشى ء من نسبه كذا وكذا قائمه به.

البحث الثانى

أن الإضافه هيئه حاصله من نسبه الشى ء إلى شى ء آخر منسوب إلى الشى ء الأول المنسوب إليه كهيئه الإضافه التى فى الأخ فإن فيها نسبه الأخ بالأخوه إلى أخيه المنسوب إلى هذا الأخ المنسوب إليه بالأخوه. فالنسبه التى فى مقوله الإضافه متكرره وهو الفرق بين ما فيها من النسبه وبين مطلق النسبه فإن وجود مطلق النسبه واحد قائم بالطرفين مطلقا بخلاف الحال فى مقوله الإضافه فإن النسبه فيها متكرره لكل من المضافين نسبه غير ما فى الآخر غير أنهما متلازمان لا تنفكان فى ذهن ولا خارج. وما أوردناه من تعريف الإضافه ليس بحد منطقى كما تقدمت الإشاره إليه فى نظائره بل رسم إن كان أعرف من المعرف ولعل المعقول من لفظ

ص ١٢٧

الإضافه مشفعا ببعض ما له من الأمثله أعرف عند العقل مما أوردناه من الرسم فلا كثير جدوى فى إطاله البحث عن قيوده نقضا وإبراما وكذا فى سائر ما أوردوه لها من التعاريف. ثم إنه ربما يطلق المضاف ويراد به نفس المقوله ويسمى عندهم بالمضاف الحقيقى وربما يطلق ويراد به موضوع المقوله وربما يطلق ويراد به الموضوع والعرض جميعا ويسمى المضاف المشهورى فإن العامه ترى أن المضاف إلى الابن مثلا هو الإنسان المتلبس بالبنوه والحال أن التعلق من الجانبين إنما هو للإضافه نفسها بالحقيقه.

البحث الثالث

الإضافه موجوده فى الخارج والحس يؤيد ذلك لوقوعه على أنواع من الإضافات الخارجيه التى لها آثار عينيه لا يرتاب فيها كإضافه الأب والابن والعلو والسفل والقرب والبعد وغير ذلك. وأما نحو وجودها فالعقل ينتزع من الموضوعين الواجدين للنسبه المتكرره المتلازمه وصفا ناعتا لهما انتزاعا من غير ضم ضميمه فهى موجوده بوجود موضوعها من دون أن يكون بإزائه وجود منحاز مستقل. قال فى الأسفار بعد كلام له فى هذا المعنى وبالجمله إن المضاف بما هو مضاف بسيط ليس له وجود فى الخارج مستقل مفرد بل وجوده أن يكون لاحقا بأشياء كونها بحيث يكون لها مقايسه إلى غيرها فوجود السماء فى ذاتها وجود الجواهر ووجودها بحيث إذا قيس إلى الأرض عقلت الفوقيه وجود الإضافات انتهى ج ۴ ص ۲۰۴.

ص ١٢٨

البحث الرابع

من أحكام الإضافه أن المضافين متكافئان وجودا وعدما وقوه وفعلا فإذا كان أحدهما موجودا كان الآخر موجودا وكذا فى جانب العدم وإذا كان أحدهما بالقوه فالآخر بالقوه وكذا فى جانب الفعل. واعترض عليه بأنه منقوض بالتقدم والتأخر فى أجزاء الزمان فإن المتقدم والمتأخر منها مضافان مع أن وجود أحدهما يلازم عدم الآخر ومنقوض أيضا بعلمنا ببعض الأمور المستقبله فالعلم موجود فى الحال والمعلوم معدوم لم يوجد بعد مع أن العلم والمعلوم من المضافين. وأجيب أما عن أول النقضين فبأن معيه أجزاء الزمان ليست آنيه بأن يكون الجزءان موجودين فى آن واحد بل معيتهما اتصالهما فى الوجود الوحدانى التدريجى الذى معيتهما فيه عين التقدم والتأخر فيه كما أن وحده العدد عين كثرته. وأما عن النقض الثانى فبأن الإضافه إنما هى بين العلم وبين الصوره الحاضره من المعلوم عند العالم وهو المعلوم بالذات دون المعلوم بالعرض الذى هو عين خارجى والأمور المستقبله حاضره بصورتها المعلومه بالذات عند العالم وإن كانت غائبه بعينها الخارجيه المعلومه بالعرض على أن الحق أن العلم عين المعلوم كما سيأتى فى مرحله العاقل والمعقول. وكما يتكافى المضافان وجودا وعدما وقوه وفعلا كذلك يتكافئان عموما وخصوصا فالأبوه العامه تضايف البنوه العامه والأبوه الشخصيه تضايف البنوه الشخصيه. ومن خواص الإضافه أنها تعرض جميع المقولات حتى نفسها ففى الجوهر كالأب والابن وفى الكم المتصل كالعظيم والصغير وفى الكم المنفصل

ص ١٢٩

كالكثير والقليل وفى الكيف كالأحر والأبرد وفى الإضافه كالأقرب والأبعد وفى الأين كالعالى والسافل وفى المتى كالأقدم والأحدث وفى الوضع كالأشد انتصابا وانحناء وفى الجده كالأكسى والأعرى وفى أن يفعل كالأقطع والأصرم وفى أن ينفعل كالأشد تسخنا والأضعف.

البحث الخامس

تنقسم الإضافه إلى متشاكله الأطراف وهى التى لا اختلاف بين أطرافها كالقريب والقريب والأخ والأخ والجار والجار ومختلفه الأطراف كالأب والابن والعالى والسافل. وتنقسم أيضا إلى ما هو خارجى كالأب والابن وما هو ذهنى كالكلى والفرد والأعم والأخص.

الفصل السابع عشر فى الأين وفيه أبحاث

الفصل السابع عشر فى الأين وفيه أبحاث

البحث الأول

الأين هيئه حاصله للجسم من نسبته إلى المكان والمكان بما له من الصفات المعروفه عندنا بديهى الثبوت فهو الذى يصح أن ينتقل الجسم عنه وإليه وأن يسكن فيه وأن يكون ذا وضع أى مشارا إليه بأنه هنا أو هناك وأن يكون مقدرا له نصف وثلث وربع وأن يكون بحيث يمتنع حصول جسمين فى واحد منه قال صدر المتألهين قده هذه أربع أمارات تصالح

ص ١٣٠

عليها المتنازعون لئلا يكون النزاع لفظيا ج ۴ ص ۳۹. وقد اختلفوا فى حقيقته على أقوال خمسه أحدها أنه هيولى الجسم والثانى أنه الصوره والثالث أنه سطح من جسم يلاقى المتمكن سواء كان حاويا أو محويا له والرابع أنه السطح الباطن من الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى وهو قول المعلم الأول وتبعه الشيخان الفارابى وابن سينا والخامس أنه بعد يساوى أقطار الجسم المتمكن فيكون بعدا جوهريا مجردا عن الماده وهو قول أفلاطون والرواقيين واختاره المحقق الطوسى ره وصدر المتألهين فهذه أقوال خمسه. سادسها قول بعضهم بإنكار المكان وإذ كانت الأمارات الأربع المذكوره آنفا بديهيه لا يرتاب فيها فعلى المنكرين أن يرجعوه إلى مقوله الوضع فغيرها من الجوهر وسائر الأعراض لا ينطبق عليه

البته لكن يرد عليه أن الجسم ربما ينتقل من مكان إلى مكان مع عدم التغير فى جوهره وسائر أعراضه غير الأين وربما يعرضه التغير فيه مع عدم الانتقال فالمكان غير الجميع حتى الوضع. والقول بأنه الهيولى أو الصوره لا تنطبق عليه الأمارات السابقه فإن المكان يطلب بالحركه ويترك بالحركه والهيولى وكذا الصوره لا تطلبان بالحركه ولا تتركان بالحركه وأيضا المركب ينسب إلى الهيولى فيقال باب خشبى أو من حديد ولا ينسب إلى المكان. فالمعتمد هو القول بالسطح أو البعد الجوهرى المجرد عن الماده وللفريقين احتجاجات ومشاجرات طويله مذكوره فى المطولات. ومن أقوى ما يورد على القول بالسطح أن لازمه كون الشى ء ساكنا ومتحركا فى زمان واحد فالطير الواقف فى الهواء والسمك الواقف فى الماء عند ما يجرى الهواء والماء عليهما يجب أن يكونا متحركين لتبدل السطح المحيط بهما من الهواء والماء وهما ساكنان بالضروره وأيضا المكان متصف بالفراغ و

ص ١٣١

الامتلاء وذلك نعت البعد لا نعت السطح. ومن أقوى ما يورد على القول بالبعد الجوهرى المجرد أن لازمه تداخل المقدارين وهو محال فإن فيه حلول الجسم بمقداره الشخصى الذاهب فى الأقطار الثلاثه فى المكان الذى هو مقدار شخصى يساويه ورجوعهما مقدارا شخصيا واحدا ولا ريب فى امتناعه اللهم إلا أن يمنع ذلك بأن من الجائز أن يكون المانع هو الهيولى مع المقدار أو الصوره مع المقدار أو هما معه.

البحث الثانى

قد عرفت أن الأين هيئه حاصله للشى ء من نسبته إلى المكان والكلام فى كونه هيئه حاصله من النسبه لا نفس وجود النسبه نظير ما تقدم فى الإضافه.

البحث الثالث

قد يقسم الأين إلى أول حقيقى وثان غير حقيقى فالأول كون الشى ء فى مكانه الخاص به الذى لا يسعه فيه غيره معه ككون الماء فى الكوز والثانى نظير قولنا فلان فى البيت فليس البيت مشغولا به وحده بل يسعه وغيره وأبعد منه كونه فى الدار ثم فى البلد وهكذا والتقسيم غير حقيقى والمقسم هو الأين بحسب توسع العرف العام. ويقرب منه تقسيمه إلى أين جنسى وهو الكون فى المكان وأين نوعى كالكون فى الهواء وأين شخصى ككون هذا الشخص فى هذا الوقت فى مكانه الحقيقى

ص ١٣٢

الفصل الثامن عشر فى المتى

الفصل الثامن عشر فى المتى

وهو الهيئه الحاصله للشى ء من نسبته إلى الزمان سيأتى إن شاء الله أن لكل حركه بما لها من الوجود السيال التدريجى مقدارا غير قار يخصها ويغاير ما لغيرها من الامتداد غير القار. فلكل حركه خاصه واحده بالعدد زمان خاص واحد بالعدد غير أن بعض هذه الأزمنه يقبل الانطباق على بعض والزمان العام المستمر الذى نقدر به الحركات زمان الحركه اليوميه المأخوذ مقياسا نقيس به الأزمنه والحركات فيتعين به نسب بعضها إلى بعض بالتقدم والتأخر والطول والقصر وللحوادث بحسب ما لها من النسبه إلى الزمان هيئه حاصله لها هى المتى. ويقرب الكلام فى المتى من الكلام فى الأين فهناك متى يخص الحركه لا يسع معها غيرها وهو المتى الأول الحقيقى ومنه ما يعمها وغيرها ككون هذه الحركه الواقعه فى ساعه كذا أو فى يوم كذا أو فى شهر كذا أو فى سنه كذا أو فى قرن كذا وهكذا والفرق بين الأين والمتى فى هذا الباب أن الزمان الخاص الواحد يشترك فيه كثيرون بانطباقها عليه بخلاف الأين الخاص الواحد فلا يسع إلا جسما واحدا. وينقسم المتى نوع انقسام بانقسام الحوادث الزمانيه فمنها ما هى تدريجيه الوجود ينطبق على الزمان نفسه ومنها ما

هى آنيه الوجود ينتسب إلى طرف الزمان كالوصولات والمماسات والانفصالات. وينقسم أيضا كما قيل إلى ما بالذات وما بالعرض فما بالذات متى

ص ١٣٣

الحركات المنطبقه على الزمان بذاتها وما بالعرض متى المتحركات المنطبقه عليه بواسطه حركاتها وأما بحسب جوهر ذاتها فلا متى لها وهذا مبنى على منع الحركه الجوهريه وأما على القول بها كما سيأتى إن شاء الله فلا فرق بين الحركه والمتحرك فى ذلك وينقسم أيضا بانقسام المقولات الواقعه فيها الحركات

الفصل التاسع عشر فى الوضع

الفصل التاسع عشر فى الوضع

الوضع هو الهيئه الحاصله للشى ء من نسبه بعض أجزائه إلى بعض والمجموع إلى الخارج كهيئه القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح. وينقسم الوضع إلى ما بالطبع وما لا بالطبع أما الذى بالطبع فكاستقرار الشجره على أصلها وساقها والذى لا بالطبع فكحال ساكن البيت من البيت وينقسم إلى ما بالفعل وما بالقوه. قيل الوضع مما يقع فيه التضاد والشده والضعف أما التضاد فمثل كون الإنسان رأسه إلى السماء ورجلاه إلى الأرض مضادا لوضعه إذا كان معكوسا والوضعان معنيان وجوديان متعاقبان على موضوع واحد من غير أن يجتمعا فيه وبينهما غايه الخلاف وكذا الحال فى الاستلقاء والانبطاح وأما الشده فكالأشد انتصابا أو الأكثر انحناء. وفى تصوير غايه الخلاف فى الوضع خفاء فليتأمّل.

تنبيه

للوضع معنيان آخران غير المعنى المقولى أحدهما كون الشى ء قابل

للإشاره الحسيه والإشاره كما نقل عن الشفاء تعيين الجهه التى تخص الشى ء من جهات هذا العالم وعليه فكل جسم وجسمانى يقبل الوضع بهذا المعنى فالنقطه ذات وضع بخلاف الوحده. وثانيهما معنى أخص من الأول وهو كون الكم قابلا للإشاره الحسيه بحيث يقال أين هو من الجهات وأين بعض أجزائه المتصله به من بعض. لكن نوقش فيه بأن الخط والسطح بل الجسم التعليمى لا أين لها لو لا تعلقها بالماده الجسمانيه فلا يكفى مجرد الاتصال الكمى فى إيجاب قبول الإشاره الحسيه حتى يقارن الماده نعم للصوره الخياليه المجرده من الكم إشاره خياليه وكذا للصوره العقليه إشاره تسانخها.

الفصل العشرون فى الجده

الفصل العشرون فى الجده

وتسمى أيضا الملك وهى الهيئه الحاصله من إحاطه شى ء بشى ء بحيث ينتقل المحيط بانتقال المحاط والموضوع هو المحاط فالإحاطه التامه كإحاطه إهاب الحيوان به والإحاطه الناقصه كما فى التقمص والتنعل والتختم ونحو ذلك وتنقسم إلى جده طبيعيه كما فى المثال الأول وغير طبيعيه كما فى غيره من الأمثله. قال فى الأسفار وقد يعبر عن الملك بمقوله له فمنه طبيعى ككون القوى للنفس ومنه اعتبار خارجى ككون الفرس لزيد ففى الحقيقه الملك يخالف هذا الاصطلاح فإن هذا من مقوله المضاف لا غير انتهى ج ۴ ص ٢٢٣. والحق أن الملك الحقيقى الذى فى مثل كون القوى للنفس حيثيه وجوديه

هى قيام وجود شى ء بشى ء بحيث يختص به فيتصرف فيه كيف شاء فليس معنى مقوليا والملك الاعتبارى الذى فى مثل كون الفرس لزيد اعتبار للملك الحقيقى دون مقوله الإضافه وسنشير إن شاء الله إلى هذا البحث فى مرحله العاقل والمعقول

الفصل الحادى والعشرون فى مقولتى أن يفعل وأن ينفعل

الفصل الحادى والعشرون فى مقولتى أن يفعل وأن ينفعل

أما الأول فهو هيئه غير قاره حاصله فى الشى ء المؤثر من تأثيره ما دام يؤثر كتسخين المسخن ما دام يسخن وتبريد المبرد ما دام يبرد. وأما الثانى فهو هيئه غير قاره حاصله فى المتأثر ما دام يتأثر كتسخن المتسخن ما دام يتسخن وتبرد المتبرد ما دام يتبرد. ومن خاصه هاتين المقولتين أولا كما يظهر من الأمثله أنهما تعرضان غيرهما من المقولات كالكيف والكم والوضع وغيرها وثانيا أن معروضهما من حيث هو معروض لا يخلو عن حركه ولذا عبر عنهما بلفظ أن يفعل وأن ينفعل الظاهرين فى الحركه والتدرج دون الفعل والانفعال الذين ربما يستعملان فى التأثير والتأثر الدفعى غير التدريجى وبالجمله المقولتان هيئتان عارضتان لمعروضهما من جمله ما له من الحركه. قال فى الأسفار واعلم أن وجود كل منهما فى الخارج ليس عباره عن نفس السلوك إلى مرتبه فإنه بعينه معنى الحركه ولا أيضا وجود كل منهما وجود المقولات التى يقع بها التحريك والتحرك كالكيف مثل السواد والكم مثل مقدار الجسم النامى أو الوضع كالجلوس والانتصاب ولا غير ذلك. بل وجودهما عباره عن وجود شى ء من هذه المقولات ما دام يؤثر أو يتأثر

ص ١٣٦

فوجود السواد أو السخونه مثلا من حيث إنه سواد من باب مقوله الكيف ووجود كل منهما من حيث كونه تدريجيا يحصل منه تدريجى آخر أو يحصل من تدريجى آخر هو من مقوله أن يفعل أو أن ينفعل. وأما نفس سلوكه التدريجى أى خروجه من القوه إلى الفعل

سواء كان فى جانب الفاعل أو فى جانب المنفعل فهو عين الحركه لا غير فقد ثبت نحو ثبوتهما فى الخارج وعرضيتهما انتهى ج ۴ ص ۲۲۵. وأما الإشكال فى وجود المقولتين بأن تأثير المؤثر يمتنع أن يكون وصفا ثبوتيا زائدا على ذات المؤثر وإلا افتقر إلى تأثير آخر فى ذلك التأثير وننقل الكلام إليه فيتسلسل ذاهبا إلى غير النهايه وهو محصور بين حاصرين المؤثر والمتأثر. ويجرى نظير الإشكال فى زياده تأثر المتأثر على ذات المتأثر فلو كان قبول الأثر زائدا على ذات القابل احتاج إلى قبول آخر وننقل الكلام إليه فيتسلسل وهو محصور بين حاصرين فالتأثير والتأثر سواء كانا دفعيين أو تدريجيين وصفان عدميان غير موجودين فى الخارج. فيدفعه أنه إنما يتم فيما كان الأثر الثبوتى المفروض موجودا بوجود منحاز يحتاج إلى تأثير منحاز جديد يخصه وأما لو كان ثابتا بثبوت أمر آخر فهو مجعول بعين الجعل المتعلق بمتبوعه والتأثير والتأثر التدريجيان موجودان بعين إيجاد الكيف كالسواد فى المسود والمتسود ولا دليل على وجود الشى ء أقوى من صدق مفهومه على عين خارجى فى قضيه خارجيه

ص ۱۳۷